

# مصرف ليبيا المركزي



التقرير السنوي الرابع والخمسون

السنة المالية 2010

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مجلس الإدارة

رئيساً	المحافظ	الأخ / أ. فرحات عمر بن قداره
نائباً للرئيس	نائب المحافظ	الأخ / أ. محمد عبد السلام الشكري
أعضاء	}	الأخ / عاشور خليفة تريبل
		الأخ / د. بلقاسم عمر الطبولي
		الأخ / د. إدريس عبد السلام الشتيوي
		الأخ / د. بشير على التويرقي
		الأخ / د. عمر إبراهيم حسين

## مدراء الإدارات

مدیر إدارة الاحتیاطیات	طارق قاسم شریالة
مدیر إدارة الإصدار	محمد البهلول ارحومة
مدیر إدارة البحوث والإحصاء	د. علی رمضان شنیبیش
مدیر إدارة تقنية المعلومات	عبد العظیم بن صوفیا
مدیر إدارة الحسابات	عبد الناصر خلیفة قنیدی
مدیر إدارة الرقابة على المصارف والنقد	د. محمد عبد الجلیل أبوسنیة
مدیر إدارة الشؤون الإدارية والموظفین	بشیر الهمالی الزنتوتی
مدیر إدارة العمليات المصرفية	فتحي امحمد الحاجي
مدیر إدارة المراجعة	عبد الله نوري الشیبانی
مدیر الإدارة القانونية	د. علی عبد الرحمن ضوی

## مدراء الفروع

مدیر فرع بنغازي	الکیلاتي منصور الزوبي
مدیر فرع سبها	عبد السلام وادي معروف
مدیر فرع سرت	امحمد صالح أبو عالیة

## مصرف ليبيا المركزي

### الإدارة العامة / طرابلس

هاتف : 9 / 21-3333591 (218) + بريد مصور (فاكس) : 21 - 4441488 (218) +  
السويفت: CBLJLYLXXXX الموقع الإلكتروني : www.cbl.gov.ly

### الفروع

فرع بنغازي : هاتف : 8 / 61 - 9091161 (218) +  
فرع سبها : هاتف : 3 / 71 - 627771 (218) +  
فرع مصراتة : هاتف : 4 / 54 - 63750 (218) +  
فرع مصراتة : هاتف : 8 / 61 - 9091169 (218) + بريد مصور (فاكس) : 71 - 621800 (218) +  
فرع سرت : هاتف : 4 / 54 - 63750 (218) +  
بريد مصور (فاكس) : 54 - 5265142 (218) +

### إدارة البحوث والإحصاء

هاتف : 21- 4773901 (218) + بريد مصور (فاكس) : 21 - 4773903 (218) +  
بريد إلكتروني : ecoostat@ cbl.gov.ly

## المحتويات

14 ..... تقديم

### الجزء الأول

### التطورات الاقتصادية العربية والدولية

- 18 ..... أولاً : التطورات الاقتصادية الدولية .....
- 18 ..... ● نظرة عامة .....
- 20 ..... ● النمو الاقتصادي .....
- 21 ..... ● البطالة .....
- 21 ..... ● التضخم .....
- 22 ..... ● المديونية الخارجية .....
- 23 ..... ● التجارة العالمية .....
- 24 ..... ● أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية .....
- 25 ..... ● أسعار سلع التجارة العالمية .....
- 26 ..... ● التطورات النفطية الدولية .....
- 26 ..... - العرض .....
- 26 ..... - الطلب .....
- 28 ..... - الأسعار .....
- 31 ..... ثانياً : التطورات الاقتصادية العربية .....

### الجزء الثاني

### التطورات الاقتصادية المحلية

- 40 ..... ● نظرة عامة .....

### أولاً : القطاع الحقيقي

- 41 ..... ● الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .....
- 42 ..... ● الناتج المحلي الإجمالي الاسمي .....
- 47 ..... ● معدل التضخم .....
- 48 ..... ● العاملون بالنشاط الاقتصادي .....

50	● التطورات النفطية المحلية .....
50	- الإنتاج المحلي من النفط الخام .....
51	- صادرات النفط الخام .. ..
53	- أسعار النفط الخام .....
53	- إنتاج الغاز الطبيعي .....
54	- الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية .....
54	- الإنتاج المحلي من البتروكيماويات .....
55	- صادرات المنتجات النفطية والبتروكيماوية .....
56	- الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية .....

### ثانياً : المالية العامة

57	● قانون الميزانية العامة للسنة المالية 2010 .....
58	- تنفيذ الميزانية العامة للسنة المالية 2010 .....
58	الإيرادات .....
59	المصروفات .....

### ثالثاً : القطاع الخارجي

61	● ميزان المدفوعات .....
61	- الحساب الجاري .....
62	- الحساب الرأسمالي والمالي .....

### رابعاً : القطاع المصرفي والنقدي

65	● التطورات المصرفية .....
65	- قرارات مجلس الإدارة لعام 2010 .....
66	- الرقابة المصرفية .....
67	- التدريب المصرفي .....
69	- نظام المدفوعات .....
72	● التطورات النقدية .....
72	- القاعدة النقدية .....
73	- السيولة المحلية والعوامل المؤثرة فيها .....

75	- سعر صرف الدينار الليبي .....
76	- مقاصة الصكوك .....
77	● مصرف ليبيا المركزي .....
77	- جانب الأصول .....
78	- جانب الخصوم .....
81	● المصارف التجارية .....
81	- مصادر الأموال .....
82	- استخدامات الأموال .....
86	- وضع السيولة والاحتياطي النقدي الإلزامي .....
88	● المصرف الليبي الخارجي .....
92	● المصارف المتخصصة .....
92	- مصرف التنمية .....
93	- المصرف الزراعي .....
93	- مصرف الادخار والاستثمار العقاري .....
94	- المصرف الريفي .....

### خامساً : المؤسسات المالية غير المصرفية

95	● المؤسسة الليبية للاستثمار .....
97	- المحفظة الاستثمارية طويلة المدى .....
98	- محفظة ليبيا إفريقيا للاستثمار .....
98	- الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية .....
99	● سوق الأوراق المالية الليبي .....
101	● صندوق الانماء الاقتصادي والاجتماعي .....
102	● صندوق التقاعد .....
103	● شركات التأمين .....



## تقديم

يسر مصرف ليبيا المركزي أن يقدم تقريره السنوي الرابع والخمسون، متضمناً أهم التطورات الاقتصادية على الصعيد الدولي والعربي والمحلي، فعلى الصعيد الدولي سجل الاقتصاد العالمي انتعاشاً ملحوظاً، حيث ارتفع معدل النمو به من -0.5% عام 2009 إلى 5.0% عام 2010، وذلك بسبب استعادة النمو في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء والتي استخدمت سياسات مالية ونقدية فعّالة إلى حد كبير، وبالرغم من ذلك فإن حالة عدم اليقين ظلت هي السائدة خلال عام 2010، ومن ناحية أخرى فقد أدى انتعاش الطلب العالمي إلى ارتفاع أسعار السلع الأولية، حيث ارتفعت أسعار النفط بما يزيد على نسبة 50.0% عما كانت عليه في عام 2009، وارتفعت معدلات التضخم في الدول الصناعية إلى 1.6%. ونتيجة لتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية فقد ارتفعت معدلات البطالة عالمياً خلال عام 2010 حيث بلغت في دول منطقة اليورو 9.4% وفي الولايات المتحدة الأمريكية 9.6%.

وبالنظر إلى هشاشة الوضع الاقتصادي استمرت المصارف المركزية في الاقتصادات المتقدمة في الإبقاء على أسعار الفائدة منخفضة وإتباع سياسات متحفظة.

**وعلى الصعيد العربي**، أظهرت المصادر الدولية، حدوث تحسن في معدل النمو الاقتصادي للدول العربية لعام 2010 ليبلغ نسبة 4.2%، مقابل 2.3% عام 2009، ويتناول التقرير دور المؤسسات المالية العربية في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي للدول العربية.

**أما على المستوى المحلي**، فقد ظلت البيئة الاقتصادية قوية، مدعومة بإنفاق القطاع العام والطلب المحلي المرتفع، وقد أظهرت التقديرات أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 قد بلغ نحو 3.0%، مقابل -0.7% في عام 2009، إلا أنه لعدم توفر بيانات تفصيلية عن مكونات هذا الناتج نذكر بأن الاقتصاد غير النفطي قد سجل خلال عام 2009 نمواً نسبته 5.8% ولكن النمو في الناتج النفطي تراجع بنسبة 7.7% نتيجة إلزام ليبيا لإنتاج النفط بالحصص المتفق عليها مع منظمة الدول المصدرة للنفط.

**وفيما يخص التطورات النقدية**، فقد شهد عرض النقود (ع<sub>2</sub>) نمواً بلغت نسبته 22.5% مقابل 11.2% في عام 2009 ليصل في نهاية عام 2010 إلى نحو 46.4 مليار دينار، مقابل 44.2 مليار دينار في نهاية عام 2009، وقد ساهم تراجع الزيادة

في عرض النقود والارتفاع المحدد في أسعار السلع المستوردة في ثبات المستوى العام للأسعار، أو معدل التضخم عند 2.4% .

**أما فيما يتعلق بالتطورات المالية،** فقد كانت السياسات المالية في عام 2009 متحفظة وتمّ وضع الميزانية على سعر نفط 65 دولاراً للبرميل، مقابل 45 دولاراً للبرميل في سنة 2009، وبلغ حجم الإنفاق الفعلي بالميزانية العامة للباين الأول والثاني خلال عام 2010 نحو 42.4 مليار دينار وهو تقريباً في حدود المبلغ المخصص والمعتمد بالميزانية العامة.

وبالرغم من ارتفاع أسعار وإنتاج النفط خلال عام 2010 مقارنة بما كانت عليه في عام 2009، إلا أن الميزانية العامة حققت فائضاً بلغ نحو 2.4 مليار دينار وهو يقل عن الفائض المحقق عام 2009 البالغ نحو 7.0 مليار دينار.

**وفيما يخص أداء القطاع الخارجي ،** حقق ميزان المدفوعات فائضاً في الميزان الكلي خلال عام 2010 بلغ 5.7 مليار دينار، مقابل فائض قدره 6.5 مليار دينار عام 2009، ويعود تراجع هذا الفائض بالرغم من ارتفاع فائض الحساب الجاري البالغ 19.9 مليار دينار في عام 2010 ، مقابل 11.7 مليار دينار عام 2009 ، وذلك بسبب زيادة حصيلّة الصادرات النفطية، وذلك بسبب ازدياد العجز في الحساب الرأسمالي والمالي من 4.4 مليار دينار في عام 2009 إلى 11.5 مليار دينار في 2010. وقد ساهم الفائض في الميزان الكلي بميزان المدفوعات في زيادة الأصول الأجنبية للجماهيرية لتصل 138.7 مليار دولار مع نهاية عام 2009 مقارنة مع 129.2 مليار دولار مع نهاية عام 2008.

**وعلى صعيد التطورات المصرفية ،** استمر مصرف ليبيا المركزي خلال عام 2010 ، في التركيز على تفعيل دور السياسة النقدية التي ينتهجها ورفع أداء المصارف التجارية ومساهمتها في النشاط الاقتصادي ، كما اصدر مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي خلال عام 2010 العديد من القرارات لزيادة المنافسة في القطاع المصرفي وتقوية الرقابة عليه . وبسبب حالة عدم اليقين وعدم الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية العالمية والسياسة المالية المتحفظة التي اتبعتها ليبيا، قام مصرف ليبيا المركزي بالإبقاء على سعر إعادة الخصم وأسعار الفائدة على شهادات الإيداع لفترة استحقاق 91 يوماً و28 يوماً عند 3.0% و1.0% و0.85% لكل منها، وفي مجال إعادة هيكلة مصرف ليبيا المركزي اصدر مجلس إدارة المصرف قراراً باعتماد الهيكل التنظيمي للمصرف، كما اصدر المجلس مجموعة من القرارات التي تتعلق بتطوير وتحديث القطاع المصرفي ودخول مصارف أجنبية كشريك استراتيجي في بعض المصارف المحلية، بالإضافة إلى وضع قواعد تنظيم عمليات الصرافة، واعتماد دليل الحوكمة بالقطاع المصرفي.

أما فيما يتعلق بأنشطة المؤسسات المالية غير المصرفية، يتضمن التقرير جزءاً خاصاً عن نشاط بعض المؤسسات المالية غير المصرفية والتي تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني، وتمارس أنشطة استثمارية واسعة، سواء في الداخل أو في الخارج ومن بعض هذه المؤسسات المالية، صندوق التقاعد، المؤسسة الليبية للاستثمار والجهات التابعة لها، صندوق الانماء الاقتصادي والاجتماعي، كما تضمن التقرير أيضاً المؤشرات المهمة في أداء سوق الأوراق المالية الليبية .

وينتهز مصرف ليبيا المركزي هذه المناسبة ، ليعرب عن شكره وتقديره لكافة الأمانات والمؤسسات والأجهزة العامة ذات العلاقة ، لتوفيرها وتزويدها للمصرف بالبيانات والإحصاءات اللازمة التي مكنته من إعداد هذا التقرير .

والله ولي التوفيق

**مصرف ليبيا المركزي**

الجزء الأول  
التطورات الاقتصادية الدولية والعربية

## أولاً : التطورات الاقتصادية الدولية

### ● نظرة عامة :

بدأ الاقتصاد العالمي خلال عام 2010 التعافي من فترة الكساد الناجمة عن التأثيرات السلبية للآزمة المالية والاقتصادية العاملة ، حيث شهد نمواً ملحوظاً، وفق التقديرات الأولية المتوفرة عن مصادر صندوق النقد الدولي في شهر الطير (ابريل) 2011 ، بلغ 5.0% مقارنة بمعدل نمو سالب بلغ 0.5% عام 2010. ويعزى هذا التحسن إلى استعادة النمو في مجموعة الدول المتقدمة ، ولكن بمعدلات بطيئة ليسجل بالمتوسط معدل نمو بواقع 3.0% مقارنة بمعدل نمو سالب بلغ 3.4% عام 2009. كما استطاعت مجموعة الدول النامية الصمود خلال فترة الأزمة العالمية بسبب انتعاجها لسياسات اقتصادية سليمة، حيث كانت لديها القدرة على استخدام السياسة المالية والنقدية بفاعلية لتخفيف الآثار السلبية للتحويلات المفاجئة في التجارة العالمية ، والأسعار والتدفقات المالية الدولية. وبذلك قفزت معدلات النمو في المجموعة التي تضم بقية الاقتصادات الناشئة والدول النامية خلال عام 2010 لتسجل بالمتوسط معدل نمو بلغ 7.3% مقابل 2.7% عام 2009، كمحصلة لتحقيق العديد من دول المجموعة معدلات نمو ايجابية ومرتفعة نسبياً كنتيجة لبقاء الطلب المحلي عند مستويات مرتفعة على أساس الدخل الحقيقي وتنامي الاستثمار الخاص والعام، إضافة إلى توقع انتعاش صادرات تلك الدول نتيجة إعادة توجيه التبادل التجاري الدولي نحو الدول الآسيوية سريعة النمو. وبناءً على استعادة الاقتصاد العالمي لمعدلات النمو الايجابية خلال عام 2010، يقدر أن ترتفع قيمة الناتج الإجمالي العالمي بالأسعار الجارية إلى نحو 63.0 تريليون دولار أمريكي، مقابل 57.8 تريليون دولار أمريكي عن عام 2009 .

أما فيما يتعلق بمستويات الأسعار معبراً عنها بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (متوسط الفترة)، فقد ارتفعت في مجموعة الدول المتقدمة لتعكس على ارتفاع معدل التضخم، ولكن بدرجة محدودة، إلى 1.6% عام 2010 مقابل 0.1% عام 2009، كما ارتفع أيضاً في المجموعة التي تضم بقية الدول الناشئة والدول النامية ليسجل 6.2% مقارنة بنحو 5.2% عام 2009، وهو ما يرجع بصفة أساسية إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي مع بقاء معدلات البطالة مرتفعة في ظل زيادة الطاقات الإنتاجية غير المستغلة، علاوة على الارتفاع المحدود في أسعار معظم السلع الغذائية والمحاصيل الزراعية خلال عام 2010.

وفيما يتعلق بأسعار النفط الخام (وفق المتوسط الحسابي للأسعار الفورية لخامات برنت ودبي وغرب تكساس) فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً بلغ معدله 27.3% عام 2010

مقابل معدل نمو سلبي بلغ 36.3% عام 2009. وسجل المتوسط السنوي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك خلال عام 2010 حوالي 77.5 دولار أمريكي للبرميل، مقارنة مع 61.8 دولار أمريكي للبرميل عام 2009. ومن المتوقع أن تشهد أسعار النفط ارتفاعاً ملحوظاً خلال العام 2011. ويرجع ذلك بصفة أساسية لارتفاع الطلب العالمي على النفط لاستعادة الاقتصاد العالمي عافيته وخروجه من مرحلة الركود التي شهدتها معظم اقتصادات العالم نتيجة للازمة العالمية، كما يرجع إلى الأحداث التي تشهدها المنطقة العربية.

وفي ضوء المؤشرات الأولية، يلاحظ أن أداء الاقتصاد العالمي لا يزال يعاني من أجواء عدم اليقين في نظامه المالي بما يمثل نقطة الضعف الرئيسية في مسيرة التعافي الاقتصادي. وأظهرت الاضطرابات التي لحقت مؤخراً بأسواق الديون السيادية في دول الاتحاد الأوروبي أن وضع الميزانيات السيادية والمصرفية أصبح أكثر هشاشة جراء الأزمة. لكن الموقف المالي تحسن بعد ذلك بفضل التحركات القوية الذي بادر بها صانعو السياسات، والذي ساعدت على استقرار أسواق التمويل والحد من المخاطر المفاجئة.

وعلى الرغم من ظهور بوادر الانتعاش، إلا أنه يظل هشاً، ويتطلب من معظم الدول المتقدمة وبعض الدول الناشئة اتخاذ إجراءات تصحيحية لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي، منها تقوية الميزانية العمومية للقطاع العائلي، تثبيت الدين العام أو تخفيضه ومعالجة الخلل في القطاع المالي. كما خلفت الأزمة تأثيراً واضحاً على مؤشرات الاقتصاد الكلي في مجموعة الدول النامية، حيث ارتفعت معدلات البطالة بصورة ملحوظة في الدول ذات قطاعات التصنيع الأكثر تطوراً، كما تدهورت أرصدة المالية العامة، ولا سيما في الدول ذات الدخل المتوسط والدول المصدرة للنفط. كما أن زيادة الصادرات لم تصل بعد إلى مستويات ما قبل الأزمة، إضافة إلى تواصل تراجع حجم الائتمان المتاح بسبب ضغط الإنفاق الحكومي في تلك الدول.

## ● النمو الاقتصادي :

تحسن أداء الاقتصاد العالمي خلال عام 2010، حيث وصل النمو به إلى نحو 5.0%، مقابل نمو سالب -0.5% عام 2009، وقد تحسنت معدلات النمو في الدول الصناعية لتصل إلى 3.0%، مقارنة مع نمو سالب -3.4% في سنة 2009. أما في الدول النامية والأسواق الناشئة فقد ارتفع معدل النمو إلى 7.3% مقابل 2.7% في سنة 2009، كما ارتفع النمو في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 3.8% عام 2010 مقابل 1.8% عام 2009 .

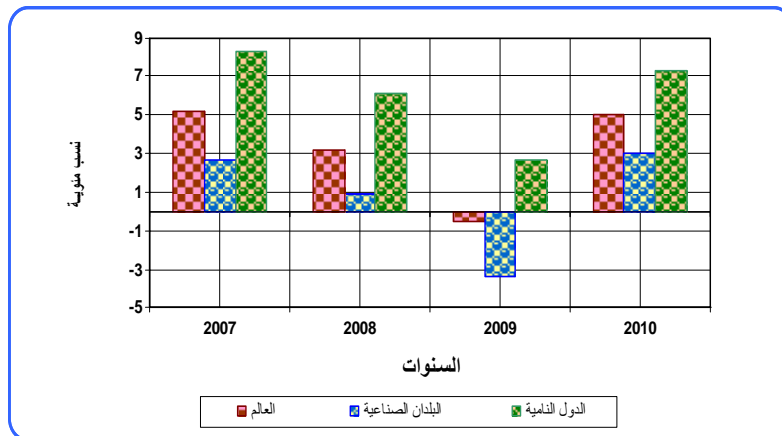
جدول رقم (1) : معدلات النمو الحقيقي في العالم

"نسب مئوية"

2010	2009	مجموعة الدول
5.0	0.5-	العالم :
3.0	3.4-	الدول الصناعية:
2.8	2.6-	الولايات المتحدة الأمريكية
1.7	4.1-	دول منطقة اليورو
3.9	6.3-	اليابان
4.3	2.3-	دول صناعية أخرى
7.3	2.7	الدول النامية وأسواق ناشئة أخرى (*) :
4.2	3.6-	دول وسط وشرق أوروبا
4.6	6.4-	دول الكومنولث المستقلة
9.5	7.2	آسيا
3.8	1.8	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
6.1	1.7-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
5.0	2.8	أفريقيا جنوب الصحراء

المصدر : صندوق النقد الدولي ، آفاق الاقتصاد العالمي - الطير ( أبريل ) 2009 .  
\* الأسواق الناشئة تشمل : البرازيل ، بولندا ، تشيلي ، جنوب أفريقيا ، جمهورية التشيك ، كوريا الجنوبية ، كولومبيا ، المجر ، المكسيك .

شكل (1) : معدلات النمو الحقيقي في العالم



## ● البطالة :

شهدت معدلات البطالة في الدول الصناعية عام 2010 زيادة ملحوظة حيث بلغت 8.3% مقابل 8.0% عام 2009، وارتفعت في دول منطقة اليورو من 9.4% إلى 10.0%. كما ارتفع معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية من 9.3% في عام 2009 إلى 9.6% في عام 2010، وفي المملكة المتحدة من 7.5% إلى 7.8%. أما معدل البطالة في اليابان فقد ظل على ما هو عليه عند 5.1%.

جدول رقم ( 2 ) : معدلات البطالة في الدول الصناعية

" نسب مئوية "

2010	2009	مجموعة الدول
8.3	8.0	الدول الصناعية
9.6	9.3	الولايات المتحدة الأمريكية
10.0	9.4	دول منطقة اليورو
7.8	7.5	المملكة المتحدة
5.1	5.1	اليابان

المصدر : صندوق النقد الدولي ، المصدر السابق .

## ● التضخم :

بعد أن دفعت الأوضاع الاقتصادية العالمية المقرونة بتراجع أسعار النفط الخام والمواد الأساسية بالضغط التضخمي إلى التراجع في عام 2009، فإن معظم الدول شهدت ارتفاعاً نسبياً في معدلات التضخم وذلك بسبب انتعاش الطلب العالمي من ناحية ومعاودة أسعار النفط في الارتفاع لتصل في عام 2010 إلى 1.6% للدول المتقدمة و6.2% للدول النامية والناشئة مقارنة مع 0.1% و5.2% على التوالي خلال عام 2009.

جدول رقم ( 3 ) : معدلات التضخم في العالم

" نسب مئوية "

2010	2009	مجموعة الدول
1.6	0.1	الدول الصناعية:
1.6	0.3-	الولايات المتحدة الأمريكية
1.6	0.3	دول منطقة اليورو
0.7-	1.4-	اليابان
6.2	5.2	الدول النامية وأسواق ناشئة أخرى:
5.3	4.7	دول وسط وشرق أوروبا
7.2	11.2	دول الكومنولث المستقلة
6.0	3.1	آسيا
6.9	6.5	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
6.0	6.0	أمريكا اللاتينية والكاريبي
7.5	10.5	أفريقيا جنوب الصحراء

المصدر : صندوق النقد الدولي ، المصدر السابق .



## ● المديونية الخارجية :

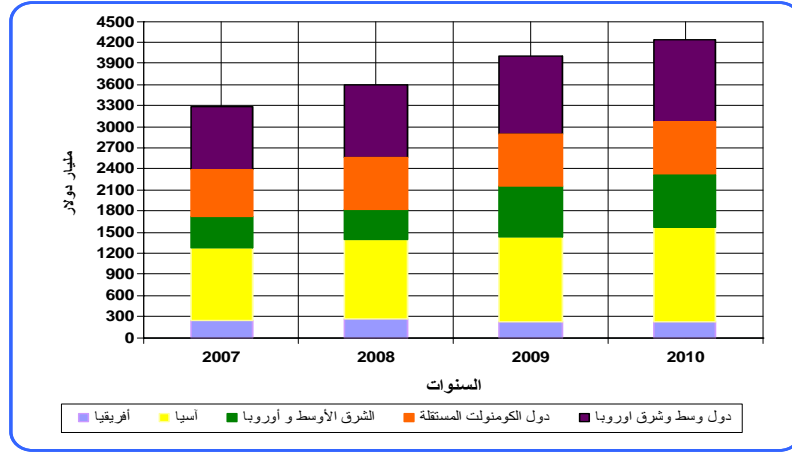
ارتفع إجمالي الدين الخارجي للدول النامية والأسواق الناشئة في عام 2010 بنسبة 7.6% عن مستواه عام 2009 ، ليصل إلى 5254.0 مليار دولار مقابل 4881.3 مليار دولار في عام 2009. أما خدمة الدين فقد ارتفعت بنحو 0.3% لتصل إلى 1792.2 مليار دولار عام 2010 مقابل 1737.6 مليار دولار عام 2009، وانخفضت خدمة الدين الخارجي للدول النامية والأسواق الناشئة كنسبة إلى الصادرات من 32.0% في عام 2009 إلى 25.7% عام 2010، كما انخفضت خدمة الدين الخارجي لهذه الدول كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 27.0% في عام 2009 إلى 24.6% في عام 2010.

جدول رقم ( 4 ) : حجم المديونية الخارجية للدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى  
" بالمليار دولار "

2010	2009	مجموعة الدول
<b>5254.0</b>	<b>4881.3</b>	<b>1- مديونية الدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى :</b>
1155.2	1113.3	دول وسط وشرق أوروبا
756.4	739.5	دول الكومنولث المستقلة
1346.2	1218.2	آسيا
753.1	717.1	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
1024.0	875.7	أمريكا اللاتينية والكاريبي
218.9	217.4	أفريقيا جنوب الصحراء
<b>1742.2</b>	<b>1737.6</b>	<b>2- خدمة الدين للدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى: (*)</b>
382.2	399.4	دول وسط وشرق أوروبا
284.8	252.4	دول الكومنولث المستقلة
545.4	530.5	آسيا
206.7	189.5	الشرق الأوسط
300.2	311.3	أمريكا اللاتينية والكاريبي
58.9	54.5	أفريقيا جنوب الصحراء

المصدر : صندوق النقد الدولي ، المصدر السابق .  
(\*) كنسبة من الصادرات .

شكل (2) : تطور المديونية الخارجية للدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى



### ● التجارة العالمية :

ارتفع معدل نمو التجارة العالمية بصورة كبيرة خلال عام 2010 بنحو 12.4% مقابل نمو سالب 10.9% عام 2009 ، ويعزى ذلك إلى عمق الأزمة المالية العالمية وإلى ما تترتب عليها من انتعاش على المستوى العالمي، مما أدى إلى زيادة معدلات نمو الصادرات والواردات، حيث ارتفعت الصادرات في مجموعة الدول الصناعية بنحو 12.0% مقابل معدل نمو سالب -12.2% في عام 2009. كما ارتفعت الواردات للمجموعة بنسبة 11.2% مقابل -12.6% في عام 2009، وفي مجموعة الدول النامية والأسواق الناشئة بلغ معدل نمو الصادرات والواردات لعام 2010 نحو 14.2% و 13.5% على التوالي مقابل معدل نمو سالب للصادرات والواردات خلال عام 2009 بلغت -7.5% و -8.3% على الترتيب .

أما على صعيد الحسابات الجارية في موازين مدفوعات الدول حول العالم، فقد شهد عام 2010 استمرار تحقق فوائض في الحسابات الجارية في موازين مدفوعات الصين، واليابان، وروسيا والدول الصناعية الجديدة، والدول المصدرة للنفط، على حساب تواصل بل وتفاقم العجز في بعض الدول المصدرة للنفط، في أعقاب الأزمة، مثل كندا واتساعه في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وتحسنه لدى معظم الدول الأوروبية وأستراليا.

## جدول رقم ( 5 ) : معدلات نمو التجارة العالمية

" نسب مئوية "

2010	2009	
12.4	10.9-	إجمالي التجارة العالمية
		الدول الصناعية :
12.0	12.2-	الصادرات
11.2	12.6-	الواردات
		الدول النامية وأسواق ناشئة أخرى :
14.5	7.5-	الصادرات
13.5	8.3-	الواردات

المصدر : المصدر السابق .

## ● أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية :

ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي خلال عام 2010 في المتوسط مقابل معظم العملات الرئيسية، حيث وصل مقابل اليورو إلى 1.327 دولاراً مقابل 1.393 دولاراً في عام 2009. كما ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه الإسترليني ليصل إلى 1.546 دولاراً لكل جنيه مقابل 1.564 دولاراً لكل جنيه للدولار في العام السابق . وانخفض سعر صرف الدولار مقابل الين الياباني ليصل في العام قيد التقرير إلى 87.8 ينأ لكل دولار مقابل 93.6 ينأ لكل دولار في عام 2009 .

## جدول رقم (6) : أسعار صرف بعض العملات الدولية لعام 2010

الفرنك السويسري	الين الياباني	الجنيه الإسترليني	اليورو	الدولار الأمريكي	
0.9588	0.0114	1.546	1.327	-	الدولار الأمريكي
0.7225	0.0076	1.1651	-	0.7536	اليورو
0.6201	0.0074	-	0.8583	0.6468	الجنيه الاسترليني
84.180	-	135.745	116.507	87.8	الين الياباني
-	0.0119	1.6125	1.3840	1.043	الفرنك السويسري

أما فيما يتعلق بسلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة فإن الجدول التالي يبين أوزان العملات المكونة لوحدة السحب الخاصة في نهاية عام 2010 ونهاية عام 2009 وكذلك الأوزان المعمول بها اعتباراً من 2011.01.01.

جدول رقم (7) : أوزان وأسعار صرف العملات المكونة لسلة حقوق السحب الخاصة

العملة	أوزان العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة			سعر وحدة حقوق السحب الخاصة مقابل العملات المكونة لها	
	2009.12.31	2010.12.31	2011.01.01	2009.12.31	2010.12.31
الدولار الأمريكي	%40.31	%40.85	%42.70	1.568	1.547
اليورو	%37.66	%35.47	%36.58	1.089	1.156
الجنيه الاسترليني	%9.33	%9.06	%11.12	0.968	0.996
الين الياباني	%12.70	%14.62	%9.60	144.886	125.850
	%100.00	%100.00	%100.00		

المصدر : صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 2010.

### ● أسعار سلع التجارة العالمية :

شهدت أسعار معظم السلع الغذائية زيادات ملحوظة خلال عام 2010 حيث أدى انتعاش الطلب العالمي إلى ارتفاع أسعار السلع الأولية، وخاصة السلع الغذائية والنفط، ويعزى ارتفاع أسعار هذه السلع لعدة أسباب منها :

- التوسع في إنتاج الوقود الحيوي كمصدر بديل للطاقة وذلك على حساب الإنتاج الغذائي .
- النمو الاقتصادي الذي شهدته معظم دول العالم وخاصة الصين والهند بعد خروجها من الأزمة العالمية، مما زاد من الطلب على المواد الغذائية والنفط.

كما ساهم الانتعاش الاقتصادي عام 2010 في ارتفاع المستوى العام للأسعار ففي الاقتصادات المتقدمة ارتفع التضخم الكلي من 0.1% في عام 2009 إلى 1.6% في عام 2010، وفي الاقتصادات النامية والأسواق الناشئة ارتفع التضخم إلى 6.2% في عام 2010 مقابل 5.2% في عام 2009 .

جدول رقم ( 8 ) : التغير السنوي في الأسعار العالمية لبعض السلع

" بالدولار "

البيان	2008	2009	2010
السلع المصنعة	%6.6	%6.3-	%3.0
النفط	%36.4	%36.3-	%27.9
السلع الأولية غير النفطية	%7.5	%15.8-	%26.3
سلع غذائية	%23.4	%14.7-	%11.4
مشروبات	%23.3	%1.6	%14.1
مواد زراعية خام	%0.8-	%17.0-	%33.2
معادن	%7.8-	%19.7-	%48.1

المصدر : صندوق النقد الدولي ، أفاق الاقتصاد العالمي ، الطير (ابريل) 2011 .

## ● التطورات النفطية الدولية :

شهدت الأسواق النفطية العالمية خلال عام 2010 انتعاشاً ملحوظاً بعد التأثيرات التي صاحبت الأزمة المالية العالمية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال متوسط تحركات أسعار النفط الخام التي ارتفعت بشكل واضح من 60.9 دولاراً/ برميل خلال 2009 إلى 77.5 دولاراً/ برميل خلال عام 2010، محققة زيادة قدرها 27.3%.

### - العرض :

سجل العرض العالمي من النفط الخام والغاز المسال خلال عام 2010 زيادة بنسبة 2.4% أو بمقدار 2.0 مليون برميل في اليوم، ليبلغ في المتوسط 86.2 مليون برميل في اليوم مقابل 84.2 مليون برميل في اليوم في عام 2009. وكان السبب الرئيس وراء زيادة العرض العالمي هو قرار منظمة الأوبك تثبيت الإنتاج لمحاولة موازنة قوى السوق النفطية التي تأثرت من الأزمة الاقتصادية العالمية، في الوقت الذي شهد فيه الاقتصاد العالمي نمواً متواضعاً في الدول الصناعية ونمواً أفضل بالدول النامية والأسواق الناشئة وخاصة بدول شرق آسيا. وارتفع إنتاج منظمة الأقطار المصدرة للنفط (الأوبك) من 33.0 مليون برميل في اليوم عام 2009 إلى حوالي 34.0 مليون برميل في اليوم بمعدل زيادة قدره 3.0%، كما شهدت معدلات إنتاج النفط من قبل منتجي النفط الخام العالميين خارج منظمة الأوبك زيادة متفاوتة حيث ارتفع إنتاج دول الاتحاد السوفيتي السابق (روسيا، كازاخستان، أذربيجان) من 13.0 مليون برميل في اليوم خلال عام 2009 إلى 13.3 مليون برميل في اليوم في عام 2010 بمعدل نمو قدره 2.3%. كما كان هنالك زيادة في الإنتاج من قبل دول أمريكا الشمالية وبالأخص دولة المكسيك جراء تطوير عملية إنتاج النفط الخام في المياه العميقة في خليج المكسيك الذي بدوره أدى إلى ارتفاع الإنتاج في المنطقة من 14.4 مليون برميل في اليوم في عام 2009 إلى 14.9 مليون برميل في اليوم خلال عام 2010، وقد أدت مجمل هذه التطورات إلى وصول إجمالي إنتاج الدول خارج المنظمة إلى 50.1 مليون برميل في اليوم خلال عام 2010 مقابل 49.2 مليون برميل في اليوم خلال 2009 محققاً معدل نمو قدره 1.8%.

### - الطلب :

ارتفع الطلب العالمي على النفط الخام والغاز المسال بنسبة 2.4% ليصل إلى 86.6 مليون برميل في اليوم في عام 2010 مقابل 84.6 مليون برميل في اليوم خلال عام 2009. وكان نمو الطلب في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هو المكون الرئيسي لارتفاع الطلب العالمي حيث بلغ متوسط الطلب اليومي 40.5 مليون برميل في عام 2010 مقابل 39.1 مليون برميل في اليوم خلال عام 2009، محققاً معدل زيادة قدره 3.6% وزيادة بكمية قدرها 1.4 مليون برميل، وما يقارب 0.7

برميل من كمية الزيادة يعود إلى زيادة الطلب على النفط في الصين التي شهد اقتصادها انتعاشاً خلال عام 2010، كما سجل الطلب العالمي على النفط ارتفاعاً في بعض البلدان، خاصة بلدان الاتحاد السوفيتي السابق التي زاد طلبها على النفط بنحو 0.1 مليون برميل في اليوم أما الدول النامية كأكبر مستهلك للنفط، حيث زاد طلبها بمعدل نمو قدره 2.3% عن السنة السابقة وارتفع من 26.1 مليون برميل في اليوم عام 2009 إلى 26.7 مليون برميل في اليوم خلال عام 2010.

جدول رقم (9) : العرض العالمي للنفط الخام والغاز المسال

" مليون برميل في اليوم "

معدل النمو	2010	2010				2009	المنطقة
		الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
1.0	19.9	20.3	19.5	19.9	20.0	19.7	1- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:
3.5	14.9	15.3	14.9	14.9	14.7	14.4	أمريكا الشمالية
6.4-	4.4	4.4	4.0	4.4	4.7	4.7	أوروبا الغربية
0.0	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	دول المحيط الهادي
2.4	30.2	30.4	30.3	30.1	30.0	29.5	2- دول خارج المنظمة منها :
1.5	13.2	13.3	13.2	13.2	13.2	13.0	الاتحاد السوفيتي السابق
0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	أوروبا الشرقية
5.1	4.1	4.2	4.2	4.1	4.0	3.9	الصين
2.4	12.8	12.8	12.8	12.7	12.7	12.5	الدول النامية
3.0	34.0	34.3	34.0	33.9	33.8	33.0	3- منظمة الأوبك
1.7	29.2	29.3	29.2	29.1	29.2	28.7	نفط خام
11.6	4.8	5.0	4.8	4.8	4.6	4.3	غاز مسال
0.0	2.1	2.1	2.1	2.1	2.1	2.0	4- عائدات التكسير
2.4	86.2	87.1	85.9	86.0	85.9	84.2	مجموع العرض العالمي

المصدر : منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) التقرير الشهري لسوق النفط - الطير (ابريل) 2011.

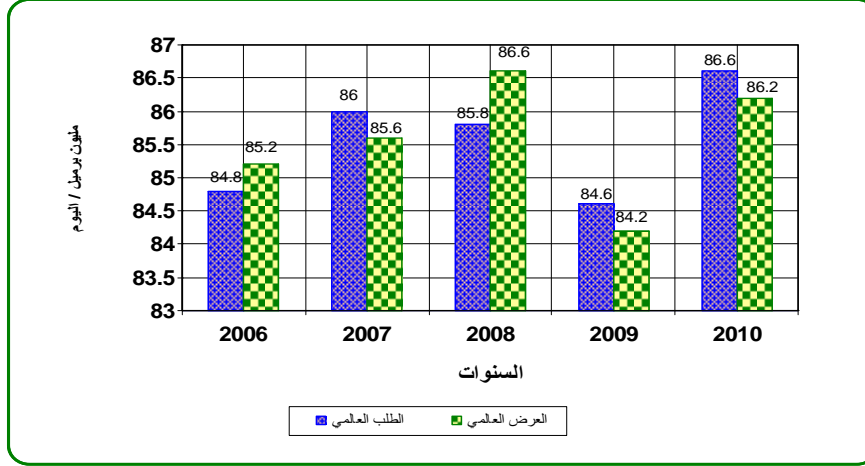
جدول رقم (10) : الطلب العالمي على النفط الخام والغاز المسال

" مليون برميل في اليوم "

معدل النمو	2010	2010				2009	المنطقة
		الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
1.3	46.1	46.7	46.6	45.2	45.8	45.5	1. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :
2.6	23.9	24.0	24.2	23.8	23.5	23.3	أمريكا الشمالية
0.7-	14.4	14.7	14.8	14.1	14.2	14.5	أوروبا الغربية
1.3	7.8	8.0	7.6	7.3	8.2	7.7	دول المحيط الهادي
3.6	40.5	41.2	41.0	40.2	39.4	39.1	2- دول خارج المنظمة منها :
2.5	4.1	4.3	4.2	3.8	4.0	4.0	الاتحاد السوفيتي السابق
0.0	0.7	0.8	0.7	0.6	0.7	0.7	أوروبا الأخرى
8.4	9.0	9.1	9.2	9.1	8.4	8.3	الصين
2.3	26.7	27.0	26.9	26.7	26.3	26.1	الدول النامية
2.4	86.6	87.9	87.6	85.4	85.2	84.6	مجموع الطلب العالمي

المصدر : المصدر السابق .

شكل (3) : العرض العالمي والطلب العالمي على النفط الخام والغاز المسال



المصدر : المصدر السابق.

**- الأسعار :**

شهد عام 2010 زيادة ملحوظة في أسعار النفط الخام، حيث ارتفعت أسعار سلة أوبك بنحو 16.6 دولاراً للبرميل لتصل إلى 77.5 دولاراً للبرميل محققة بذلك معدل زيادة قدره 27.3%، إلا أنه خلال الربع الرابع لعام 2010 اتجهت الأسعار إلى الارتفاع الملحوظ والسريع نتيجة للتوقعات العالمية بانتعاش الاقتصاد العالمي خلال عام 2010 لتصل في المتوسط إلى 83.8 دولاراً للبرميل، كما تعتبر سياسة منظمة الأقطار المصدرة للنفط (الأوبك) تثبيت الإنتاج ذات تأثير واضح على أسعار النفط الخام الاتجاه التصاعدي، خصوصاً أن المنظمة تمتلك حصة نحو 40% من العرض العالمي للنفط وتشير جميع التوقعات الدولية إلى استمرار ارتفاع أسعار النفط الخام نتيجة استمرار زيادة الطلب على النفط من قبل دول جنوب شرق آسيا من جهة، وإلى الأحداث التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من جهة أخرى، علاوة على اعتزام منظمة أوبك إبقاء مستويات إنتاج أعضائها في الفترة المقبلة على ما هي عليه.

جدول رقم (11) : متوسط أسعار النفط الخام لسلة أوبك

" دولاراً للبرميل "

2010		2009	
75.4	الربع الأول	42.9	الربع الأول
76.6	الربع الثاني	58.5	الربع الثاني
73.8	الربع الثالث	67.7	الربع الثالث
83.8	الربع الرابع	74.3	الربع الرابع
<b>77.5</b>	<b>متوسط العام</b>	<b>60.9</b>	<b>متوسط العام</b>

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك) - النشرة الشهرية - السنة 37 - العدد 4 - الربع (مارس) 2011 .

### - متوسط الأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق المختلفة

شهدت الأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق المختلفة خلال عام 2010 زيادة ملحوظة مقارنة بما كانت عليه في عام 2009، إلا أنها ظلت دون المستوى الذي بلغته في عام 2008، وقد وصل متوسط أسعار الغازولين الممتاز في الأسواق إلى 87.5 دولاراً للبرميل، مقابل 66.1 دولاراً للبرميل في عام 2009 أي بنسبة زيادة قدرها 32.4%، وارتفع متوسط أسعار زيت الغاز من 70.9 دولاراً للبرميل في عام 2009 إلى 89.7 دولاراً للبرميل في عام 2010، أي بنسبة 26.5%، أما متوسط أسعار زيت الوقود فقد بلغ في عام 2010 نحو 72.2 دولاراً للبرميل مقابل 56.1 دولاراً للبرميل في عام 2009 أي بنسبة زيادة قدرها 28.7%.

ونتناول فيما يلي تطور الأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق المختلفة كل على حده :

#### أ. الخليج الأمريكي:

شهد متوسط الأسعار الفورية لكل من الغازولين وزيت الغاز وزيت الوقود ارتفاعاً في مستواه خلال عام 2010، حيث ارتفع متوسط أسعار الغازولين بنحو 18.5 دولاراً للبرميل أي بنسبة 25.5% لتصل إلى 91.5 دولاراً للبرميل، وأسعار زيت الغاز بحوالي 20.9 دولاراً للبرميل أي بنسبة 31.1% لتبلغ 88.1 دولاراً للبرميل، كما ارتفعت أسعار زيت الوقود بحوالي 14.2 دولاراً للبرميل أي بنسبة 24.6% لتبلغ 71.8 دولاراً للبرميل .

#### ب. سوق روتردام :

شهد متوسط الأسعار الفورية للمنتجات الثلاثة ارتفاعاً في مستواه خلال عام 2010، حيث ارتفعت أسعار الغازولين بحوالي 24.4 دولاراً للبرميل أي بنسبة 37.2% لتبلغ 90.6 دولاراً للبرميل، وأسعار زيت الغاز بنحو 20.9 دولاراً للبرميل أي بنسبة 30.1% لتصل إلى 90.4 دولاراً للبرميل، بينما ارتفعت أسعار زيت الوقود بنحو 18.0 دولاراً للبرميل أي بنسبة 33.1% لتبلغ 72.3 دولاراً للبرميل .

#### ج. سوق حوض البحر المتوسط :

شهد متوسط الأسعار الفورية لكل من الغازولين وزيت الغاز وزيت الوقود ارتفاعاً في مستواه خلال عام 2010، حيث ارتفعت أسعار الغازولين بنحو 23.6 دولاراً للبرميل أي بنسبة 41.5% لتصل إلى 80.4 دولاراً للبرميل، وأسعار زيت الغاز بحوالي 12.9 دولاراً للبرميل أي بنسبة 16.9% لتبلغ 89.4 دولاراً للبرميل، كما ارتفعت أسعار زيت الوقود بحوالي 16.0 دولاراً للبرميل أي بنسبة 28.8% لتبلغ 71.5 دولاراً للبرميل.



## د. سوق سنغافورة :

شهد متوسط الأسعار الفورية للمنتجات الثلاثة ارتفاعاً في مستواه خلال عام 2010، حيث ارتفعت أسعار الغازولين بحوالي 19.0 دولاراً للبرميل أي بنسبة 27.4% لتبلغ 88.3 دولاراً للبرميل، وأسعار زيت الغاز بنحو 20.4 دولاراً للبرميل أي بنسبة 28.9% لتصل إلى 90.9 دولاراً للبرميل، بينما ارتفعت أسعار زيت الوقود بنحو 16.2 دولاراً للبرميل أي بنسبة 28.3% لتبلغ 73.4 دولاراً للبرميل .  
ويوضح الجدول التالي المتوسط الشهري للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق المختلفة للفترة 2008 - 2010.

جدول رقم ( 12 ) : المتوسط الشهري للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق المختلفة  
2010 - 2008

" بالدولار "

زيت الوقود** (1.0 كبريت)	زيت الغاز* (50 ج.م.ك)	الغازولين الممتاز	السوق	
76.0	123.7	102.6	سنغافورة	متوسط عام 2008
78.9	125.3	98.3	روتردام	
77.5	125.3	111.5	البحر المتوسط	
74.3	121.3	110.2	الخليج الأمريكي	
<b>76.7</b>	<b>123.9</b>	<b>105.6</b>	المتوسط العام	
57.2	70.5	69.3	سنغافورة	متوسط عام 2009
54.3	69.5	65.6	روتردام	
55.5	76.5	56.8	البحر المتوسط	
57.6	67.2	72.9	الخليج الأمريكي	
<b>56.1</b>	<b>70.9</b>	<b>66.1</b>	المتوسط العام	
73.4	90.9	88.3	سنغافورة	متوسط عام 2010
72.3	90.4	90.0	روتردام	
71.5	89.4	80.4	البحر المتوسط	
71.8	88.1	91.5	الخليج الأمريكي	
<b>72.2</b>	<b>89.7</b>	<b>87.5</b>	المتوسط العام	

\* زيت الغاز في السوق الأمريكي على 0.05% كبريت .  
\*\* زيت الوقود في سوق سنغافورة على 2.0% كبريت.  
المصدر: المصدر السابق .

## ثانياً : التطورات الاقتصادية العربية

في ظل تحسين أداء الاقتصاد العالمي، تحسنت آفاق أداء اقتصادات المنطقة العربية بتقديرات للنمو تبدو معدلاتها مشجعة بوجه عام، حيث تكاد لا تستثنى دولة عربية من النمو فعلى صعيد المؤشرات الاقتصادية، عكست التقديرات الأولية وفق المصادر الدولية انتعاشاً قوياً في معدل النمو الاقتصادي للدول العربية مجتمعة للعام 2010 ليبلغ 4.2% مقارنة بنحو 2.3% للعام 2009، كمحصلة لنمو 4 دول بمعدلات مرتفعة نسبياً، تراوحت ما بين 8% - 16%، وتسجيل البعض الآخر معدلات نمو حول 5%، وباقي الدول معدلات تقل عن 4%. ولأول مرة منذ عشرة سنوات، يقل معدل النمو في مجموعة الدول العربية عن نظيره العالمي والمحقق لمجموعة الدول النامية معاً .

أما فيما يتعلق بمستويات الأسعار معبراً عنها بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (متوسط الفترة)، فقد تراجع معدل التضخم في الدول العربية بدرجة محدودة ليبلغ 7.1% عام 2010، مقارنة بمعدل بلغ 7.5% عام 2009، وساهم في ذلك تباطؤ معدلات انتعاش الطلب المحلي والطلب على الائتمان وذلك على الرغم من ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأولية والأساسية والمحاصيل الزراعية والمعادن بدرجة ملحوظة مقارنة بأسعار عام 2009، ونمو الواردات بمعدلات أقل من نظيرتها للصادرات من جهة أخرى. وبهدف تحفيز مستويات الطلب المحلي وتنشيط نمو الائتمان الموجه للقطاع الخاص في ظل التحسن المتوقع في معدلات النمو، يخطط معظم دول المنطقة في الانسحاب من مرحلة التنشيط المالي الاستثنائي بحلول عام 2011، ومواصلة تطبيق السياسة النقدية التوسعية لبعض الوقت، غير أن بعض الدول وخاصة الدول العربية المستوردة للنفط، قد تلجأ، في وقت مبكر عن الدول الأخرى، إلى انتهاج سياسات اقتصادية أكثر تشدداً نتيجة لظهور بوادر للضغوط التضخمية أو لعدم توافر موارد مالية إضافية و/أو لارتفاع مستويات الدين المحلي والأجنبي.

ومن المتوقع إن يساهم انتعاش أسعار المواد الأولية وعلى رأسها النفط من جهة وانسحاب معظم الدول العربية من تطبيق حزمة السياسات المالية التنشيطية من جهة أخرى في تحسين ملحوظ في فائض وعجز الحسابات الجارية من موازين مدفوعات بعض الدول العربية المصدرة للنفط وتلك المستوردة له على التوالي وبقاء عجز الحسابات الجارية عند نفس مستواه تقريباً في البعض الآخر. وساهم تراجع التدفقات الرأسمالية إلى الخارج وتحسن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية، في تراكم الاحتياطيات الدولية بالعملة الأجنبية بمعدل نمو بلغ 5.3% لتصل إلى 958 مليار دولار بنهاية عام 2010 مقابل 910 مليار دولار بنهاية العام 2009، وذلك بسبب تحسن أسعار النفط .

وعلى صعيد حركة التجارة العربية، يتوقع ارتفاعاً ملحوظاً في نمو الصادرات العربية من السلع والخدمات خلال عام 2010، لتصل حسب التقديرات الأولية المتوفرة من مصادر صندوق النقد الدولي إلى 1002 مليار دولار، مقارنة بما قيمته 853 مليار دولار، أي بمعدل نمو بلغ 17.5% . ويعزى هذا الارتفاع في حصيلة الصادرات العربية إلى تأثير ارتفاع أسعار النفط والمعادن والغاز والسلع الأساسية. أما بالنسبة للواردات من السلع والخدمات، فيتوقع ارتفاعها أيضاً ولكن بمعدل نمو أقل من نظيره للصادرات بلغ 10.7% لتصل إلى 869 مليار دولار في عام 2010 مقارنة بنحو 785 مليار دولار في عام 2009. ويعزى ارتفاع حصيلة الصادرات ومدفوعات الواردات إلى عدد من العوامل المشتركة، أهمها انتعاش معدلات النمو للاقتصاد العالمي والمنطقة العربية، وما يصاحب ذلك من ارتفاع الطلب على واردات السلع الاستثمارية والوسيط، وكذلك تراجع تكلفة التمويل في ضوء إتاحة المزيد من الائتمان المصرفي للمصدر والمستورد على السواء.

وفيما يتعلق بنشاط الهيئات المالية العربية ودورها في الاقتصادات العربية خلال عام 2010، يمكن توضيح ذلك فيما يلي:

### 1. صندوق النقد العربي :

يقوم الصندوق في إطار التزامه بالعمل على تحقيق أهداف اتفاقية إنشائه وتطوير وتوسيع أنشطته المختلفة وفق ما تقتضيه الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء وما تمليه متطلبات التنمية المحلية فيها والتطورات في البيئة الاقتصادية الدولية. وفي هذا السياق ، فقد كثف الصندوق مشاوراته مع دوله الأعضاء خلال عام 2010 بهدف مسانبتها في مواجهة التحديات المستجدة قصيرة الأجل الناجمة عن تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصادياتها ، فضلاً عن التحديات القائمة متوسطة وطويلة الأجل المتمثلة في تحقيق النمو المستدام وخلق فرص العمل المنتج وتخفيف حدة الفقر. وفي ظل هذا التوجه، قام الصندوق خلال عام 2010 بمنح أربعة قروض جديدة بقيمة إجمالية بلغت نحو نصف مليار دولار أمريكي، وتمثل أعلى مستوى سنوي للإقراض منذ اثنين وعشرين عاماً . وشملت القروض الممنوحة خلال العام المذكور قرضين ضمن إطار تسهيل التصحيح الهيكلي بلغت قيمتها الإجمالية نحو 293 مليون دولار ، وقرضاً تعويضياً بقيمة 44 مليون دولار ، بالإضافة إلى قرض ممتد بلغت قيمته 194 مليون دولار وبذلك يصل إجمالي القروض القائمة إلى نحو 1.6 مليار دولار.

وفي مجال النشاط الاستثماري يعمل الصندوق على حماية رأس المال المستثمر وتحقيق عوائد ايجابية على المستوى الكلي للاستثمارات، بالرغم من الظروف الصعبة التي مرت بها الأسواق المالية ، كما شمل نشاط الصندوق الاستثماري، بالإضافة إلى توظيف موارده الذاتية ، على نشاط قبول الودائع من المصارف المركزية ومؤسسات النقد والمالية العربية وتوظيفاتها حيث حافظ الصندوق على مستوى أرصدة عالية لهذا النشاط ليعكس استمرار ثقة الدول الأعضاء في الصندوق وقد بلغ رصيد هذه الودائع

في نهاية عام 2010 نحو 8.8 مليار دولار. بالإضافة إلى ذلك واصل الصندوق نشاطه في إدارة أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة وأموال صندوق تقاعد العاملين بالصندوق، بالإضافة إلى إدارة محافظ بالسندات لصالح الدول الأعضاء .

وفي مجال المعونة الفنية، واصل الصندوق خلال عام 2010 تقديم العون الفني اللازم للمصارف المركزية العربية من خلال المبادرات المشتركة بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات الصلة ومنها مبادرة تطوير نظم الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر، ومبادرة تطوير أسواق السندات في الدول العربية. هذا بالإضافة إلى تنظيم ورشات العمل والمؤتمرات لمناقشة مختلف القضايا النقدية والمصرفية المستجدة .

وفي مجال أسواق الأوراق المالية العربية، استمر الصندوق خلال عام 2010 في جهوده الهادفة إلى توفير المعلومات حول أسواق الأوراق المالية العربية بهدف المساهمة في تعزيز دورها في الاقتصاد. وقد واصل الصندوق نشر البيانات اليومية المتعلقة بالأسواق المالية العربية على موقعه في شبكة الانترنت والتي تشمل المؤشر المركب للصندوق الذي يقيس أداء هذه الأسواق مجتمعة. وفي هذا الإطار، وصل عدد الأسواق المشاركة في قاعدة بياناته إلى 16 سوقاً، ويجري العمل على استكمال الإجراءات اللازمة لإنضمام سوق الأوراق المالية الليبي إلى قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية لدى الصندوق .

وفي مجال التدريب، وصل عدد الأنشطة التي نظمها الصندوق من دورات مشتركة مع صندوق النقد والبنك الدوليين وحلقات العمل مع صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والندوات المتخصصة منذ بداية نشاط التدريب إلى 220 دورة وحلقة عمل وندوة. منها 17 دورة تدريبية خلال عام 2010 استفاد منها 532 متدرباً ليصل إجمالي عدد المتدربين منذ إنشاء معهد السياسات الاقتصادية التابع للصندوق إلى 6754 متدرباً .

ومن جهة أخرى، وفي مجال اهتمامه المتواصل بتشجيع وتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية، واصل الصندوق خلال عام 2010 علاقات التعاون الوثيقة التي تربطه ببرنامج تمويل التجارة العربية، واستمر خلال العام في تقديم خدماته المتخصصة للبرنامج والمتعلقة بالشؤون القانونية والإدارية والتدقيق الداخلي، بالإضافة إلى إدارة ومتابعة محافظه الاستثمارية.

جدول رقم (13): المركز المالي الموحد لصندوق النقد العربي كما هو في 2010.12.31

"بالالف دينار عربي حسابي"

2010	2009	البند
		<b>الموجودات :</b>
1,555,947	1,706,966	ودائع لأجل لدى المصارف وحسابات جارية وتحت الطلب
1,059,124	882,405	المحفظة الاستثمارات المالية
5,336	5,336	ودائع لدى المصارف المركزية للدول الاعضاء
114,905	108,886	خطوط الائتمان
356,614	318,273	قروض للدول الاعضاء
23,336	21,021	حسابات مدينة وموجودات اخرى
<b>3,115,262</b>	<b>3,042,887</b>	<b>إجمالي الموجودات</b>
		<b>حقوق المساهمين والمطلوبات</b>
		<b>حقوق المساهمين</b>
600,000	600,000	رأس المال المصرح والمكتتب به
596,040	596,040	رأس المال المدفوع
362,081	330,415	الاحتياطيات
<b>958,121</b>	<b>926,455</b>	<b>إجمالي حقوق المساهمين</b>
<b>75,855</b>	<b>73,588</b>	<b>حقوق المساهمين الاخرين في المؤسسات التابعة</b>
		<b>المطلوبات</b>
1,976,786	1,949,294	ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية
104,500	93,550	حسابات دائنة ومطلوبات اخرى
<b>2,081,286</b>	<b>2,042,844</b>	<b>إجمالي المطلوبات</b>
<b>3,115,262</b>	<b>3,042,887</b>	<b>إجمالي حقوق المساهمين والمطلوبات</b>

الدينار العربي الحسابي = 3 وحدات حقوق سحب خاصة، أو ما يعادل 4.6 دولار أمريكي.  
المصدر : صندوق النقد العربي، أبوظبي، التقرير السنوي لعام 2010.

## 2. الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي :

واصل الصندوق العربي خلال عام 2010 اهتمامه بدعم المشاريع التي تحظى بأولوية في خطط وبرامج التنمية في الدول العربية، والتي من شأنها تعزيز جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد ركز البرنامج الاقراضي للصندوق العربي خلال هذا العام بصفة أساسية على تطوير وتنمية مشاريع الطاقة والكهرباء والنقل والاتصالات والمياه والصرف الصحي، بهدف تحسين أوضاع البنى الأساسية والخدمات، كما أولى اهتماماً بالمشاريع الإنتاجية في قطاعات الصناعة والزراعة والتنمية الريفية، وذلك

تمشياً مع زيادة اهتمام الدول الأعضاء بتحسين أداء هذه القطاعات وتخفيف حدة الاختناقات فيها .

وقد بلغ عدد القروض التي قدمها الصندوق العربي للقطاع العام خلال العام 13 قرصاً بقيمة إجمالية مقدارها 1250 مليون دولار، استفادت منها 7 دول عربية أسهمت في تمويل 13 مشروعاً، منها 4 مشاريع سبق أن أسهم الصندوق العربي في تمويلها، و9 مشاريع جديدة قدرت التكاليف الإجمالية لهذه المشاريع بحوالي 6.3 مليار دولار، وبلغت نسبة مساهمة القروض المقدمة إلى إجمالي تكلفة تلك المشاريع حوالي 20.2%، وحظيت مشاريع الطاقة والكهرباء بالمركز الأول في قائمة المشاريع المعتمدة خلال العام إذ بلغت نسبة القروض المقدمة لها حوالي 39.4% من إجمالي القروض المقدمة، تليها مشاريع النقل والاتصالات 37.5%، ثم الصناعة والتعدين 9.6%، ومشاريع المياه والصرف الصحي 8.3%، والزراعة والتنمية الريفية 3.3% والقطاعات الأخرى 1.9%.

وتتفيداً لقرار مجلس محافظي الصندوق العربي رقم (4) لسنة 2009 بالموافقة على إنشاء الحساب الخاص لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لدى الصندوق العربي، ساهم الصندوق العربي في رأس مال ذلك الحساب بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي. ومن ناحية أخرى بلغ المجموع التراكمي للقروض التي قدمها الصندوق العربي للقطاعين العام والخاص، منذ بدء عملياته عام 1974 وحتى نهاية العام 568 قرصاً بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 24.5 مليار دولار، أسهمت في تمويل 480 مشروعاً في 14 دولة عربية، وغطت نحو 26.2% من التكلفة الإجمالية للمشاريع الممولة. وقد حظيت مشاريع البنية الأساسية بالمرتبة الأولى في قائمة المشاريع الممولة خلال تلك الفترة، إذ بلغ نصيبها حوالي 69.0% من إجمالي القروض تليها مشاريع القطاعات الإنتاجية بنسبة حوالي 21.3%. ومشاريع قطاعات الخدمات الاجتماعية بنسبة حوالي 7.4%، والقطاعات الأخرى بنسبة حوالي 2.3%، ومن بين إجمالي قروض الصندوق العربي بلغ العدد التراكمي للقروض المقدمة إلى القطاع الخاص منذ عام 2001 نحو 12 قرصاً بقيمة إجمالية حوالي 170.0 مليون دولار، غطت حوالي 16.2% من إجمالي تكاليف المشاريع الممولة. كما ساهم الصندوق العربي في رأس مال خمس شركات تابعة للقطاع الخاص، بمبلغ إجمالي قدره حوالي 83.0 مليون دولار، وبلغ إجمالي قيمة السحوبات من القروض المقدمة للقطاعين العام والخاص حتى نهاية العام حوالي 16.2 مليار دولار أي حوالي 79.1% من صافي القروض النافذة.

وقد استفادت ليبيا من المجموع التراكمي للقروض بعدد 8 قروض بقيمة 500.0 مليون دولار سحب منها ما قيمته 466.5 مليون دولار، وقد خصص معظم هذه القروض لقطاع الطاقة والكهرباء أي نحو 446.5 ملايين دولار، في حين خصص الباقي لكل من قطاع الصناعة والتعدين وقطاع الاتصالات.

وقدم الصندوق العربي 28 معونة قطرية وقومية خلال عام 2010، بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 34.0 مليون دولار منها 14 معونة قطرية بقيمة إجمالية حوالي 19.5 مليون دولار، خصص 44.9% منها لأنشطة الدعم المؤسسي والتدريب، وحوالي 3.7% لدراسات الجدوى وإعداد المشاريع والندوات والمؤتمرات، وبلغ عدد المعونات القومية التي قدمها الصندوق العربي خلال هذا العام 14 معونة قومية قيمتها الإجمالية حوالي 14.5 مليون دولار، خصص حوالي 46.4% منها لأنشطة الدعم المؤسسي والتدريب لتطوير كفاءة أداء مؤسسات الدول الأعضاء وتحسين قدرات ومهارات العاملين فيها، وحوالي 39.3% للدراسات العامة والبحوث وحوالي 12.2% قدمت للإسهام في تمويل دراسات الجدوى وإعداد المشاريع، وحوالي 2.1% لعقد الندوات والمؤتمرات .

وبلغ العدد التراكمي للمعونات التي قدمها الصندوق العربي منذ بداية نشاطه وحتى نهاية العام 946 معونة بقيمة إجمالية حوالي 570.0 مليون دولار، منها 493 معونة قطرية بقيمة إجمالية حوالي 388.0 مليون دولار و453 معونة قومية بقيمة إجمالية حوالي 183.0 مليون دولار ، وبلغت نسبة السحوبات من صافي قيمة هذه المعونات حوالي 79.8% .

جدول رقم (14) : أهم البيانات المالية عن الصندوق العربي كما في 2010.12.31

" مليون دينار كويتي "

البيان	القيمة
رأس المال	2000.0
مجموع الموارد	2669.7
الأقساط ... :	
عدد اتفاقيات القروض الموقعة خلال العام	14
إجمالي قيمة اتفاقيات القروض الموقعة خلال العام	360.5
العدد الإجمالي للقروض	568
الإجمالي التراكمي للقروض الموقعة	6879.1
الإجمالي التراكمي للسحوبات من القروض	4637.0
الإجمالي التراكمي للأقساط المسددة	2217.2
إجمالي الدين القائم	2419.8
المعونات:	
العدد الإجمالي للمعونات	946
الإجمالي التراكمي للمعونات المعتمدة	162.5
إجمالي متراكم السحوبات من المعونات	122.2

دينار كويتي واحد = 3.557 دولار أمريكي.

المصدر: الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت، التقرير السنوي لعام 2010.

### 3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات :

بلغت القيمة الإجمالية لعمليات الضمان المبرمة خلال عام 2010 حوالي 1197.4 مليون دولار أمريكي مقارنة بحوالي 700.8 مليون دولار أمريكي عام 2009 ، أي بزيادة نسبتها 70.8% .

#### - عقود الضمان :

ابرم خلال العام (53) عقداً بقيمة 1066.6 مليون دولار أمريكي منها (12) عقداً لضمان الاستثمار بقيمة اجمالية بلغت حوالي 429.3 مليون دولار أمريكي، و(67) عقداً لتأمين ائتمان صادرات بقيمة 637.3 مليون دولار (بالإضافة إلى 107 ملاحق زيدت بموجبها الحدود القصوى لعقود مبرمة سابقاً).

#### - إعادة التأمين :

بلغت قيمة العمليات المسندة إلى المؤسسة بموجب اتفاقيات إعادة التأمين النسبية والاختيارية حوالي 130.8 مليون دولار أمريكي ، منها حصة المؤسسة من اتفاقيات إعادة التأمين بالحصص النسبية المبرمة مع هيئات تأمين الصادرات العربية الوطنية بقيمة حوالي 48.2 مليون دولار أمريكي، إضافة إلى (24) اتفاقية إعادة تأمين اختيارية (بالإضافة إلى ملحقين زيدت بموجبهما الحدود القصوى لعقود مبرمة سابقاً ) بقيمة 82.6 مليون دولار أمريكي .

#### - العمليات المبرمة في إطار الحسابات الخاصة :

بلغت القيمة الإجمالية لهذه العمليات حوالي 146.5 مليون دولار أمريكي، منها 23.6 مليون دولار أمريكي لضمان الصادرات و5.7 مليون دولار أمريكي لضمان الاستثمار .

هذا وقد استفاد من ضمان المؤسسة خلال العام مستثمرون ومصدرون من (11) دولة عربية جاءت في مقدمتها الكويت (37.5%) السعودية (34.1%) والجمهورية التونسية (7.1%) .

وبلغ عدد الدول المضيفة للاستثمار أو المستوردة للسلع 52 دولة، منها 16 دولة عربية تصدرتها جمهورية السودان (26.6%) وليبيا (9.0%)، سوريا (8.7%) والإمارات العربية المتحدة (7.7%) .

### 4. الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي:

في إطار المهام والوظائف المسندة للهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، بلغ عدد الشركات والمؤسسات القائمة التي تساهم فيها الهيئة (25) شركة، في حين بلغ عدد الشركات والمشروعات الاستثمارية قيد الدراسة والتقويم نحو (8) شركات و(36) مشروعاً، موزعة على (12) دولة عربية. وقد بلغت مساهمات الهيئة في إجمالي



رؤوس أموال هذه الشركات (القائمة وقيد التنفيذ) نحو 361 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 101% من رأس مال الهيئة المدفوع. ومن ناحية أخرى قدرت قيمة الاستثمارات بالشركات التي تساهم فيها الهيئة وشركائها من القطاعين العام والخاص، بنحو 2.32 مليار دولار أمريكي، ساهمت فيها الهيئة بنسبة 15% والقطاع العام بنسبة 55% والخاص بنسبة 30%، هذا بخلاف المشروعات التي أشرفت الهيئة على تنفيذها.

أما فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى تصحيح وتطوير أوضاع الشركات القائمة وإخضاع بعض شركات الهيئة إلى دراسات فنية تحليلية من قبل لجان الملاءة المالية التي شكّلت لهذا الغرض، فقد أسفرت تلك الجهود عن إصلاح أوضاع الشركات وتحويلها لشركات رابحة وزيادة قدرتها على سداد التزامات قروض الهيئة المترتبة عليها. وفي مجال إجمالي القروض المباشرة التي قدّمتها الهيئة لعدد من شركاتها لتمويل برامج التأهيل والتحديث والتوسعة لزيادة طاقاتها الإنتاجية وتمويل احتياجاتها التشغيلية المتزايدة فقد بلغ بنهاية عام 2010 نحو 226.6 مليون دولار، إضافة إلى تقديم ضمانات قروض لعدد من الشركات بنحو 69 مليون دولار. فضلا عن القروض التشغيلية التي بلغت نحو 14 مليون دولار وذلك بغرض تمويل مدخلاتها من الإنتاج لاستغلال طاقاتها الإنتاجية المتاحة. وقد بلغ إجمالي المحافظ المالية للهيئة خلال عام 2010 نحو 310.9 مليون دولار، وقد بلغ السحب من المحافظ الاستثمارية خلال العام نحو 34.1 مليون دولار لمقابلة التدفقات النقدية للهيئة.

وفيما يتعلّق بنتائج الحسابات الختامية للعام 2010، حققت الهيئة أرباحاً صافية بلغت بنهاية العام نحو 15.5 مليون دولار، وبلغ مجموع حقوق المساهمين نحو 568 مليون دولار، تعادل 159% من رأس المال المدفوع، وذلك بالرغم من توزيع أرباح بنحو 99% من رأس المال المدفوع. فيما بلغ إجمالي الإنفاق خلال العام 2010 نحو 17.8 مليون دولار مُقابل 20.6 مليون دولار للعام 2009. أما موجودات الهيئة فقد بلغت في نهاية عام 2010 نحو 736.2 مليون دولار مقابل 718.8 مليون دولار للعام السابق.

## الجزء الثاني التطورات الاقتصادية المحلية

## التطورات الاقتصادية المحلية

### نظرة عامة:

شهد الاقتصاد الوطني خلال السنوات القليلة الماضية تحولات ملحوظة اشتملت على إصلاحات اقتصادية ومراجعة وتنفيذ جملة من السياسات والإجراءات التي تستهدف إعادة هيكلة الاقتصاد، وتقوية دور القطاع الأهلي، وتوفير بيئة ومناخ استثماري مناسب لتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية للمساهمة في تطوير بنية الاقتصاد وتنويعه. وفي هذا الإطار تم اتخاذ سلسلة من الإجراءات المتعلقة بتشجيع الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية بما يكفل مساهمتها في تنفيذ المشاريع الاستثمارية الإنتاجية والخدمية. كما تم إنشاء سوق للأوراق المالية لتشجيع المناخ الاستثماري وتعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد الوطني. وفي هذا الخصوص أيضا جاري العمل على تطوير وتحديث الجهاز المصرفي وفتح مجال المنافسة أمامه، حيث تقوم المصارف التجارية بدور الوسيط المالي في الاقتصاد الوطني باعتبارها مستودع للمدخرات ومصدر رئيسي لتمويل النشاط الاقتصادي.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أن الاقتصاد الليبي ما يزال الأقل تنوعاً بين اقتصادات بلدان المنطقة وكذلك بين البلدان المنتجة للنفط، وتعتمد الميزانية العامة فيه بصورة كبيرة على النفط الذي تقدر مساهمته بنحو 90.6% من إجمالي الإيرادات العامة خلال عام 2010، إلا أن هذا الاقتصاد قادر على التكيف مع الصدمات الخارجية، وقد حقق في عام 2010 معدل نمو حقيقي في القطاعات غير النفطية بلغت نسبته 4.5% .

إن الحالة المالية العامة لليبيا في الوقت الراهن لا تثير أي قلق في المدى المتوسط، ويرجع ذلك أساساً إلى المدخرات المالية الكبيرة التي تم تكوينها على مدى السنوات الماضية، إلا أنه وبسبب التقلبات الحادة في أسعار النفط وصعوبة التنبؤ بها وبأثرها على التدفقات المالية، فإن ليبيا بحاجة ماسة لادخار جزء من هذه الثروة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية طويلة الأجل، والعدالة بين الأجيال. إن الأوضاع الاقتصادية المستقبلية، وخاصة فيما يتعلق بإحداث النمو بالقطاعات غير النفطية وإيجاد فرص عمل للباحثين عنه، وكذلك للداخلين الجدد لسوق العمل، ستعتمد بصورة كبيرة على كيفية إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وإدارة ثروة النفط، ومعالجة القضايا المتعلقة بمناخ الأعمال. ويمكن تحقيق معدلات نمو أفضل بمعدل إنفاق أقل، إذا تم تحسين جودة الإنفاق ورفع كفاءة الاستثمار، وزيادة كفاءة عنصر العمل في الاقتصاد، وتم إيجاد بيئة عمل داعمة لنشاط القطاع الأهلي، وهو ما يتطلب وضع إستراتيجية شاملة متوسطة المدى يتم من خلالها استخدام كافة الإمكانيات الاقتصادية والمالية والبشرية المتاحة بشكل أفضل .

## أولاً : القطاع الحقيقي

### ● الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي :

أظهرت البيانات الأولية المتوفرة عن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أن معدل النمو به قد بلغ خلال عام 2010 نحو 3.0%، مقارنة بنسبة -0.7% خلال عام 2009، وقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (أسعار 2003) نحو 51.3 مليار دينار، مقابل 49.9 مليار دينار خلال عام 2009، حيث زادت قيمة الناتج المحلي النفطي من 22.5 مليار دينار في عام 2009 إلى حوالي 22.7 مليار دينار في عام 2010، وبمعدل نمو حقيقي بلغت نسبته 1.2%، كما ارتفع الناتج المحلي غير النفطي من 27.4 مليار دينار إلى حوالي 28.6 مليار دينار في عام 2010 وبمعدل نمو حقيقي بلغ 4.5%.

ونظراً لعدم توفر بيانات تفصيلية عن النشاط الاقتصادي لعام 2010 سنقوم باستعراض البيانات المتوفرة عن سنة 2009 التي كانت قد سجلت معدلات نمو منخفضة على مستوى الاقتصادي الكلي، ويعود تراجع معدلات النمو الحقيقي في العام 2009، مقارنة بما كانت عليه في السنوات الماضية إلى انخفاض معدل النمو في نشاط استخراج النفط والغاز الطبيعي بحوالي -7.7%، هذا الانخفاض الذي كان نتيجة طبيعية لتراجع الكميات المنتجة من النفط الخام بسبب التزام ليبيا بقرارات منظمة الأوبك بتخفيض الإنتاج للحد من تدهور أسعار النفط.

أما القطاعات الاقتصادية غير النفطية فقد سجلت نمواً بلغ نحو 5.8%، وقد تركز هذا النمو في قطاع التعدين والمحاجر الذي نما بنسبة 10% وقطاع الإنشاءات الذي نما بنسبة 9% وذلك نتيجة الاستمرار في تنفيذ مشاريع البنية التحتية وكذلك الاستمرار في منح القروض السكنية من قبل مصرف الادخار والاستثمار العقاري، والمشروعات الإدارية التي ينفذها جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية، كما تركز أيضاً في كل من قطاع أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى، قطاع الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية التي نمت بنسبة 8.5%، 7.5% على التوالي بينما حقق قطاع إمدادات الكهرباء والغاز والمياه، قطاع الفنادق والمطاعم، قطاع النقل والتخزين والاتصالات نسبة نمو بلغت 7% ويأتي هذا الارتفاع نتيجة للتوسع العمراني ونتيجة للتطور في خدمات النقل والاتصالات. ومن جهة أخرى حقق قطاع الوساطة المالية نمواً بلغ 6.5% وكذلك نما قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية بنفس النسبة فيما تراوحت معدلات النمو لباقي القطاعات ما بين 2.0% و6.0%

فيما يتعلق بمدى مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، فقد شكلت مساهمة أنشطة استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي ما نسبته 45.1% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، في حين شكلت باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى النصيب الأكبر أي ما نسبته 54.9%، ويلاحظ أن الأنشطة العقارية والإيجارية والأنشطة التجارية شكلت ما نسبته 10.9% من إجمالي الناتج، وشكلت أنشطة الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري نسبة 9.0%، في حين شكل قطاع الإنشاءات، وقطاع النقل والتخزين والاتصالات نسبة 7.3% ، وشكل نشاط تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية نسبة 6.5% . أما مساهمة نشاط الصناعة التحويلية فقد شكلت 5.2%، فيما تراوحت مساهمة باقي القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ما بين 0.1% و 3.6%.

مما سبق يتضح أن قطاعات الأنشطة العقارية والإيجارية والأنشطة التجارية ، الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري من أهم القطاعات غير النفطية التي ساهمت في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، واستمر ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الجمالي نتيجة للتطور الذي شهده القطاع في السنوات الأخيرة، أما قطاع النقل والتخزين والاتصالات فيلاحظ انه بدأ يأخذ أهمية كبيرة وذلك من خلال ارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على التطور الذي يشهده هذا القطاع، مع ملاحظة ان بعض القطاعات ظلت دون المستوى المطلوب حيث شكلت قطاعات أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى، قطاع التعليم نسب منخفضة في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

ونظراً لزيادة معدلات النمو في الاقتصاد الوطني خلال عام 2010، فقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 8340 دينار في عام 2009 إلى 8417 دينار خلال عام 2010 .

### ● الناتج المحلي الإجمالي الاسمي :

سجلت بيانات الناتج المحلي الاسمي خلال عام 2010 ارتفاعاً بلغت نسبته 16.6% ليصل إلى 100.6 مليار دينار مقارنة بنحو 86.3 خلال عام 2009. ويعود هذا النمو إلى الارتفاع الملحوظ في أسعار وإنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث زادت قيمة الناتج المحلي النفطي من 47.1 مليار دينار في عام 2009 إلى حوالي 59.3 مليار دينار في عام 2010 وبمعدل نمو بلغ 25.9%، كما ارتفع الناتج المحلي غير النفطي من 39.2 مليار دينار في عام 2009 إلى حوالي 41.3 مليار دينار عام 2010، وبمعدل نمو بلغت نسبته 5.4%.

وقد أدى ارتفاع معدلات النمو المتحقق في الناتج المحلي الاسمي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من 14434 دينار خلال عام 2009، إلى 16492 دينار خلال عام 2010.

جدول رقم ( 15 ) : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2003)  
" ألف دينار "

النشاط الاقتصادي	*2009	*2008	*2007	معدل النمو
الزراعة والصيد والحراجه وصيد الأسماك	1,800,950	1,757,025	1,715,806	2.5
استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	22,487,696	24,362,712	24,473,867	-7.7
التعدين والمحاجر	169,516	154,106	134,228	10.0
الصناعات التحويلية	2,584,731	2,496,563	2,538,449	3.5
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	1,342,545	1,254,715	1,140,650	7.0
الإنشاءات	3,638,614	3,338,178	2,980,516	9.0
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	3,247,724	3,049,506	2,823,617	6.5
الفنادق والمطاعم	160,795	150,276	137,238	7.0
النقل والتخزين والاتصالات	3,650,630	3,411,804	3,130,095	7.0
الوساطة المالية	961,165	902,502	843,460	6.5
الأنشطة العقارية والابحار وأنشطة المشاريع التجارية	5,420,256	5,042,098	4,668,610	7.5
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	4,465,720	4,378,157	4,373,783	2.0
التعليم**	91,182	86,840	84,311	5.0
الصحة والعمل الاجتماعي**	147,155	138,825	132,215	6.0
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	58,687	54,090	50,083	8.5
الخدمات المالية المحاسبية بصورة غير مباشرة	373,081	348,674	328,938	7.0
: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين	<b>49,854,286</b>	<b>50,228,724</b>	<b>48,897,991</b>	-0.7
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما***	22,487,696	24,362,712	24,473,867	-7.7
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	27,366,590	25,866,012	24,424,124	5.8

المصدر : اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية.

\* بيانات أولية .

\*\* تشمل القطاع الأهلي فقط في حين تظهر خدمات التعليم والصحة المقدمة من القطاع العام ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع .

\*\*\* تشمل المنتجات النفطية المكررة والبتن وكيميائية واللدائن المصنفة ضمن الصناعات التحويلية .

## جدول رقم ( 16 ) : هيكل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

"نسبة من الإجمالي"

*2009	*2008	*2007	النشاط الاقتصادي
3.6	3.5	3.5	الزراعة والصيد والحراة وصيد الأسماك
45.1	48.5	50.1	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي
0.3	0.3	0.3	التعدين والمحاجر
5.2	5.0	5.2	الصناعات التحويلية
2.7	2.5	2.3	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه
7.3	6.6	6.1	الإشاعات
6.5	6.1	5.8	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية
0.3	0.3	0.3	الفنادق والمطاعم
7.3	6.8	6.4	النقل والتخزين والاتصالات
1.9	1.8	1.7	الوساطة المالية
10.9	10.0	9.5	الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية
9.0	8.7	8.9	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري
0.2	0.2	0.2	التعليم**
0.3	0.3	0.3	الصحة والعمل الاجتماعي**
0.1	0.1	0.1	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى
0.7	0.7	0.7	الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة
100.0	100.0	100.0	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين :
45.1	48.5	50.1	أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما***
54.9	51.5	49.9	الأنشطة الاقتصادية الأخرى

المصدر : المصدر السابق .

\* بيانات أولية .

\*\* تشمل القطاع الأهلي فقط في حين تظهر خدمات التعليم والصحة المقدمة من القطاع العام ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع .

\*\*\* تشمل المنتجات النفطية المكررة والبتر وكيميائية واللدائن المصنفة ضمن الصناعات التحويلية .

## جدول رقم ( 17 ) : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

متوسط نصيب الفرد " بالدينار "	عدد السكان* " بالآلاف "	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي " مليون دينار "	السنوات
8574	5858	50,228,724	2008
8340	5978	49,854,286	2009
8417	6100	51,346,500	2010

\* تقديرات .

## جدول رقم ( 18 ) : الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

" ألف دينار "

النشاط الاقتصادي	*2007	*2008	*2009	معدل النمو
الزراعة والصيد والحراجه وصيد الأسماك	1,905,266	2,247,873	2,382,700	6.0
استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	62,282,573.0	81,149,831	47,087,053	-42.0
التعدين والمحاجر	114,462.0	127,524	144,102	13.0
الصناعات التحويلية	4,032,145.0	4,888,771	5,447,633	11.4
امدادات الكهرباء والغاز والمياه	1,019,121.0	1,204,527	1,334,615	10.8
الانشاءات	4,198,420.0	5,994,504	7,577,498	26.4
تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	3,225,002.0	3,761,642	4,092,667	8.8
الفنادق والمطاعم	171,309.0	187,883	205,356	9.3
النقل والتخزين والاتصالات	3,299,526.0	3,884,202	4,125,827	6.2
الوساطة المالية	980,761.0	1,081,289	1,181,849	9.3
الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية	5,218,852.0	5,723,776	6,154,776	7.5
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	6,507,345.0	6,670,679	6,870,800	3.0
التعليم**	98,949.0	122,445	133,844	9.3
الصحة والعمل الاجتماعي**	153,716.0	155,484	164,698	5.9
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	69,424.0	82,270	91,026	10.6
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	583,295.0	643,083	705,512	9.7
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:	<b>92,693,574.0</b>	<b>116,639,617</b>	<b>86,288,931</b>	-26.0
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي*** والأنشطة المتعلقة بهما	62,282,573	81,149,831	47,087,053	-42.0
الأنشطة الإقتصادية الأخرى	30,411,001	35,489,785	39,201,878	10.5

المصدر : المصدر السابق .

\* بيانات أولية .

\*\* تشمل القطاع الأهلي فقط في حين تظهر خدمات التعليم والصحة المقدمة من القطاع العام ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع .

\*\*\* تشمل المنتجات النفطية المكررة والبتن وكيميائية واللادائن المصنفة ضمن الصناعات التحويلية .



## جدول رقم ( 19 ) : هيكل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

" نسبة من الإجمالي "

*2009	*2008	*2007	النشاط الاقتصادي
2.8	1.9	2.1	الزراعة والصيد والحراجه وصيد الأسماك
54.6	69.6	67.2	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي
0.2	0.1	0.1	التعدين والمحاجر
6.3	4.2	4.3	الصناعات التحويلية
1.5	1.0	1.1	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه
8.8	5.1	4.5	الإتشاءات
4.7	3.2	3.5	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية
0.2	0.2	0.2	الفنادق والمطاعم
4.8	3.3	3.6	النقل والتخزين والاتصالات
1.4	0.9	1.1	الوساطة المالية
7.1	4.9	5.6	الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية
8.0	5.7	7.0	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري
0.2	0.1	0.1	التعليم**
0.2	0.1	0.2	الصحة والعمل الاجتماعي**
0.1	0.1	0.1	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى
0.8	0.6	0.6	الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة
100.0	100.0	100.0	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين :
54.6	69.6	67.2	أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما***
45.4	30.4	32.8	الأنشطة الاقتصادية الأخرى

المصدر : المصدر السابق .

\* بيانات أولية .

\*\* تشمل القطاع الأهلي فقط في حين تظهر خدمات التعليم والصحة المقدمة من القطاع العام ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع .

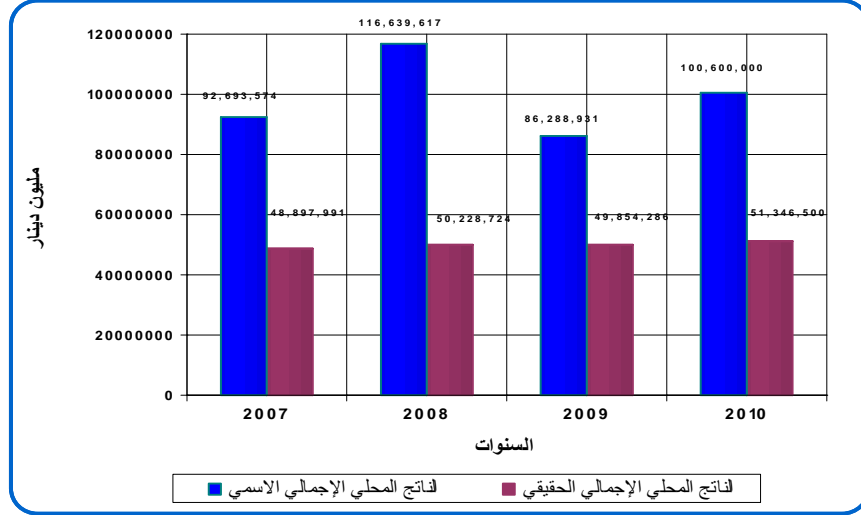
\*\*\* تشمل المنتجات النفطية المكررة والبتروكيماوية واللدائن المصنفة ضمن الصناعات التحويلية .

## جدول رقم ( 20 ) : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

متوسط نصيب الفرد " بالدينار "	عدد السكان* " بالآلاف "	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية " مليون دينار "	السنوات
19911	5858	116,639,617	2008
14434	5978	86,288,931	2009
16492	6100	100,600,000	2010

\*تقديرات .

شكل (4) : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي



#### معدل التضخم :

بلغ معدل التضخم وفقاً لمؤشر الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال عام 2010 2.4%، وسجل معدل التضخم لمجموعة الملابس والأقمشة والأحذية نسبة 8.9% خلال عام 2010، وارتفاع مجموعة التعليم والثقافة والتسليّة بنسبة 5.3%، ومجموعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ بنسبة 2.8%، وفي مجموعة أثاث المسكن الذي ازداد بنسبة 3.0%، كما ارتفعت مجموعة السكن ومستلزماته بنسبة 0.1% خلال عام 2010، في حين انخفض معدل التضخم لمجموعة النقل والمواصلات بنسبة 0.4%، أما مجموعة العناية الصحية فقد ظلت عند مستواها في العام السابق. وعلى الرغم من ارتفاع الرقم القياسي العام المطلق لأسعار المستهلك، إلا أن معدل التضخم ظل على حاله مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، ويعزى ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها مساهمة مصرف ليبيا المركزي في انخفاض معدل التضخم من خلال سياسته المتعلقة بإصدار شهادات الإيداع التي تم من خلالها امتصاص أكبر قدر من السيولة من القطاع المصرفي، كذلك انخفاض أسعار السلع الأولية وتكلفة الإنتاج في الأسواق العالمية، وارتفاع سعر صرف الدينار الليبي مقابل اليورو خلال عام 2010 مسيحي، باعتبار منطقة اليورو المصدر الرئيسي للواردات الليبية.

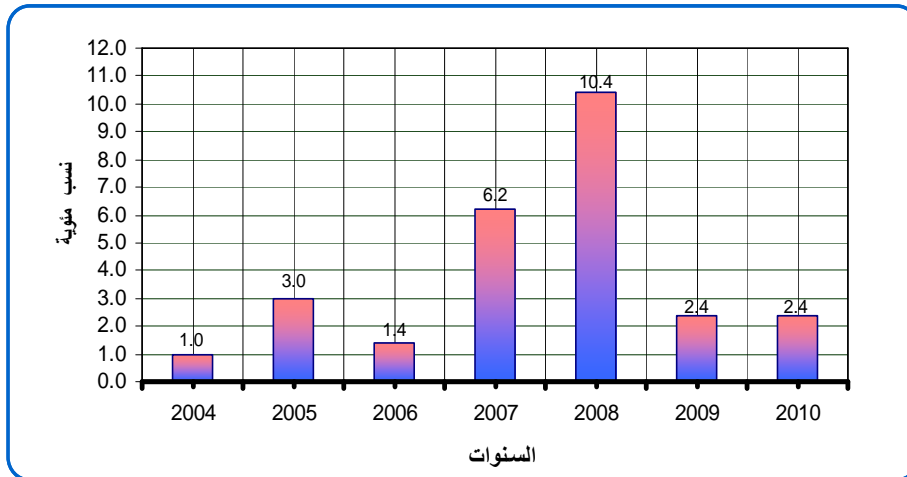
جدول رقم (21): الرقم القياسي لأسعار المستهلك

(100=2003)

المعدل	2010	2009	الوزن	المجموعات الرئيسية
2.8	153.5	149.3	366	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
8.9	106.8	98.1	73	الملابس والأقمشة والأحذية
0.1	109.7	109.6	233	السكن ومستلزماته
3.0	99.6	96.7	59	أثاث المسكن
0.0	134.0	134.0	40	العناية الصحية
0.4-	136.7	137.3	112	النقل والمواصلات
5.3	105.3	100.0	64	التعليم والثقافة والتسليّة
7.1	132.3	123.5	53	سلع وخدمات متفرقة
	<b>129.8</b>	<b>126.7</b>	<b>1000</b>	<b>الرقم القياسي العام</b>
	<b>2.4</b>	<b>2.4</b>	-	<b>معدل التضخم السنوي</b>

المصدر : الهيئة العامة للمعلومات

شكل (5) : معدل التضخم السنوي



### العاملون بالنشاط الاقتصادي :

بالنظر إلى عدم توفر بيانات عن العاملون بالنشاط الاقتصادي خلال عام 2010، فإن البيانات المتاحة عن توزيع حجم الاستخدام حسب الأنشطة الاقتصادية خلال عام 2009 أظهرت أن عدد العاملين بهذه الأنشطة بلغ نحو 1477.8 ألف عامل، مقابل 1426.2 ألف عامل خلال عام 2008، بارتفاع قدره 51.6 ألف عامل أي ما نسبته 3.6%. ويتوزع العاملون حسب الأنشطة الاقتصادية يلاحظ أن قطاع التعليم استحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي حجم الاستخدام، إذ شكل حوالي 31.1%، يليه قطاع

الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي بنسبة 27.6% ، ثم قطاع تجارة الجملة والتجزئة والخدمات المتصلة بنسبة 7.0% ، فيما شكلت باقي القطاعات نسب مختلفة تراوحت ما بين 5.1% لقطاع الصحة والعمل الاجتماعي و 0.1% لقطاع خدمات افراد الخدمة المنزلية الخاصة بالاسر .

جدول رقم (22): توزيع حجم الاستخدام حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة 2007-2008

2009		2008		أقسام النشاط الاقتصادي
الأهمية النسبية	عدد العاملين	الأهمية النسبية	عدد العاملين	
5.0	74321	5.0	71308	الزراعة والصيد واستغلال الغابات
0.2	3426	0.19	2710	صيد الأسماك
2.8	41490	2.5	35654	التعدين واستغلال المحاجر
4.4	65200	4.6	65603	الصناعات التحويلية
3.4	50342	3.1	44211	الكهرباء والغاز والمياه
2.4	36262	2.5	34941	التشييد والبناء
7.0	102836	6.1	86996	تجارة الجملة والتجزئة والخدمات المتصلة بها
0.5	6786	0.5	6418	خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق
4.5	66026	4.6	66031	النقل والتخزين والمواصلات
2.3	34557	2.1	29664	الوساطة المالية
1.5	22545	1.3	18540	انشطة العقارات
27.6	408180	27.9	397898	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي
31.1	459745	32.0	456371	التعليم
5.1	75443	5.4	77013	الصحة والعمل الاجتماعي
1.8	26789	1.6	22819	خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية
0.1	916	0.3	4278	خدمات افراد الخدمة المنزلية الخاصة بالاسر
0.2	2907	0.3	5705	انشطة غير مبنية وانشطة المنظمات الدولية والسفارات
<b>100.0</b>	<b>1477771</b>	<b>100.0</b>	<b>1426159</b>	<b>المجموع</b>

المصدر : الهيئة العامة للمعلومات.

## التطورات النفطية المحلية

شهد عام 2010 تطورات نوعية في صناعة النفط المحلية، حيث نمت مستويات استخراج المواد الخام تماشياً مع تطورات نمو الاقتصاد العالمي وارتفاع القدرة الإنتاجية للبلاد، وشهد العام أيضاً ستة اكتشافات نفطية جديدة واكتشاف غازي وحيد وقد توزعت هذه الاكتشافات على حقول نفطية مختلفة وعن طريق شركات متعددة ليبية أو الشركاء الأجانب للمؤسسة الوطنية للنفط ليصل احتياطي ليبيا إلى 46.4 بليون برميل من النفط الخام و 54.68 بليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي. وقد قامت المؤسسة الوطنية للنفط باستثمارات في مجالات مختلفة في القطاع النفطي بلغت 2198.4 مليون دينار ليبي، كما ساهمت الشركات الأجنبية بمبلغ قدره 217.6 مليون دولار أمريكي استخدمت في تطوير الحقول المكتشفة والحفر التطويري وكذلك في إنتاج واستغلال الغاز الطبيعي، وقد تركزت أغلب مفاوضات المؤسسة مع الشركات الأجنبية خلال عام 2010 في تطوير المصافي النفطية القائمة في ليبيا وإقامة صناعات نفطية معتمدة على النفط والغاز.

### - الإنتاج المحلي من النفط الخام:

سجل إنتاج النفط الخام خلال عام 2010 ارتفاعاً بمقدار 23.7 مليون برميل، أي بنسبة ارتفاع بلغت 4.0% ليصل إلى 616.2 مليون برميل، مقابل 592.5 مليون برميل خلال عام 2009، وارتفع تبعاً لذلك متوسط الإنتاج اليومي من 1.62 مليون برميل خلال عام 2009 إلى 1.69 مليون برميل خلال عام 2010 لتصل إلى طاقة إنتاجية ممكنة قدرها 1.8 مليون برميل يومي<sup>1</sup>.

أما بالنسبة لتوزيع الإنتاج حسب الشركات المنتجة كما هو بالجدول رقم ( 23 ) الذي يبين أن الزيادة في إجمالي الإنتاج لم تكن بشكل متساو، حيث ما تزال شركة الخليج العربي تحتل المرتبة الأولى، وقد بلغ إنتاجها السنوي حوالي 147.3 مليون برميل خلال عام 2010، أي ما يعادل 23.9% من إجمالي الكمية المنتجة، كما استمرت شركة الواحة في الحفاظ على المركز الثاني وذلك بإنتاجها 124.6 مليون برميل، أي ما يعادل 20.2% من إجمالي الكمية المنتجة، أما شركة أكابوس (رييسول) فقد احتلت المركز الثالث بإنتاجها 117.1 مليون برميل وهو ما يشكل 19.0% من إجمالي الكمية المنتجة، تليها شركة مليتة للنفط (إيني للنفط) في المركز الرابع حيث ساهمت بنحو 16.6% من إجمالي الإنتاج أي نحو 102.2 مليون برميل منها 86.9 مليون

<sup>1</sup> يتم قياس الطاقة الإنتاجية الممكنة عالمياً بأنها ذلك القدر من الإنتاج الذي يمكن توفيره خلال 30 يوم وتستمر هذه الكمية المنتجة لمدة تزيد على 90 يوماً.

برميل في المنطقة اليابسة و15.2 مليون برميل في المنطقة المغمورة ، أما باقي الشركات فقد تراوحت مساهماتها بين 5.2% و3.4% خلال نفس العام. أما فيما يخص نسبة مساهمة المؤسسة الوطنية للنفط في الشركات التشغيلية، فيلاحظ أن المؤسسة تملك شركتي الخليج العربي وسرت ملكية كاملة حيث بلغت النسبة التشغيلية والنسبة الرأسمالية للمؤسسة فيهما 100.0%، أما الشركات: الزويتينة، الهروج (فيبا) وأككوس (رييسول)، فقد بلغت النسبة التشغيلية للمؤسسة فيها 88%، أما النسبة الرأسمالية في كل واحدة منها فقد بلغت 50%، وبلغت النسبة التشغيلية للمؤسسة في شركة مليئة للنفط (إيني للنفط) 85.5%، فيما بلغت النسبة الرأسمالية فيها 50%، أما باقي الشركات والمتمثلة في أو أم في، مليته للغاز (إيني غاز)، الواحة والمبروك (توتال)، فقد بلغت النسبة التشغيلية للمؤسسة فيها 65%، 60%، 59.2% و50% لكل منها على التوالي ، في حين بلغت النسبة الرأسمالية في كل واحدة منها 50%، ما عدا شركة الواحة التي بلغت فيها تلك النسبة 59.2%.

جدول رقم (23) : توزيع إنتاج النفط الخام حسب الشركات ونسبة مساهمة المؤسسة الوطنية للنفط فيها

" مليون برميل "

2010		2009		نسبة مساهمة المؤسسة الوطنية للنفط %		الشركات المنتجة
% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	رأسمالي	تشغيلي	
23.9	147.3	24.7	146.6	100.0	100.0	الخليج العربي
20.2	124.6	20.4	121.1	59.2	59.2	الواحة
16.6	102.2	16.0	94.9	50.0	85.5	مليئة للنفط (إيني للنفط)
19.0	117.1	17.1	101.2	50.0	88.0	أككوس (رييسول)
4.2	26.0	5.3	31.8	-	51.0	فنترسهال
5.2	31.7	5.3	31.4	100.0	100.0	سرت
4.0	24.8	4.6	27.3	50.0	88.0	الهروج (فيبا)
3.4	20.9	3.3	19.6	50.0	88.0	الزويتينة
3.4	21.0	3.1	18.2	50.0	50.0	المبروك (توتال)
0.1	0.4	0.0	0.25	50.0	65.0	أو . أم . في
<b>100.0</b>	<b>616.2</b>	<b>100.0</b>	<b>592.4</b>			<b>المجموع</b>
	<b>1.69</b>		<b>1.62</b>			<b>متوسط الإنتاج اليومي</b>

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط .

## - صادرات النفط الخام :

من خلال البيانات المتوفرة عن الصادرات النفطية، يلاحظ أن الكميات المصدرة من النفط شهدت ارتفاعاً طفيفاً خلال عام 2010، حيث بلغت 491.1 مليون برميل، مقابل 478.2 مليون برميل في عام 2009، مسجلة بذلك ارتفاع قدره 12.9 مليون برميل، أي بنسبة نمو 2.7%.

أما فيما يتعلق بتوزيع كمية الصادرات النفطية حسب الشركات خلال عام 2010، فإن المؤسسة الوطنية للنفط ما تزال تتصدر مجموعة الشركات المصدرة للنفط، حيث بلغت كمية صادراتها 384.3 مليون برميل، أي ما يعادل 78.3% من إجمالي الكميات المصدرة، ويلاحظ أيضاً من خلال الجدول بأن المؤسسة حلت مكان العديد من الشركات الأجنبية التي كانت لها حصة في تصدير النفط الليبي.

جدول رقم (24) : توزيع صادرات النفط حسب الشركات

" مليون برميل "

2010		2009		الشركات
% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	
78.3	384.3	75.8	362.8	المؤسسة الوطنية للنفط
5.4	26.4	6.8	32.7	فنترسهال
0.9	4.3	1.1	5.3	مليطة للنفط ( إيني للنفط )
0.0	0.0	0.0	0.0	الهروج ( فيبيا )
0.9	4.3	0.9	4.4	أو . ام . في
1.8	8.7	1.9	8.9	المبروك ( توتال )
1.0	5.0	0.9	4.5	أكاكوس ( ريبسول )
0.3	1.3	0.4	1.7	ساجا
0.0	0.1	0.0	0.05	هسكي
0.8	3.9	0.6	2.9	بتروكندا
0.0	0.0	0.0	0.0	لازمو المغرب الكبير
0.2	1.2	0.4	2.0	أ . أن . أي شمال إفريقيا
0.1	0.6	0.2	1.0	مؤسسة النفط الكورية
0.4	1.8	0.5	2.2	اوكسينتال
2.0	9.8	2.1	9.8	إميرادا
0.0	0.0	0.0	0.0	كوننتال
4.0	19.8	4.2	20.1	ماراتون
<b>100.0</b>	<b>491.1</b>	<b>100.0</b>	<b>478.2</b>	<b>المجموع</b>
	<b>1.34</b>		<b>1.31</b>	<b>متوسط الصادرات اليومي</b>

المصدر : المصدر السابق .

## - أسعار النفط الخام :

ارتفع متوسط أسعار النفط الليبي خلال عام 2010 ليصل إلى 79.5 دولاراً للبرميل، متأثراً بالتطورات العالمية ليحقق نسبة ارتفاع قدرها 29.3%، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال البيانات الواردة بالجدول التالي :

جدول رقم (25) : متوسط الأسعار النفط الليبي حسب نوع الخام

"دولارا لكل برميل"

2010	2009	2008	2007	نوع الخام
79.13	60.57	97.7	72.9	البريقة
79.62	61.75	97.0	72.3	الزويتينة
79.37	59.56	96.5	71.7	سيرتكا
78.28	60.13	96.3	71.8	السدرة
79.97	60.88	97.9	73.8	ابو الطفل
78.60	60.03	94.6	70.2	السرير
79.70	54.71	-	-	مسلة
79.34	60.44	95.9	71.4	أمنة
77.33	59.30	91.8	66.2	البوري
81.20	62.69	99.8	74.9	الشرارة
78.13	62.80	93.8	68.3	الجرف
79.80	62.59	98.7	74.1	ملينة
79.46	61.44	96.4	71.6	المتوسط العام

المصدر : المصدر السابق .

## - إنتاج الغاز الطبيعي :

ارتفع إنتاج الغاز الطبيعي الليبي خلال عام 2010، بمقدار 43.3 مليار قدم مكعب، أي بنسبة 4.2% عما كان عليه في عام 2009 ليصل إلى 1078.8 مليار قدم مكعب، مقابل 1035.5 مليار قدم مكعب خلال عام 2009، وتبعاً لذلك ارتفع متوسط الإنتاج اليومي من نحو 2.8 مليار قدم مكعب خلال عام 2009 إلى 3.0 مليار قدم مكعب خلال عام 2010 .

جدول رقم (26) : متوسط إنتاج الغاز الطبيعي

الإنتاج (مليار قدم مكعب)		السنوات
المتوسط السنوي	المتوسط اليومي	
527.1	1.444	2004
765.4	2.097	2005
948.1	2.598	2006
1024.4	2.807	2007
1070.1	2.932	2008
1035.5	2.837	2009
1078.8	2.956	2010

المصدر : المصدر السابق .



**- الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية :**

شهد عام 2010 ارتفاعاً في الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية من 16200.9 ألف طن متري خلال عام 2009 إلى 16424.1 ألف طن متري خلال عام 2010، مسجلاً ارتفاعاً في الإنتاج قدره 223.2 ألف طن متري، بنسبة ارتفاع بلغت 1.4%. وبالرغم من انخفاض إنتاج بعض المشتقات النفطية ( الكيروسين، الغاز المسال، وبنزين 95)، إلا أن إجمالي الإنتاج قد ارتفع، ويعود ذلك إلى زيادة إنتاج زيت الوقود الثقيل، زيت الغاز (ديزل)، الذين ازداد إنتاجهما بنسبة 5.7%، 2.4% لكل منهما على التوالي.

جدول رقم (27) : الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية

" ألف طن متري "

2010		2009		2008		المشتقات
الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	
7102.5	43.2	6719.3	41.5	6956.7	43.9	زيت الوقود الثقيل
4277.6	26.0	4177.5	25.8	3845.1	24.2	زيت الغاز ( ديزل )
2457.3	15.0	2473.5	15.3	2574.9	16.2	نافتا
1810.9	11.0	1876.1	11.6	1510.5	9.5	كيروسين بنوعيه
585.4	3.6	751.0	4.6	775.2	4.9	بنزين 95
190.5	1.2	203.5	1.2	197.9	1.2	غاز مسال
<b>16424.1</b>	<b>100.0</b>	<b>16200.9</b>	<b>100.0</b>	<b>15860.3</b>	<b>100.0</b>	<b>الإجمالي</b>

المصدر : المصدر السابق .

**- الإنتاج المحلي من البتروكيماويات :**

اتجه الإنتاج المحلي للبتروكيماويات خلال عام 2010 إلى الانخفاض بنحو 279.5 ألف طن متري ، أي بنسبة انخفاض قدرها 9.4%، ليصل إلى 2707.3 ألف طن متري، مقابل 2986.7 ألف طن خلال عام 2009 ، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض جل المنتجات البتروكيماوية ماعدا إنتاج اليوريا الذي ارتفع إنتاجه خلال عام 2010 بنسبة 9.8% مقارنة بعام 2009، الأمر الذي أدى إلى الحد من الانخفاض في إجمالي إنتاج البتروكيماويات .

جدول رقم (28) : الإنتاج المحلي من البتر وكيموايات

" ألف طن متري "

2010		2009		2008		المنتجات
الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	
854.7	31.6	777.8	26.0	601.6	21.4	اليوريا
614.0	22.7	654.5	21.9	679.9	24.2	الميثانول
571.9	21.1	638.3	21.4	502.3	17.9	الامونيا
124.2	4.6	289.3	9.7	324.7	11.6	الايتلين
158.6	5.9	169.6	5.7	189.3	6.7	البروبلين
275.5	10.2	297.5	9.9	329.5	11.7	الجازولين الحراري
-	-	35.6	1.2	49.7	1.8	زيت وقود حراري
108.3	4.0	124.1	4.2	131.7	4.7	خليط رباعي الكربون
<b>2707.2</b>	<b>100.0</b>	<b>2986.7</b>	<b>100.0</b>	<b>2808.7</b>	<b>100.0</b>	<b>الإجمالي</b>

المصدر : المصدر السابق .

**- صادرات المنتجات النفطية والبتروكيماوية :**

بلغ إجمالي الصادرات من المنتجات النفطية والبتروكيماوية خلال عام 2010 حوالي 22.4 مليون طن متري، شكلت منها المنتجات النفطية ما قيمته 200.0 مليون طن متري، أي بنسبة 89.5%، فيما شكلت البتروكيماويات ما قيمته 2.4 مليون طن متري، أي بنسبة 10.5% من الإجمالي.

ويلاحظ أن إجمالي الصادرات من المنتجات النفطية والبتروكيماوية شهدت قفزة نوعية خلال عام 2010، مقارنة بعام 2009 بنحو 9.7 مليون طن متري بنسبة ارتفاع بلغت 77.2%، ويعود هذا الارتفاع إلى تزايد الصادرات من المنتجات النفطية، خاصة من الديزل وزيت الوقود الثقيل، حيث زادت صادرات الأول خمسة أضعاف وتضاعفت صادرات الثاني.

جدول رقم (29) : الصادرات من المنتجات النفطية والبتروكيماوية

" ألف طن متري "

2010		2009		الصادرات
الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	
20022.7	89.5	10095.6	79.9	المنتجات النفطية
2357.4	10.5	2531.5	20.1	البتر وكيموايات
<b>22380.1</b>	<b>100.0</b>	<b>12627.1</b>	<b>100.0</b>	<b>المجموع</b>

المصدر : المصدر السابق .

- **الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية :**  
تواصل خلال عام 2010 الارتفاع في الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية، حيث بلغ 12.0 مليون طن متري، مقابل 11.5 مليون طن متري خلال 2009، أي بزيادة قدرها 437.4 ألف طن متري، أو بنسبة 3.8%.  
ويمكن إرجاع هذه الزيادة إلى الارتفاع الذي طرأ على استهلاك جميع المشتقات النفطية (ماعدًا بنزين الطيران، والكيروسين بنوعيه) مقارنة بمعدلات الاستهلاك في عام 2009 والتي تمثلت في وقود الغاز السائل، بنزين 95، وقود الديزل، زيت الوقود الثقيل والزيوت والشحوم، فقد ازدادت بالنسب 1.5%، 4.7%، 3.2%، 4.3% و 3329% لكل منها على التوالي.

جدول رقم (30) : الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية

" ألف طن متري "

2010		2009		المشتقات
% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	
2.7	331.1	2.8	326.2	الغاز السائل
25.4	3043.0	25.2	2906.8	بنزين 95
4.6	550.5	5.1	587.2	كيروسين بنوعيه
43.6	5220.3	43.8	5058.7	وقود الديزل
23.1	2767.4	22.9	2652.5	زيت الوقود الثقيل
0.01	1.2	0.01	1.3	بنزين طيران
0.48	58.3	0.01	1.7	الزيوت والشحوم
<b>100.0</b>	<b>11971.8</b>	<b>100.0</b>	<b>11534.4</b>	<b>المجموع</b>

المصدر : شركة البريقة لتسويق النفط .

## ثانياً : المالية العامة

تم اعتماد الميزانية العامة لعام 2010 وهي تعكس زيادة ملحوظة في مخصصات الإنفاق العام عما كان عليه الإنفاق العام الفعلي في عام 2009، ويعود ذلك إلى الزيادة التي طرأت على أسعار النفط، وطالما ارتبط الإنفاق العام بالتطورات التي تحدثت في أسعار النفط بالزيادة أو الانخفاض وتأثير ذلك على النشاط الاقتصادي المحلي، وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمشروعات التي يتم تنفيذها. وقد كانت هناك دعوات متكررة إلى ضرورة إنشاء صندوق للائحة والاستقرار الاقتصادي والمالي يساهم في إحداث التوازن في معدلات الإنفاق العام السنوي واستقرارها وعدم تعرضها إلى التذبذب الكبير بين سنة وأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أهمية الاستمرار في المرحلة المقبلة في تحسين الإطار القانوني والإداري الذي ينظم الميزانية العامة للدولة، بما يساعد على تقوية مضاعف الاستثمار وتوفير مناخ الأعمال من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي أفضل لا يعتمد على النفط كمصدر وحيد للدخل .

### • قانون الميزانية العامة للسنة المالية 2010:

أصدر مؤتمر الشعب العام القانون رقم (2) لسنة 1378 و.ر (2010) بشأن اعتماد الميزانية العامة للسنة المالية 1378 و.ر (2010)، والذي أجاز إنفاق مبلغ 57.5 مليار دينار موزع على أبواب الميزانية التالية:

المرتببات وما في حكمها	8,562,566,840	دينار
الباب الثاني: النفقات التسييرية	3,197,709,120	دينار
الباب الثالث: مشروعات وبرامج التنمية	29,347,844,800	دينار
الباب الرابع: نفقات موازنة الأسعار	8,622,086,120	دينار
الباب الخامس: اللجنة العامة المؤقتة للدفاع والمؤسسة الوطنية للنفط والنهر الصناعي العظيم واستثمارات مياهه	7,780,000,000	دينار

وتغطي نفقات عام 2010 المبينة أعلاه من الإيرادات المتوقع تحصيلها خلال السنة المالية (2010) على النحو المبين بالجدول التالي :

## جدول رقم (31): الإيرادات المتوقعة تحصيلها عام 2010

" القيمة بالدينار "

الإجمالي	الموارد النفطية	الموارد السيادية والمحلية	أبواب الميزانية
8,562,566,840	1,739,379,260	6,823,187,580	الأول
3,197,709,120	3,197,709,120	-	الثاني
29,347,884,800	29,347,884,800	-	الثالث
8,622,086,120	8,622,086,120	-	الرابع
7,780,000,000	7,780,000,000	-	الخامس
<b>57,510,146,800</b>	<b>50,686,959,300</b>	<b>6,823,187,580</b>	<b>الإجمالي</b>

وقد نصت المادة الثالثة من القانون على تحديد أقساط الدين العام استثناء من أحكام القانون رقم (15) لسنة 1986 مسيحي بشأن الدين العام بمبلغ وقدره (2,667,734,700) ملياران وستمئة وسبعة وستون مليون وسبعمئة وأربعة وثلاثون ألفاً وسبعمئة دينار من الإيرادات النفطية، وفقاً للتوزيع المحدد بالجدول المبين فيما يلي، وذلك لسداد الالتزامات القائمة على الخزنة العامة.

صندوق التقاعد	500,000,000	مليون دينار
صندوق الجهاد	150,000,000	مليون دينار
صندوق تصفية الشركات والأجهزة المنحلة	202,000,000	مليون دينار
قرض النهر الصناعي (مصرف ليبيا المركزي)	150,000,000	مليون دينار
التزامات الخزنة العامة (يوزع وفق التشريعات النافذة بقرارات من اللجنة الشعبية العامة)	1,665,734,700	مليون دينار
<b>الإجمالي</b>	<b>2,667,734,700</b>	<b>مليون دينار</b>

## ● تنفيذ الميزانية العامة للسنة المالية 2010 :

## أ- الإيرادات :

بلغت الإيرادات النفطية المحققة عن السنة المالية 2010 مبلغ تجاوز 53.0 مليار دينار وبفائض قدره 2.4 مليار دينار تمّ تحويله إلى حساب الأموال المجنبة . كما بلغت حصيلة الموارد السيادية والمحلية خلال عام 2010 نحو 5.8 مليار دينار، أي بإنخفاض تجاوز المليار دينار، أو بما نسبته 84.9% من المبلغ المقدر تحصيله خلال الفترة والبالغ نحو 6.8 مليار دينار.

**ب- المصروفات:**

الباب الأول - المرتبات وما في حكمها : بلغت قيمة المرتبات وما في حكمها المعدلة بالميزانية العامة خلال عام 2010 مبلغ وقدره 9,190.7 مليون دينار، في حين بلغت جملة المبالغ المفوض بها والمسيلة مبلغ وقدره 9,182.7 مليون دينار، بوفر قدره 8.0 ملايين دينار.

الباب الثاني - النفقات التسييرية: بلغت المخصصات المعدلة للنفقات التسييرية بالميزانية العامة مبلغ وقدره 3,285.6 مليون دينار، في حين بلغت جملة المبالغ المفوض بها والمسيلة مبلغ وقدره 3,271.0 مليون دينار، أي بوفر وقدره 14.6 مليون دينار خلال عام 2010.

الباب الثالث- مخصصات مشروعات وبرامج التنمية: بلغت المخصصات المعدلة للبواب الثالث من الميزانية العامة خلال العام 2010 مبلغ وقدره 28,531.8 مليون دينار، وقد تمّ التفويض بمبلغ وقدره 22,636.2 مليون دينار، في حين تمّ تسهيل مبلغ وقدره 1,093.3 مليون دينار مباشرة من مصرف ليبيا المركزي لسداد قيمة الاعتمادات المستندية المفتوحة في المصارف التجارية خلال شهر الكانون للعام 2010، وسيتمّ تسوية هذا المبلغ مع بداية العام 2011، وبذلك يصل إجمالي المبالغ المخصصة من الباب الثالث خلال فترة التقرير مبلغ وقدره 23,729.4 مليون دينار، أي ما نسبته 83.2% من إجمالي المخصص المعدل لهذا الباب.

الباب الرابع - مخصصات صندوق موازنة الأسعار : بلغت المخصصات المعدلة للبواب الرابع من الميزانية العامة مبلغ وقدره 8,222.1 مليون دينار، وقد تمّ تسهيل مبلغ 8,019.7 مليون دينار، حيث بلغت نسبة ما تمّ تسهيله 97.5% من المخصص.

الباب الخامس - مخصصات اللجنة العامة المؤقتة للدفاع والمؤسسة الوطنية للنفط والنهر الصناعي وأجهزة استثمار مياهه: بلغت المخصصات المعدلة للبواب الخامس من الميزانية العامة مبلغ وقدره 8,280.0 مليون دينار، وقد تمّ تسهيل مبلغ 7,628.4 مليون دينار، أي بنسبة 92.1% من المخصصات خلال عام 2010.

## جدول رقم (32) : موقف متابعة إيرادات الميزانية العامة للسنة المالية 2010

" القيمة بالدينار "

قيمة الفرق	المبالغ الموردة خلال العام	المبلغ المعتمد	البيان
			أ. الإيرادات ( السيادية والمحلية):
808,062,822-	2,015,075,078	2,823,137,900	1. الضرائب على دخل الأنشطة الاقتصادية وضريبة الدمغة
0.0	232,353,030	232,353,030	2. الضرائب على مرتبات العاملين بالجهاز الإداري
193,948,489	1,393,948,489	1,200,000,000	3. رسوم الخدمات وضريبة الإنتاج والاستهلاك على الواردات
0.0	339,584,540	339,584,450	4. رسوم الخدمات العامة
653,112,200-	0.0	653,112,200	5. تمليك الوحدات الاقتصادية العامة
0.0	150,000,000	150,000,000	6. مساهمة المضمونين في تغطية نفقات الرعاية الصحية الأولية
0.0	500,000,000	500,000,000	7. توزيع أرباح مصرف ليبيا المركزي
178,400,000-	21,600,000	200,000,000	8. الهيئة العامة للاتصالات
0.0	5,000,000	5,000,000	9. موارد القروض الخارجية
412,547,431	1,132,547,431	720,000,000	10. منح عودة الشركات النفطية
<b>1,033,079,102-</b>	<b>5,790,108,478</b>	<b>6,823,187,580</b>	<b>إجمالي الإيرادات غير النفطية</b>
2,358,277,928	53,045,237,228	50,686,959,300	ب. صافي الإيرادات النفطية بعد خصم الدين العام *
<b>1,325,198,826</b>	<b>58,835,345,706</b>	<b>57,510,146,880</b>	<b>إجمالي الإيرادات</b>

\* تم تحويل فائض الإيرادات النفطية إلى حساب المجنب والبالغة 1,873.1 مليون دولار

## جدول رقم (33) : موقف متابعة استخدامات الميزانية العامة للسنة المالية 2010

" القيمة بالدينار "

نسبة التفويضات الصادرة إلى المخصصات (%)	الرصيد المتبقي	التفويضات الصادرة	المعتمد المعدل للعام المالي 2010	
99.91	8,080,679	9,182,569,381	9,190,650,060	الباب الأول (المرتبات وما في حكمها)
99.55	14,654,218	3,270,971,682	3,285,625,900	الباب الثاني (النفقات التشغيلية)
83.17	4,802,347,184	23,729,437,616	28,531,784,800	الباب الثالث (مشروعات وبرامج التنمية) *
97.54	202,398,770	8,019,687,350	8,222,086,120	الباب الرابع (الدعم وموازنة الاسعار)
92.13	651,615,364	7,628,384,636	8,280,000,000	الباب الخامس (الميزانيات الخاصة)
<b>90.1</b>	<b>5,679,096,215</b>	<b>51,831,050,665</b>	<b>57,510,146,880</b>	<b>إجمالي المصروفات</b>

\*المبالغ المسحوبة من مصرف ليبيا المركزي لتسوية الاعتمادات المستندية خلال شهر الكانون (ديسمبر) للعام 2010 للبواب الثالث والبالغة 1,093.3 مليون دينار لم تصدر بشأنها تفويضات مالية على أن تتم تسويتها مع بداية العام 2011 .

## ثالثاً : القطاع الخارجي

### ● ميزان المدفوعات :

تشير البيانات الأولية لميزان المدفوعات الليبي لعام 2010 إلى تأثر الوضع العام للميزان بارتفاع قيمة الإيرادات النفطية خلال العام نتيجة للارتفاع الملحوظ في أسعار النفط العالمية عما كانت عليه خلال عام 2009. فقد أدى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية إلى ارتفاع فائض الميزان التجاري لليبيا بمقدار 11.0 مليار دينار، ليبلغ 29.8 مليار دينار عام 2010 مقابل 18.8 مليار دينار عام 2009، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الفائض في الحساب الجاري بمقدار 8.2 مليار دينار ليبلغ 19.9 مليار دينار عام 2010 مقابل 11.7 مليار دينار عام 2009 ، في حين بلغ الفائض الكلي لميزان المدفوعات لعام 2010 نحو 5.7 مليار دينار مقابل 6.5 مليار دينار عام 2009.

### وفيما يلي تحليل موجز لأهم بنود ميزان المدفوعات لعام 2010 مسيحي :

#### الحساب الجاري :

أظهرت البيانات الأولية للحساب الجاري أهم التدفقات التي نشأت عن المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات وحساب الدخل والتحويلات الجارية مع العالم الخارجي خلال عام 2010، ويرجع زيادة الفائض في الحساب الجاري لارتفاع فائض الميزان التجاري نتيجة لارتفاع القيمة المقدرة للصادرات السلعية من 46.3 مليار دينار في عام 2009 إلى 61.7 مليار دينار في عام 2010، وذلك بسبب زيادة قيمة الصادرات النفطية التي ارتفعت من نحو 44.6 مليار دينار في عام 2009 إلى 59.9 مليار دينار في عام 2010، أي بنسبة ارتفاع قدرها 34.3%، في حين بلغت القيمة المقدرة للواردات السلعية 31.9 مليار دينار عام 2010 مقابل 27.5 مليار دينار عام 2009 . أما صافي العمليات غير المنظورة ( خدمات ، دخل وتحويلات جارية ) فقد أظهر عجزاً بلغ 9.9 مليار دينار عام 2010 مقابل 7.1 مليار دينار عام 2009، ويعزى هذا العجز إلى ارتفاع العجز في حساب الخدمات بنسبة 29.3% ليصل إلى 7.5 مليار دينار عام 2010 مقابل 5.8 مليار دينار عام 2009، وإلى العجز في حساب التحويلات الجارية البالغ 2.3 مليار دينار عام 2010، مقابل 2.0 مليار دينار عام 2009 ، في حين بلغ العجز في حساب الدخل 37.0 مليون دينار عام 2010.



### الحساب الرأسمالي والمالي :

أسفرت حركة المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي في عام 2010 عن زيادة التدفقات المالية إلى الخارج وذلك من 4.4 مليار دينار في عام 2009 إلى 11.5 مليار دينار في عام 2010، وتتمثل هذه التدفقات في التحويلات الرأسمالية ، وحياسة الأصول غير المنتجة غير المالية، وصافي حركة الاستثمارات المباشرة سواء إلى الداخل أو إلى الخارج، والتغير في وضع المحافظ الاستثمارية، وصافي حركة الاستثمارات الأخرى المتمثلة في الإئتمانات التجارية والقروض الطويلة والقصيرة الأجل والعملية والودائع لدى السلطات النقدية أو المصارف التجارية أو الحكومة العامة أو القطاعات الأخرى.

## جدول رقم (34) : ميزان المدفوعات

" مليون دينار "

*2010	*2009	2008	البنود
<b>19927.0</b>	<b>11724.0</b>	<b>45983.0</b>	أولاً- الحساب الجاري :
<b>22267.0</b>	<b>12968.0</b>	<b>46409.0</b>	1. السلع والخدمات :
29777.0	18816.0	51089.0	أ. السلع:
61658.0	46319.0	77027.0	- الصادرات (فوب)
59850.0	44626.0	75243.0	قطاع الهيدروكربونات
1808.0	1693.0	1784.0	صادرات أخرى
31881.0-	27503.0-	25938.0-	- الواردات (فوب)
7510.0-	5848.0-	4680.0-	ب. الخدمات :
485.0	481.0	284.0	دائن
7995.0-	6329.0-	4964.0-	مدين
<b>37.0-</b>	<b>721.0</b>	<b>863.0</b>	2. الدخل :
2206.0-	1785.0-	4041.0-	دخل الاستثمار المباشر
2169.0	2506.0	4904.0	دخل استثمارات أخرى
<b>2303.0-</b>	<b>1965.0-</b>	<b>1289.0-</b>	3. التحويلات الجارية :
276.0-	264.0-	94.0-	الحكومة العامة
2027.0-	1701.0-	1195.0-	القطاعات الأخرى
756.0-	625.0-	434.0-	قطاع النفط
1271.0-	1076.0-	761.0-	أخرى (تحويلات العاملين للخارج)
<b>11474.0-</b>	<b>4448.0-</b>	<b>23905.0-</b>	ثانياً - الحساب الرأسمالي والمالي
1182.0-	2680.0	3358.0-	الاستثمار المباشر
8064.0-	4190.0-	13515.0-	استثمار الحافظة
2228.0-	2938.0-	7032.0-	استثمارات أخرى
<b>2760.0-</b>	<b>823.0-</b>	<b>2428.0-</b>	ثالثاً - الخطأ والسهو
<b>5693.0</b>	<b>6453.0</b>	<b>19650.0</b>	رابعاً - الميزان الكلي
			بنود للتذكرة :
1.26	1.25	1.24	سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي / الدولار الأمريكي (متوسط الفترة)
1.25	1.24	1.25	سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي / الدولار الأمريكي (في نهاية الفترة)
128.2	122.5	115.3	إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليارات الدنانير)
38.8	37.1	41.3	إجمالي الاحتياطيات الرسمية ، بما يعادل شهور من واردات السلع والخدمات في العام التالي
19.8	13.6	39.5	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
5.7	7.5	16.9	ميزان المدفوعات الكلي (% من إجمالي الناتج المحلي)
100.6	86.3	116.6	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليارات الدنانير)

\* بيانات أولية.

## رابعاً : القطاع المصرفي والنقدي

بالرغم من التعافي التدريجي الذي يشهده النظام المالي العالمي، بعد الشلل الذي أصابه في أواخر عام 2008 نتيجة النقص الشديد في السيولة، فإن التحدي الذي يواجه القطاع المالي والمصرفي الليبي يتمثل في ارتفاع فائض السيولة لدى المصارف التجارية، وكيفية تحسين مناخ الأعمال، بما يكفل جودة الائتمان المصرفي الممنوح ويضمن ضخ السيولة في الاقتصاد الحقيقي دون حدوث أية تداعيات أو آثار سلبية قد تؤدي إلى ضغوطات تضخمية. وفي هذا الإطار يعمل مصرف ليبيا المركزي على تطوير أدوات سياسته النقدية ووسائل وأنظمة الدفع التي تمكنه من التحكم في الكتلة النقدية وتنظيم وإدارة السيولة، وتوفير فرص استثمارية مناسبة للمصارف التجارية، بالإضافة إلى تبني أفضل الممارسات الدولية في مجال التقييم الائتماني و المحاسبة والتقارير المالية. تهدف السياسة النقدية التي ينتهجها مصرف ليبيا المركزي إلى المحافظة على استقرار الأسعار والاستقرار المالي، إلا أن ذلك بحاجة إلى إقرار سياسة ائتمانية شاملة وشفافة، وأن يتم إدراج كافة أنواع الدعم الائتماني من خلال الميزانية العامة.

وفي مجال استخدام أدوات السياسة النقدية، تم تعديل سعر إعادة الخصم عدة مرات، وتحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة. كما شرع المصرف في استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، لإغراض إدارة السيولة، حيث قام بإصدار شهادات إيداع بأجل استحقاق 91 يوماً و28 يوماً لصالح المصارف التجارية من خلال عروض أسبوعية بمعدل فائدة ثابت تتم مراجعته من فترة لأخرى، وتم إنشاء نافذة للإيداع ليلية واحدة، والعمل باتفاقية إعادة الشراء (الريبو)، وذلك لتسهيل حاجة المصارف إلى السيولة في الوقت الذي تحتاجها، إضافة إلى تطوير النظام الوطني للمدفوعات لغرض إنجاز التسويات الإجمالية الفورية وتسريع عمليات مقاصة الصكوك المصرفية واستخدام بطاقات الائتمان الإلكترونية لمختلف الأغراض.

ولبناء القدرات الرقابية، قام المصرف بتطوير التشريعات والإجراءات الرقابية لتتلاءم مع التغيرات الجديدة، والعمل بصورة مستمرة على تطوير الرقابة المصرفية بما يتوافق مع مقررات لجنة بازل (I) و (II) من أجل رفع مستوى الشفافية وتبني أفضل الممارسات الدولية من قبل المصارف التجارية، مع التوسع في برامج التدريب والتأهيل العلمي والمهني لرفع القدرات البحثية وكفاءة الموارد البشرية في مختلف مجالات العمل المصرفي.

ولزيادة المرونة ودعم الثقة في النظام المالي والمصرفي الليبي، ولتفادي الآثار السلبية التي قد تنجم عن استخدام فائض السيولة، طلب المصرف من المصارف التجارية ضرورة العمل على استكمال متطلبات رأس المال لرفع ملاءة رأس مالها بما يتماشى

مع المعايير الدولية المطلوبة، كما تم منح صلاحيات واسعة لمجالس إدارة المصارف التجارية في اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح الائتمان، ووضع الآليات المناسبة للحكومة التي يلتزم بها أعضاء مجالس إدارة والإدارة التنفيذية للمصارف.

وفي إطار تطوير الخدمات المصرفية والرفع من مستوى أداء القطاع المصرفي عموماً، قام مصرف ليبيا المركزي بفتح المجال أمام الشراكة الإستراتيجية بين المصارف الليبية والمصارف الأجنبية، وقد شملت هذه الشراكة حتى الآن مصرف الصحاري، مصرف الوحدة، مصرف الأمان، كما تم تأسيس مصرفين تجاريين مع كل من دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة.

ويقوم مصرف ليبيا المركزي بتنفيذ خطة لتطوير وتحديث القطاع المصرفي بما في ذلك المصرف المركزي نفسه واستحداث أدوات جديدة لتفعيل دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار، حيث تمّ الانتهاء من تنفيذ عدد من المشروعات وجاري استكمال بعضها الآخر منها: نظام المدفوعات الوطني، تأسيس مكتب للائتمان، تأسيس صندوق لضمان أموال المودعين، إعادة هيكلة المصارف التجارية وتوسيع قاعدة الملكية بها، رفع كفاءة الموارد البشرية.

## التطورات المصرفية

واصل مصرف ليبيا المركزي جهوده الحثيثة من أجل رفع أداء القطاع المصرفي وتحسين مستوى خدماته، وزيادة مساهمته في النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو به، وذلك من خلال تطوير وتفعيل دور السياسة النقدية والمصرفية التي ينتهجها المصرف.

### 1- قرارات مجلس الإدارة لعام 2010

أصدر مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي خلال عام 2010، مجموعة من القرارات المتعلقة بالقطاع المصرفي، ومن أهم هذه القرارات ما يلي:-

- اعتماد الهيكل التنظيمي لمصرف ليبيا المركزي.
- تشكيل لجنة الأداء المصرفي وتحديد اختصاصاتها.
- إدخال بعض المصارف الأجنبية كشركاء استراتيجيين في عدد من المصارف التجارية الليبية.
- اعتماد القواعد والمعايير الواجب اتخاذها قبل اتخاذ قرارات إعدام الديون لدى المصارف التجارية.
- اعتماد شروط قيد مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية والضوابط المنظمة لها .
- الإذن لبعض المصارف الأجنبية بفتح مكاتب تمثيل لها في ليبيا.
- اعتماد القواعد المنظمة لإعمال الصرافة في ليبيا.

- اعتماد دليل الحوكمة بالقطاع المصرفي.
- تعديل قرار مجلس الإدارة بشأن شروط منح تسهيلات ائتمانية للشركات الأجنبية.
- الموافقة على الخطة الإستراتيجية لتطوير المصرف الليبي الخارجي وتحديثه وزيادة احتياجاته الرأسمالية.
- الأذن لمصرف يوني كريدت الايطالي بتأسيس مصرف تجاري في ليبيا.
- الأذن لمصرف قطر الإسلامي بتأسيس مصرف محلي في ليبيا.
- اعتماد قرارات الجمعيات العمومية الاعتيادية وغير الاعتيادية لبعض المصارف التجارية.
- زيادة رأسمال الشركة الليبية للخدمات المالية المساهمة والإذن لمصرف ليبيا المركزي بالمساهمة في هذه الزيادة.
- اتخاذ إجراءات حيال مخالفات واقعة في بعض المصارف التجارية، وتطبيق غرامات جزائية على بعض المصارف التي لم تقم بالإيفاء بمتطلبات الاحتياطي النقدي الإلزامي.

## 2- الرقابة المصرفية

في إطار الرقابة المصرفية لعام 2010 قام مصرف ليبيا المركزي بمتابعة الإشراف والرقابة على المصارف التجارية من خلال الرقابة المكتنية والميدانية للتأكد من التزامها بمتطلبات الاحتياطي النقدي الإلزامي والسيولة القانونية وإعداد التقارير اللازمة لذلك، بالإضافة إلى متابعة أعمال وقرارات مجالس الإدارات والجمعيات العمومية والمراكز المالية لمختلف المصارف التجارية. وذلك على النحو التالي :

### - الرقابة المكتنية:

تمت مراجعة وتحليل المراكز المالية الشهرية للمصارف التجارية التي بلغت خلال الفترة نحو (180) مركزاً مالياً، ومراجعة محاضر اجتماعات مجالس إدارات المصارف التجارية والمصرف الليبي الخارجي والقرارات المنبثقة عنها وإعداد ما يلزم من ملاحظات حولها ، وإبلاغ المصارف بها في حينه، وقد وصل عدد محاضر الاجتماعات التي تم مراجعتها خلال عام 2010 إلى 91 محضراً، كذلك متابعة واستعراض أوضاع الاحتياطات الإلزامية وأوضاع السيولة للمصارف التجارية وإعداد التقارير اللازمة، وتنبيه ومخالفة المصارف التي تعجز عن الاحتفاظ بنسبة السيولة المقررة قانوناً وحثها على الامتثال لأحكام القانون رقم (1) لسنة 2005 مسيحي بشأن المصارف والمنشورات الصادرة بالخصوص، كما تتولى إدارة الرقابة على المصارف والنقد متابعة أوضاع الخصوم الإيداعية والقروض والتسهيلات الائتمانية والإعتمادات المفتوحة والمسددة، وبيع وتحويل النقد الأجنبي لمختلف الأغراض وإعداد الإحصائيات المجمع لها .

### - الرقابة الميدانية :

تتولى فرق التفتيش التابعة لإدارة الرقابة على المصارف والنقد وأقسام التفتيش بفروع مصرف ليبيا المركزي في بنغازي ، سبها وسرت، بفحص ومراجعة أعمال الإدارات العامة والفروع والوكالات المصرفية والتفتيش عليها من واقع المستندات والدفاتر والسجلات الموجودة لديها .

وقد تمّ خلال عام 2010 تنفيذ عدد (317) مهمة تفتيشية للتأكد من التزام المصارف بالإجراءات والضوابط التي تضمن السلامة المالية للقطاع المصرفي وتطبيقه لأفضل الممارسات المهنية .

ويتولى مصرف ليبيا المركزي البت في طلبات المصارف التجارية المتعلقة بفتح الفروع والوكالات الجديدة، وكذلك بالطلبات المتعلقة بمنح الائتمان التي تتجاوز السقوف المحددة لها .

ومن ناحية أخرى منح مصرف ليبيا المركزي خلال عام 2010 تراخيص لعدد (3) مكاتب تمثيل لمصارف أجنبية ليصل عددها إلى (32) مكتباً.

وفى إطار التقيد بالتعليمات والقرارات الصادرة عن مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي وفقاً لأحكام القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف تم إصدار عدد (14) منشوراً و(267) رسالة دورية خلال السنة، تضمنت السياسات والإجراءات المنظمة لمختلف أنشطة القطاع المصرفي.

### 3- التدريب المصرفي :

#### - مصرف ليبيا المركزي:

- **في مجال التدريب المحلي :** وصل عدد الفرص التدريبية المنفذة بالداخل خلال عام 2010 إلى 589 فرصة تدريبية موزعة كالتالي :375 فرصة تدريبية بمعهد الدراسات المصرفية والمالية و141 فرصة لدى جهات محلية أخرى، و14 فرصة تدريب عملي داخل إدارة المصرف و54 فرصة تدريبية في مجال سويقت. أما عن توزيع الفرص التدريبية حسب المجالات ، فقد حظيت اللغة الانجليزية بالنصيب الأكبر أي 148 فرصة تدريبية ، تليها الأعمال المصرفية 112 فرصة و100 فرصة في مجال الحاسوب، كما شملت 66 فرصة تدريبية في مجال الأعمال المحاسبية و53 فرصة في المجالات الإدارية، وهناك عدد من الفرص التدريبية الموزعة بين مجالات أخرى متعددة .

- **في مجال التدريب بالخارج :** وصل عدد الفرص التدريبية المنفذة بالخارج خلال عام 2010 إلى 282 فرصة تدريبية موزعة كالتالي : 215 فرصة تدريبية في دورات تخصصية، والتحق 27 عنصراً بالمشاركة في ندوات وحلقات دراسية و24 عنصراً بدورات مجانية خاصة بالمؤسسات المالية الدولية والمصارف المراسلة ، كما التحق

عدد 11 عنصراً بمجالات دراسية للحصول على دبلوم مهني في مجال العمل المصرفي. أما عن توزيع الفرص التدريبية حسب المجالات، فقد استأثرت الأعمال المصرفية بالنسبة الكبرى ليصل عددها إلى 108 فرصة، تليها المجالات الإدارية 75 فرصة، المجالات المحاسبية 41 فرصة، ومجال الحاسوب 27 فرصة وتوزعت باقي الفرص على مجالات متعددة أخرى.

#### - المصارف التجارية:

جاء قرار محافظ مصرف ليبيا المركزي رقم (122) لعام 2006 القاضي بإنشاء معهد للدراسات المصرفية والمالية للتأكيد على أهمية خطط وبرامج التدريب والتأهيل بالقطاع المصرفي في الداخل والخارج، وذلك لما لها من دور كبير في رفع كفاءة ومهارة العنصر البشري، بما يؤدي إلى خلق كوادر مصرفية قادرة على مواكبة التطورات والمستجدات في المجال المصرفي واستخدام التقنيات الحديثة لتقديم خدمات مصرفية أفضل بأقل كلفة وجهد. ويقوم معهد الدراسات المصرفية والمالية بتنفيذ مجموعة من البرامج التدريبية والدراسية، وعقد الندوات وحلقات النقاش والمؤتمرات ذات العلاقة بالعمل المصرفي، فضلاً عن إصدار النشرات والتقارير المتعلقة بالعلوم المالية والمصرفية.

وفيما يلي عرض لما تم تنفيذه في هذه المجالات خلال عام 2010: حقق المعهد خلال عام 2010 تطوراً ملحوظاً في عدد المشاركين وعدد الدورات ليلعب عدد المشاركين نحو 5003 متدرباً، مقابل 4379 متدرباً عام 2009، مسجلاً بذلك زيادة بلغت 624 متدرباً وما نسبته 14.2%. كما بلغ عدد الدورات التي نفذها المعهد خلال العام موضوع التقرير نحو 305 دورة مقابل 202 دورة خلال عام 2009، لتبلغ الزيادة نحو 103 دورة وما نسبته 51.0%.

وقام المعهد بتنفيذ برامج تدريبية ودراسية في الخارج، حيث تمّ إيفاد عدد 27 موظفاً من مختلف مؤسسات القطاع المصرفي لدراسة الماجستير في العلوم المصرفية والمالية والاقتصادية، وفي مجال اللغة الانجليزية بالخارج تمّ إيفاد 12 موظفاً، ويعود التطور الملحوظ في النشاط التدريبي العام سواء من حيث عدد المشاركين أو من حيث عدد الدورات، إلى الخطط والاستراتيجيات التي تستهدف إشراك أكبر عدد من العاملين بالمصارف للاستفادة من البرامج التدريبية الهادفة إلى تطوير كافة القطاعات على مستوى الاقتصاد الوطني.

والجدول التالي يوضح إجمالي عدد المشاركين في البرامج التدريبية حسب المصارف خلال عامي 2009 و2010.

جدول رقم (35) : إجمالي عدد المشاركين في البرامج التدريبية حسب المصارف خلال عامي 2009 و 2010

المصرف	2009	2010	نسبة التغيير %
مصرف ليبيا المركزي	419	375	10.5-
مصرف الجمهورية	1561	1825	16.9
المصرف التجاري الوطني	697	955	37.0
مصرف الوحدة	763	712	6.7-
مصرف الصحاري	492	658	33.7
مصرف شمال أفريقيا	280	199	28.9-
المصارف والجهات الأخرى	167	279	67.0
الإجمالي	4379	5003	14.2

جدول رقم (36) : البرامج التدريبية المنفذة خلال عامي 2009 و 2010

البرامج المنفذة	2009	% من الإجمالي	2010	% من الإجمالي
الدورات التخصصية	105	52	190	62.3
الندوات والملتقيات	12	5.9	12	3.9
دورات اللغة الانجليزية	69	34.2	71	23.3
دورات الحاسوب	16	7.9	32	10.5
المجموع	202	100.0	305	100.0

#### 4- نظام المدفوعات الوطني :

(أ) فيما يتعلق بالأعمال المتعلقة بالبنية التحتية ومراكز البيانات:

- تم بنجاح إجراء عملية التشغيل الفعلي للمنظومة المصرفية الرئيسية لمصرف ليبيا المركزي وفروعه من خلال مركز البيانات الاحتياطي بعد إجراء عملية التبديل مع مركز البيانات الرئيس وذلك ليوم كامل للوقوف على مدى جاهزية وفاعلية الأجهزة والمعدات والاتصالات في حالة وقوع مشاكل بمركز البيانات الرئيس.

- تم إنجاز ما نسبته 90% من توريد وتركيب محطة تحويل كهربائية مع لوحتي توزيع بفرع المصرف بسرت.

- تم إنجاز ما نسبته 85% من تطوير وتحديث منظومات الأمن والحماية، منظومة التحكم في الدخول ومنظومة المراقبة الأمنية واستشعار الحرارة ومكافحة الحريق والإنذار المبكر للسطو بمركز البيانات الرئيسي والاحتياطي بطرابلس.

(ب) فيما يتعلق بأعمال المنظومة المصرفية الموحدة (Flex cube) لمصرف ليبيا المركزي:

تم تطبيق المنظومة المصرفية الموحدة في عدد 85 فرعاً مصرفياً ، شملت كل من مصرف الوحدة، مصرف شمال إفريقيا، مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني.



(ج) فيما يتعلق بأعمال منظومة التسويات الإجمالية الفورية (RTGS):-  
تم إضافة عدد (3) مصارف لمنظومة التسوية الإجمالية الفورية خلال سنة 2010 وهي :

1. المصرف الزراعي بتاريخ 03-01-2010.
  2. مصرف الادخار والاستثمار العقاري بتاريخ 14-03-2010.
  3. شركة الصرافة للخدمات المالية بتاريخ 11-04-2010.
- وبذلك يصل عدد المصارف المشاركة في المنظومة بنهاية عام 2010 إلى (16) مصرفاً.

(د) فيما يتعلق بأعمال منظومة معالجة الصكوك آلياً "ACP" :  
تمّ إضافة مصرف التجارة والتنمية كمشارك بمنظومة معالجة الصكوك آلياً خلال عام 2010، كما تمّ إضافة عدد 142 فرعاً ووكالة من مختلف المصارف المشاركة بالمنظومة وهي كالاتي:

جدول رقم (37) : فروع المصارف المضافة بمنظومة (ACP)

عدد الفروع المضافة	المصرف
49	الجمهورية
14	الوحدة
16	التجاري الوطني
13	الصحاري
17	شمال افريقيا
4	الأمان
2	الواحة
27	التجارة والتنمية

وبهذا يصل عدد المصارف المشاركة في المنظومة إلى (9) مصارف و (246) فرعاً .

(هـ) فيما يتعلق بأعمال منظومة غرفة المقاصة الآلية (ACH) :  
تم إضافة عدد (2) مصرفين كمشاركين بمنظومة غرفة المقاصة الآلية خلال عام 2010 وهما كالاتي :-

- مصرف الادخار والاستثمار العقاري بتاريخ 01.08.2010 .
  - شركة الصرافة والخدمات المالية بتاريخ 11.04.2010
- وبهذا يكون العدد الإجمالي للمصارف المشاركة في المنظومة (16) مصرفاً.

(و) فيما يتعلق بأعمال منظومة آلات السحب الذاتي ونقاط البيع: بلغ عدد آلات السحب الذاتي العاملة بالمصارف التجارية في إطار عمل هذه المنظومة 139 آلة، في حين بلغ عدد البطاقات المصدرة 91463 بطاقة، منها 80 بطاقة منتهية الصلاحية. ومن ناحية أخرى بلغ عدد الحركات على موزع المصرف 495904 حركة، وبلغ عدد الحركات على الموزع الوطني 29716 حركة.

## التطورات النقدية

### 1. القاعدة النقدية :

شهدت القاعدة النقدية خلال عام 2010 زيادة نسبتها 10.5%، أو ما مقداره 2141.4 مليون دينار، أي من 20462.8 مليون دينار في نهاية عام 2009 إلى 22604.2 مليون دينار في نهاية عام 2010، وترجع هذه الزيادة إلى التغير الذي طرأ على جميع مكونات القاعدة النقدية، وهي: النقد لدى الجمهور، النقد بخزائن المصارف، الودائع تحت الطلب، وودائع المصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي، وودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي. وبما أن أحد مكونات القاعدة النقدية هي نقدية خزائن المصارف ولدى الجمهور، فإن الزيادة في هذين البندين هو انعكاس لقيمة النقد المصدر من قبل مصرف ليبيا المركزي، والتي ازدادت بنسبة 13.1%، وقد انعكست هذه الزيادة في زيادة النقدية بخزائن المصارف بنسبة 65.4%، أي من 512.0 مليون دينار في نهاية عام 2009 إلى 847.1 مليون دينار في نهاية عام 2010. أما النقد المتداول لدى الجمهور فقد ازداد من 6962.9 مليون دينار في نهاية عام 2009 إلى 7609.0 مليون دينار في نهاية عام 2010 أي بنسبة 9.3%، ويعزى ذلك إلى السيولة التي يتم ضخها في الاقتصاد من خلال الإنفاق العام، والزيادة في الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية والمتخصصة.

أما الودائع تحت الطلب للمصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي وهي المكون الأساسي للقاعدة النقدية (رصيد الاحتياطي النقدي الإلزامي لدى مصرف ليبيا المركزي، ورصيد حساب المقاصة)، فقد ارتفعت من 12670.0 مليون دينار في عام 2009 إلى 13228.4 مليون دينار في عام 2010، بنسبة زيادة 4.4%، أو ما مقداره 558.4 مليون دينار.

أما فيما يتعلق بودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي، فقد ارتفعت قيمة هذه الودائع من 317.9 مليون دينار في عام 2009 إلى 919.7 مليون دينار في عام 2010، أي بنحو 601.8 مليون دينار، أو ما نسبته 189.3%.

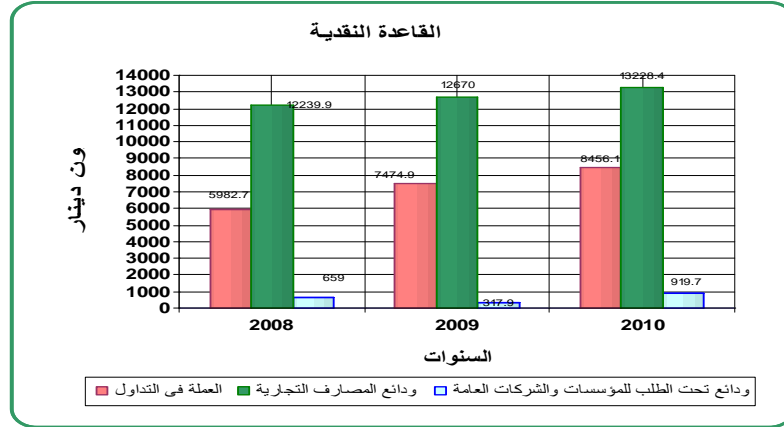
### جدول رقم (38) : القاعدة النقدية

" مليون دينار "

معدل التغير %	مقدار التغير	2010	2009	2008	البيان
10.5	2141.4	22604.2	20462.8	18881.6	القاعدة النقدية :-
13.1	981.2	8456.1	7474.9	5982.7	1. العملة المصدرة للتداول:
65.4	335.1	847.1	512.0	374.4	- خزائن المصارف
9.3	646.1	7609.0	6962.9	5608.3	- لدى الجمهور
4.4	558.4	13228.4	12670.0	12239.9	2. وودائع المصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي*
189.3	601.8	919.7	317.9	659.0	3. وودائع تحت الطلب للمؤسسات والشركات العامة

\* وودائع تحت الطلب .

الشكل (6) : القاعدة النقدية



## 2. عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه :

شهد عرض النقود بالمفهوم الواسع (ع<sub>2</sub>) أو ما يعرف بالسيولة المحلية في نهاية عام 2010، ارتفاعاً بنحو 2189.4 مليون دينار، أو ما نسبته 5.0% ليصل إلى 46350.7 مليون دينار، مقابل 44161.3 مليون دينار في نهاية عام 2009. وترجع هذه الزيادة في معظمها إلى زيادة كل من الإنفاق العام والائتمان المصرفي. وقد تركزت الزيادة بالكامل في عرض النقود (ع<sub>1</sub>) الذي ازداد بنحو 3151.8 مليون دينار، أو ما نسبته 8.3% ليصل في نهاية عام 2010 إلى 41321.2 مليون دينار، مقابل 38169.4 مليون دينار في نهاية عام 2009، وبالنظر إلى التغيير في مكونات (ع<sub>1</sub>) يلاحظ أن النقد لدى الجمهور قد ارتفع من 6962.9 مليون دينار إلى 7609.0 مليون دينار أو ما مقداره 646.1 مليون دينار وبنسبة تغير 9.3%، أما الودائع تحت الطلب فقد ارتفعت من 31206.5 مليون دينار في عام 2009 إلى 33712.2 مليون دينار في عام 2010، أي بنسبة زيادة 8.0%، أو ما مقداره 2505.7 مليون دينار، وقد شكلت ودائع تحت الطلب ما نسبته 81.6% من عرض النقود (ع<sub>1</sub>) في حين شكل النقد المتداول خارج المصارف نسبة 18.4%. أما رصيد شبه النقود فقد انخفض بنحو 962.4 مليون دينار، أو ما نسبته 16.1% ليصل إلى 5029.5 مليون دينار، مقابل 5991.9 مليون دينار في نهاية عام 2009. وقد بلغ مضاعف النقود بالنسبة إلى (ع<sub>1</sub>) نحو 1.83 مرة، في حين بلغ مضاعف النقود (ع<sub>2</sub>) نحو 2.05 مرة.

## العوامل المؤثرة في عرض النقود:

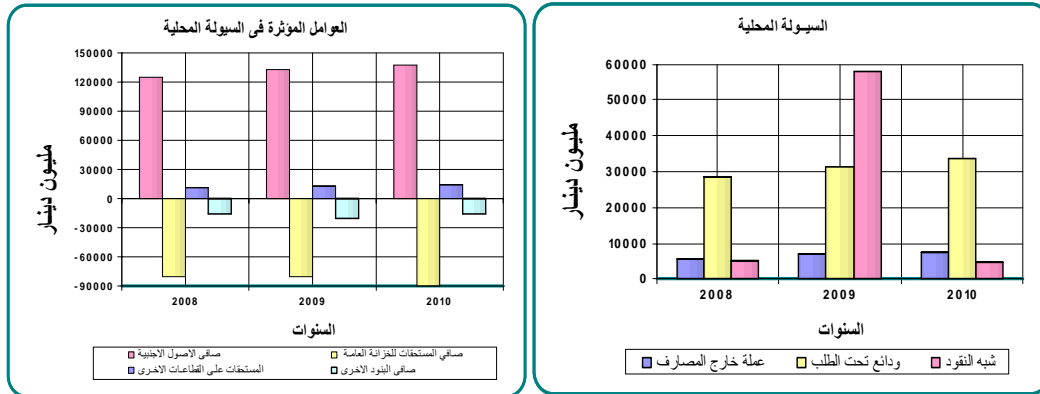
يلاحظ أن كل من صافي الأصول الأجنبية والذي نما بنسبة 4.2% والائتمان المحلي الذي نما هو الآخر بنسبة 10.5% خلال عام 2010 كانا لهما أثر توسعي على عرض النقود، في حين كان لصافي البنود الأخرى أثر انكماشى على عرض النقود.

## جدول رقم (39) : عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه

" مليون دينار "

البيان	2008	2009	2010	مقدار التغيير	نسبة التغيير
<b>1. عرض النقود (ع1):</b>	34414.6	38169.4	41321.2	3151.8	8.3
- العملة خارج المصارف	5608.3	6962.9	7609.0	646.1	9.3
- ودائع تحت الطلب	28806.3	31206.5	33712.2	2505.7	8.0
<b>2. شبه النقود :</b>	5329.9	5991.9	5029.9	962.4	16.1
- ودائع الادخار ولأجل	5041.3	5573.0	4246.4	1326.6	23.8
- ودائع بعملة أجنبية	288.6	418.9	783.1	364.2	86.9
<b>3. السيولة المحلية (ع2) = (ع1+2)</b>	39744.5	44161.3	46350.7	2189.4	5.0
<b>العوامل المؤثرة في السيولة المحلية:</b>	39744.5	44161.3	46350.7	2189.4	5.0
<b>1. صافي الأصول الأجنبية</b>	124830.3	132310.8	137921.0	5610.2	4.2
<b>2. الائتمان المحلي:</b>	69328.1	68009.5	75141.2	7131.7	10.5
أ. الخزانة العامة (صافي):	80767.1	80930.2	89906.4	8976.2	11.1
- المصرف المركزي	71185.0	70733.1	70707.3	25.8	0.04
- المصارف التجارية	9582.1	10197.1	19199.1	9002.0	88.3
ب. المطلوبات على القطاعات الأخرى	11439.0	12920.7	14765.2	1844.5	14.3
<b>3. صافي البنود الأخرى</b>	15757.7	20140.0	16429.1	3710.9	18.4

## الشكل (7) : عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه



**3. سعر صرف الدينار الليبي :**

انخفض سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 1.4% في عام 2010، وذلك من 1.2376 ديناراً لكل دولار في عام 2009 إلى 1.2560 ديناراً لكل دولار في عام 2010، مقابل نسبة ارتفاع بلغت 0.9% في عام 2009، كما انخفض أمام الين الياباني بنسبة 10.4% في عام 2010، أي من 1.3438 ديناراً لكل 100 ين في عام 2009 إلى 1.4829 ديناراً لكل 100 ين في عام 2010، مقابل ارتفاع نسبته 2.3% في عام 2009، وارتفع سعر صرف الدينار الليبي مقابل اليورو بنسبة 5.6% في عام 2010، ليصل إلى 1.6741 دينار لكل يورو مقابل 1.7730 دينار لكل يورو في عام 2009، وانخفض بشكل طفيف مقابل الجنيه الإسترليني في عام 2010، أي بنسبة 0.3%، ليصل إلى 1.9672 دينار لكل جنيه، كما انخفض سعر صرف الدينار الليبي مقابل الفرنك السويسري بنسبة 4.7% في عام 2010، ليصل إلى 1.2464 ديناراً لكل فرنك.

والجدول أدناه يوضح تطور أسعار صرف الدينار الليبي مقابل بعض العملات الدولية الرئيسية.

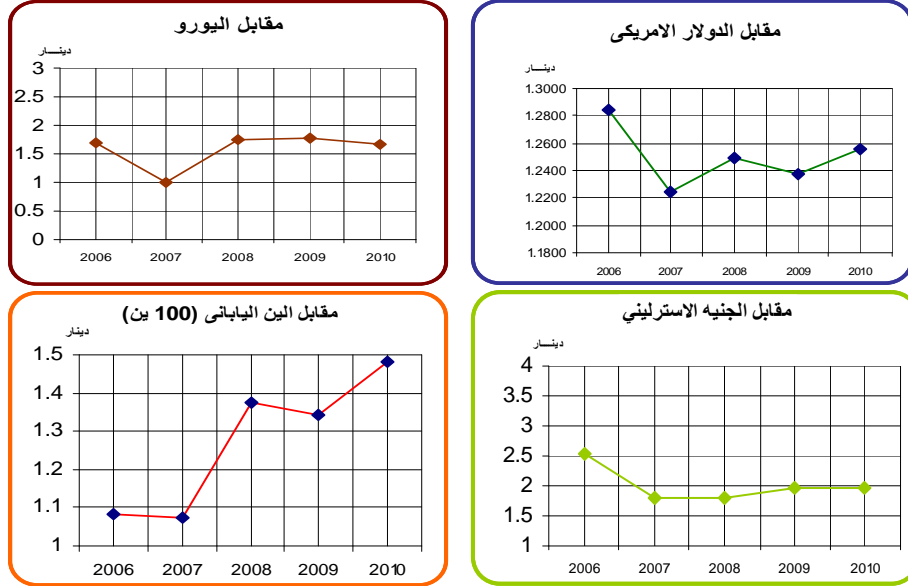
وتجدر الإشارة إلى أنه لم يكن لتطورات أسعار صرف الدينار الليبي خلال عام 2010 تأثير يذكر على المستوى العام للأسعار الذي ظل عند نفس معدله في العام السابق وهو 2.4% والذي تأثر بأسعار السلع والخدمات المستوردة خاصة من الشركاء التجاريين الرئيسيين وهما منطقة اليورو والصين.

جدول رقم (40): أسعار صرف الدينار الليبي مقابل أهم العملات الرئيسية

" دينار ليبي لكل وحدة "

العملات	2008	2009	2010	%
دولار أمريكي	1.2485	1.2376	1.2560	1.4
يورو	1.7601	1.7730	1.6741	5.6-
جنيه إسترليني	1.8098	1.9611	1.9672	0.3
فرنك سويسري	1.1829	1.1905	1.2464	4.7
ين ياباني ( 100 ين )	1.3758	1.3438	1.4829	10.4

الشكل (8) : أسعار صرف الدينار الليبي مقابل بعض العملات الدولية



## 4. مقاصة الصكوك :

بالرغم من ارتفاع أرصدة الحسابات الجارية في المصارف التجارية كما هو وارد في عرض النقود (1ع)، فإنه يلاحظ بأن هناك انخفاضاً كبيراً في عدد الصكوك المارة بغرف المقاصة من 1762 ألف صك في عام 2009 إلى 1322 ألف صك في عام 2010، كما انخفضت قيمة هذه الصكوك من 41.5 مليار دينار في عام 2009 إلى 25.6 مليار دينار فقط في عام 2010. ويعزى هذا الانخفاض الملحوظ إلى استخدام منظومات نظام المدفوعات الوطني في عمليات المقاصة.

ونتيجة لما تقدم، فإن قيمة متوسط الصك الواحد انخفضت من 23549.1 دينار في عام 2009، إلى 18194.8 دينار في عام 2010، وهو ما يعكس انخفاض قيمة الصفقات المتبادلة التي تتم من خلال استخدام الصكوك المصرفية .

جدول رقم (41) : مقاصة الصكوك

" القيمة بالمليون دينار "

السنة	طرابلس		بنغازي		سبها		المجموع	
	العدد بالآلاف	القيمة	العدد بالآلاف	القيمة	العدد بالآلاف	القيمة	العدد بالآلاف	القيمة
2007	1750	36636.1	459	6518.9	89	747.3	2298	43902.3
2008	1404	36853.3	446	7329.4	113	902.2	1963	45084.9
2009	1260	33086.1	430	7703.7	72	703.7	1762	41493.5
2010	973	20363	287	4652.2	62	555.7	1322	25571.5

\*فرع بنغازي حتى 2010.9.30 .

## مصرف ليبيا المركزي

أظهر إجمالي المركز المالي لمصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2010 (عدا الحسابات النظامية) زيادة قدرها 8464.2 مليون دينار، أو ما نسبته 6.2% ليبلغ نحو 144.7 مليار دينار، مقابل 136.3 مليار دينار في نهاية عام 2009. وفيما يلي تحليل لأهم بنود أصول وخصوم المركز المالي للمصرف .

### أولاً - الأصول :

#### 1. أصول إصدار العملة:

سجلت أصول إصدار العملة ارتفاعاً بنحو 981.3 مليون دينار، أو ما نسبته 13.1% لتصل في نهاية عام 2010 إلى 8457.4 مليون دينار، مقابل 7476.1 مليون دينار في نهاية عام 2009، وقد تركز الارتفاع في زيادة سبائك ذهبية وسندات واذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملة قابلة للتحويل لتشكل ما نسبته 100.0% من إجمالي أصول إصدار العملة .

#### 2. أصول العمليات المصرفية:

بلغ إجمالي أصول العمليات المصرفية في نهاية عام 2010 نحو 136.3 مليار دينار، مقابل 128.8 مليار دينار في نهاية عام 2009، مسجلاً ارتفاعاً قدره 7482.9 مليون دينار، أو ما نسبته 5.8%. وفيما يلي تحليل لأهم البنود المكونة لأصول العمليات المصرفية:

- سندات واذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملة قابلة للتحويل:

بلغ رصيد سندات واذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملة قابلة للتحويل لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2010 نحو 119.7 مليار دينار، مقابل نحو 115.7 مليار دينار في نهاية عام 2009، مسجلاً زيادة قدرها 4.0 مليارات دينار، أو ما نسبته 3.5%.

- المساهمات والاستثمارات المحلية :

ارتفع رصيد المساهمات والاستثمارات المحلية في نهاية عام 2010 بنحو 50.5 مليون دينار، أو ما نسبته 1.7% ليصل إلى 3083.0 مليون دينار، مقابل 3032.5 مليون دينار في نهاية عام 2009.

- المساهمات والاستثمارات الخارجية :

ارتفع رصيد المساهمات والاستثمارات الخارجية في نهاية عام 2010 بنحو 3363.2 مليون دينار، أو ما نسبته 50.2% ليصل إلى 10063.4 مليون دينار، مقابل 6700.2 مليون دينار في نهاية عام 2009.



- القروض والتسهيلات الممنوحة للجهات العامة:  
أنخفض إجمالي القروض والتسهيلات الممنوحة لبعض الجهات والمؤسسات العامة في نهاية عام 2010 ليصل إلى 623.7 مليون دينار، مقابل نحو 1020.9 مليون دينار في عام 2009، مظهراً انخفاضاً قدره 397.2 مليون دينار، أي ما نسبته 38.9%.

- الأصول الأخرى:

بلغ رصيد الأصول الأخرى في نهاية عام 2010 نحو 2804.6 مليون دينار، مقابل 2322.7 مليون دينار في نهاية عام 2009، مظهراً زيادة بنحو 481.9 مليون دينار، أو ما نسبته 20.7%. ويرجع السبب في ارتفاع بند أصول أخرى إلى ارتفاع إيرادات القطاع المصرفي المقيدة بحسابات أمانة المالية بالمصرف.

**ثانياً- الخصوم:**

### 1. خصوم إصدار العملة:

بلغ رصيد العملة المصدرة للتداول في نهاية عام 2010 نحو 8457.4 مليون دينار، مقابل 7476.1 دينار في نهاية عام 2009، مسجلاً زيادة قدرها 981.3 مليون دينار، أو ما نسبته 13.1%. وتجدر الإشارة إلى أن العملة المصدرة للتداول شهدت ارتفاعاً ملحوظاً ابتداءً من عام 2005، ويعود ذلك إلى سياسة الإنفاق العام التوسعية والقروض الممنوحة من قبل المصارف المتخصصة، والتي ساهمت في زيادة عرض النقود في الاقتصاد المحلي.

### 2. خصوم العمليات المصرفية:

- الودائع:

بلغ إجمالي الخصوم الإيداعية لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2010 نحو 115.0 مليار دينار، مقابل 108.1 مليون دينار في نهاية عام 2009، مظهراً زيادة قدرها 6938.7 مليون دينار، أو ما نسبته 6.4%، وقد تركّز هذا الارتفاع في زيادة رصيد حساب الخزانة العامة ليصل إلى 37.3 مليار دينار مقابل 25.1 مليار دينار في عام 2009، كما ارتفع رصيد ودائع المصارف التجارية والمصارف المتخصصة بنحو 14.0 مليار دينار، أو ما نسبته 34.1% ليصل رصيدها في نهاية عام 2010 إلى نحو 55.1 مليار دينار مقابل 41.1 مليار دينار في نهاية عام 2009، معظمها في شكل شهادات ايداع لدى مصرف ليبيا المركزي، وطرات زيادة في رصيد حسابات متنوعة بنحو 241.5 مليون دينار، أو ما نسبته 48.4% ليصل إلى 740.5 مليون دينار، وبلغت الزيادة في رصيد حسابات المصارف الخارجية نحو 205.0 مليون دينار ليصل إلى 323.1 مليون دينار في نهاية عام 2010. أما رصيد حسابات شعبيات ولجان شعبية عامة فقد ارتفع من 131.7 مليون دينار في عام 2009 إلى 248.5

مليون دينار في عام 2010 أو بزيادة نسبتها 88.7% . وشهد حساب المؤسسات والأجهزة العامة انخفاضا ملحوظا في نهاية عام 2010 ليصل إلى 21.3 مليار دينار مقابل 41.1 مليار دينار في عام 2009، أي بانخفاض نسبته 48.2%. ويعزى ذلك إلى نقل حسابات بعض المؤسسات العامة من مصرف ليبيا المركزي إلى المصارف التجارية.

- رأس المال والاحتياطي العام:

لم يطرأ أي تغيير على رأس مال مصرف ليبيا المركزي البالغ 500.0 مليون دينار، كما لم يطرأ أي تغيير على رصيد الاحتياطي العام البالغ 909.1 مليون دينار في نهاية عام 2010، ويمثل هذا الرصيد ما تمّ احتجازه من صافي أرباح المصرف بموجب المادة (28) من القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف.

- الاحتياطيات والمخصصات الأخرى:

سجل بند الاحتياطيات والمخصصات انخفاضا بلغ 2022.3 مليون دينار، أو ما نسبته 26.2%، ليصل إلى 5692.0 مليون دينار في نهاية عام 2010، مقابل 7714.3 مليون دينار في نهاية عام 2009، ويعزى هذا إلى انخفاض كل من مخصص تقلبات أسعار الصرف وبعض المخصصات الأخرى خلال عام 2010.

- الخصوم الأخرى:

سجل بند الخصوم الأخرى زيادة قدرها 2566.4 مليون دينار، أو ما نسبته 22.1% ليصل في نهاية عام 2010 إلى نحو 14168.3 مليون دينار، مقابل 11601.9 مليون دينار في نهاية عام 2009.

## جدول رقم (42): أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي

" مليون دينار "

نسبة التغير	مقدار التغير	2010	2009	
				<b>الأصول</b>
				<b>أولاً: أصول إصدار العملة:-</b>
13.1	981.3	8457.4	7476.1	1- سندات وأذونات خزانة أجنبية و عملات أجنبية
13.2	981.3	8399.6	7418.3	2- ذهب نقدي
0.0	0.0	57.8	57.8	
5.8	7482.9	136287.4	128804.5	<b>ثانياً: أصول العمليات المصرفية:-</b>
3.4	3986.8	119712.7	115725.9	1- سندات وأذونات خزانة أجنبية و عملات أجنبية
1.7	50.5	3083.0	3032.5	2- المساهمات والاستثمارات محلية
50.2	3363.2	10063.4	6700.2	3- المساهمات والاستثمارات أجنبية
0.0	0.0	0.0	0.0	4- الدين العام الممنوح للخزانة العامة:
0.0	0.0	0.0	0.0	- سندات وأذونات الخزانة العامة
0.0	0.0	0.0	0.0	- قروض وتسهيلات للخزانة العامة
38.9-	397.2-	623.7	1020.9	5- القروض والتسهيلات الممنوحة لبعض الجهات العامة:
35.6-	345.4-	623.6	969.0	- قروض وسلف وتسهيلات لمؤسسات وأجهزة عامة (محلية، أجنبية)
99.8-	51.8-	0.1	51.9	- قروض وتسهيلات لمصارف تجارية
20.8	479.5	2804.6	2325.1	6- الأصول الأخرى
<b>6.2</b>	<b>8464.2</b>	<b>144744.8</b>	<b>136280.6</b>	<b>مجموع الأصول</b>
				<b>الخصوم</b>
				<b>أولاً: خصوم إصدار العملة:-</b>
13.1	981.3	8457.4	7476.1	1- عملة خارج مصرف ليبيا المركزي
5.8	7482.9	136287.4	128804.5	<b>ثانياً: خصوم العمليات المصرفية:-</b>
6.4	6938.8	115018.0	108079.2	1- الودائع ( الحسابات الجارية ):
48.8	12229.7	37310.6	25080.9	- الخزانة العامة
88.7	116.8	248.5	131.7	- شعبيات ولجان شعبية عامة
48.2-	19842.8-	21300.7	41143.5	- مؤسسات وأجهزة عامة
34.0	13988.6	55094.6	41106.0	- المصارف المحلية (تجارية، متخصصة)
48.4	241.5	740.5	499.0	- حسابات متنوعة
173.6	205.0	323.1	118.1	- حسابات مصارف خارجية
0.0	0.0	1409.1	1409.1	2- رأس المال والاحتياطي العام
26.2-	2022.3-	5692.0	7714.3	3- احتياطيات ومخصصات أخرى
22.1	2566.4	14168.3	11601.9	4- الخصوم أخرى
<b>6.2</b>	<b>8464.2</b>	<b>144744.8</b>	<b>136280.6</b>	<b>مجموع الخصوم</b>

## المصارف التجارية

أظهر المركز المالي المجمع للمصارف التجارية (باستثناء الحسابات المقابلة) في نهاية السنة المالية 2010، معدل نمو 11.2%، أو ما مقداره 6584.8 مليون دينار، ليصل إلى 65.4 مليار دينار، مقابل 58.8 مليار دينار في نهاية عام 2009. أما الحسابات المقابلة والتي تتكون في معظمها من اعتمادات وخطابات ضمان محلية وخارجية فقد شهدت في نهاية عام 2010 زيادة بمقدار 24.9 مليار دينار أو بنسبة زيادة 66.3% عما كانت عليه في نهاية عام 2009، لتصل إلى 62.3 مليار دينار.

### أولاً - مصادر الأموال:

تمثل الموارد المالية المضافة للمصارف التجارية كل زيادة في جانب الخصوم وانخفاض في جانب الأصول. وقد بلغت قيمة تدفقات الأموال الداخلة إلى المصارف التجارية الناتجة من زيادة الخصوم والنقص في الأصول نحو 8782.7 مليون دينار، وفيما يلي تحليل لمصادر أموال هذه المصارف:

#### • الزيادة في الخصوم:-

##### 1. رأس المال المدفوع:-

بلغت قيمة الزيادة في رأس المال المدفوع 707.8 مليون دينار، أو ما نسبته 27.0%. ويعزى ذلك إلى زيادة رأس مال كل من مصرف شمال إفريقيا، مصرف الأمان، مصرف الوفاء، المصرف المتحد ومصرف السراي.

##### 2. الاحتياطي والأرباح:

يشمل هذا البند الاحتياطيات القانونية والاحتياطيات العامة والأرباح المرحلة والأرباح القابلة للتوزيع وأرباح العام، وترجع الزيادة في مكونات هذا البند البالغة 152.9 مليون دينار، أو ما نسبته 14.8% إلى ما حققته المصارف من أرباح خلال العام والأرباح المحتجزة، ليصل إجمالي هذا البند إلى 1187.0 مليون دينار في نهاية عام 2010.

##### 3. ودائع تحت الطلب:

شكلت الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع البالغة نحو 42338.0 مليون دينار في نهاية عام 2010 النسبة الكبرى من إجمالي الودائع إذ بلغت 73.7%، كما شكلت ما نسبته 64.8% من إجمالي الخصوم، بزيادة قدرها 6480.1 مليون دينار، أو ما نسبته 18.1%.

##### 4. الودائع لأجل:

بلغت نسبة الزيادة في الودائع لأجل 8.3%، أي بمقدار 406.6 مليون دينار لتصل إلى 5309.4 مليون دينار في نهاية عام 2010، ويعزى ذلك إلى زيادة ودائع المؤسسات

المالية المصرفية والمؤسسات والهيئات والشركات العامة وشبه العامة المالية وغير المالية وودائع القطاع الخاص.

#### 5. ودائع الادخار:

بلغت قيمة الزيادة في ودائع الادخار 28.1 مليون دينار، أو بنسبة 3.9% لتصل إلى 743.1 مليون دينار، مقابل 715.0 مليون دينار في نهاية عام 2009.

#### • النقص في الأصول :

انخفضت الودائع تحت الطلب للمصارف التجارية لدى المصرف الليبي الخارجي بما نسبته 78.3% لتصل إلى 144.0 مليون دينار في نهاية 2010، مقابل 664.5 مليون دينار في نهاية 2009، كما انخفضت ودائعها لدى المصارف بالخارج بنحو 283.4 مليون دينار، وانخفضت كذلك الودائع لأجل للمصارف التجارية لدى المصارف المحلية بنحو 100 مليون دينار والقروض العقارية بنحو 31.4 مليون دينار ونقدية بالصندوق بالعملة الأجنبية بنحو 47.2 مليون دينار.

#### ثانياً- استخدامات الأموال:

يعبر النقص في جانب الخصوم والزيادة في جانب الأصول عن استخدام الموارد المتاحة لدى المصارف التجارية، وذلك على النحو التالي:

#### • النقص في الخصوم:

انخفضت قيمة التأمينات النقدية بنحو 274.8 مليون دينار، أو مانسبته 3.8% لتصل إلى 6922.5 مليون دينار في نهاية عام 2010، كذلك انخفاض بند الاقتراض من المصارف بنحو 110.4 مليون دينار، أو ما نسبته 46.0%، ليصل إلى 129.9 مليون دينار في نهاية عام 2010، مقابل 239.8 مليون دينار في نهاية عام 2009، كما انخفضت المخصصات العامة والخصوم الأخرى بنحو 805.5 مليون دينار بنسبة 13.0% لتصل إلى 5392.2 مليون دينار في نهاية عام 2010.

#### • الزيادة في الأصول:

#### 1. نقدية بالصندوق ( عملة محلية):

بلغت قيمة النقدية بالصندوق (عملة محلية) في نهاية عام 2010 نحو 847.1 مليون دينار، مقابل 512.0 مليون دينار في نهاية عام 2009، أي بزيادة قدرها 335.1 مليون دينار، أو ما نسبته 65.4% مشكلة ما نسبته 96.0% من إجمالي النقدية بالصندوق.

**2. الودائع لدى مصرف ليبيا المركزي:**

ارتفعت الودائع لدى مصرف ليبيا المركزي بنحو 5369.7 مليون دينار، أي بنسبة 13.9%، ويرجع ذلك إلى استثمار أموال المصارف في شهادات إيداع لدى مصرف ليبيا المركزي بنحو 30686.0 مليون دينار، والتي شكلت نسبة 69.8% من إجمالي الودائع و47.0% من إجمالي الأصول في نهاية عام 2010.

**3. الودائع لأجل لدى المصرف الليبي الخارجي:**

بلغت قيمة الزيادة في الودائع لأجل للمصارف التجارية لدى المصرف الليبي الخارجي نحو 239.5 مليون دينار، لتصل إلى 243.8 مليون دينار في نهاية عام 2010، مقابل 4.3 مليون دينار فقط في نهاية عام 2009.

**4. الاستثمار:**

بلغت قيمة التدفقات النقدية الخارجة من المصارف التجارية لغرض الاستثمار خلال عام 2010 نحو 7.6 مليون دينار، ليصل رصيدها إلى 642.8 مليون دينار، مقابل 635.2 مليون دينار في نهاية عام 2009.

**5. الائتمان المصرفي:**

ارتفعت التسهيلات الائتمانية بحوالي 1231.9 مليون دينار، أو ما نسبته 10.4% في نهاية عام 2010 لتصل إلى 13044.6 مليون دينار في نهاية العام موضوع التقرير، مقابل 11812.7 مليون دينار في نهاية العام السابق، حيث شكلت ما نسبته 20.0% من إجمالي أصول المصارف التجارية، في حين شكل الائتمان الممنوح من المصارف التجارية في نهاية عام 2010 ما نسبته 45.6% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي، وهي نسبة متدنية، تؤكد ارتفاع السيولة في الاقتصاد وتراجع دور الوساطة المالية للمصارف.

– ارتفاع قروض الأنشطة الاقتصادية بقيمة 684.8 مليون دينار، وبنسبة زيادة قدرها 9.3%، شكلت ما نسبته 12.4% في هيكل الأصول لسنة 2010 لتصل إلى 8086.8 مليون دينار، وترجع الزيادة إلى منح المصارف التجارية العديد من القروض للأنشطة الاقتصادية المختلفة.

– أما فيما يتعلق بالسلف الاجتماعية فقد ازدادت خلال عام 2010 بنحو 578.5 مليون دينار، أو ما نسبته 18.1% لتصل إلى 3770.6 مليون دينار.

**6. الأصول الثابتة والأصول الأخرى:**

شهدت الأصول الثابتة للمصارف التجارية ارتفاعاً قدره 120.6 مليون دينار لتصل في نهاية عام 2010 إلى 1018.4 مليون دينار، مقابل 897.8 مليون دينار في نهاية عام 2009، كما ارتفعت الأصول الأخرى بنحو 256.2 مليون دينار لتصل إلى 2114.9 مليون دينار في نهاية عام 2010.

## جدول رقم (43) : أصول وخصوم المصارف التجارية

" مليون دينار "

نسبة التغير	مقدار التغير	2010	2009	البيان
				<b>الأصول</b>
<b>14.0</b>	<b>5533.0</b>	<b>44987.3</b>	<b>39454.3</b>	<b>1. الأصول السائلة:</b>
48.4	287.9	882.6	<b>594.7</b>	- نقدية بالصندوق:
65.4	335.1	847.1	512.0	بالعملة المحلية
57.1-	47.2-	35.5	82.7	بالعملة الأجنبية
<b>13.9</b>	<b>5369.7</b>	<b>43937.5</b>	<b>38567.8</b>	- الودائع لدى مصرف ليبيا المركزي:
2.3	303.0	13251.5	12948.5	ودائع تحت الطلب
19.8	5066.7	306868.0	25619.3	شهادات ايداع مصرف ليبيا المركزي
<b>42.7-</b>	<b>124.6-</b>	<b>167.2</b>	<b>291.8</b>	- وداائع لدى المصارف المحلية:
12.8-	24.6-	167.2	191.8	ودائع تحت الطلب
100.0-	100.0-	0.0	100.0	لأجل
<b>42.0-</b>	<b>281.0-</b>	<b>387.8</b>	<b>668.8</b>	2. وداائع لدى المصرف الليبي الخارجي:
78.3-	520.5-	144.0	664.5	ودائع تحت الطلب
5569.8	239.5	243.8	4.3	لأجل
<b>8.2-</b>	<b>283.4-</b>	<b>3156.6</b>	<b>3440.0</b>	3. وداائع لدى المصارف في الخارج
<b>1.2</b>	<b>7.6</b>	<b>642.8</b>	<b>635.2</b>	4. الاستثمارات
10.4	1231.9	13044.6	<b>11812.7</b>	5. الائتمان:
9.3	684.8	8086.8	7402.0	قروض للأنشطة الاقتصادية
2.6-	31.4-	1187.2	1218.6	القروض العقارية
18.1	578.5	3770.6	3192.1	السلف الاجتماعية
<b>13.7</b>	<b>376.8</b>	<b>3133.3</b>	<b>2756.5</b>	6. أصول ثابتة وأصول أخرى
	<b>6584.9</b>	<b>65352.4</b>	<b>58767.5</b>	<b>مجموع الأصول</b>
<b>66.3</b>	<b>24869.5</b>	<b>62365.1</b>	<b>37495.6</b>	7. حسابات مقابلة
<b>32.7</b>	<b>31454.4</b>	<b>127717.5</b>	<b>96263.1</b>	<b>إجمالي الأصول</b>
				<b>الخصوم</b>
<b>23.5</b>	<b>860.7</b>	<b>4517.8</b>	<b>3657.1</b>	1. رأس المال والاحتياطيات:
27.0	707.8	3330.8	2623.0	رأس المال
14.8	152.9	1187.0	1034.1	الاحتياطيات والإرباح غير الموزعة
<b>13.6</b>	<b>6640.0</b>	<b>55313.0</b>	<b>48673.0</b>	2. الودائع:
18.1	6480.1	42338.0	35857.9	ودائع تحت الطلب وأوامر الدفع
8.3	406.6	5309.4	4902.8	لأجل
3.9	28.1	743.1	715.0	ادخار
3.8-	274.8-	6922.5	7197.3	التأمينات النقدية
<b>46.0-</b>	<b>110.4-</b>	<b>129.4</b>	<b>239.8</b>	3. الاقتراض من المصارف:
100.0-	51.9-	0.0	51.9	مصرف ليبيا المركزي
21.4	4.8-	17.6	22.4	مصارف محلية
0.0	0.0	30.0	30.0	جهات أخرى
39.6-	53.7-	81.8	135.5	المصارف الأجنبية
<b>13.0-</b>	<b>805.5-</b>	<b>5392.2</b>	<b>6197.6</b>	4. مخصصات عامة وخصوم أخرى
<b>11.2</b>	<b>6584.9</b>	<b>65352.4</b>	<b>58767.5</b>	<b>مجموع الخصوم</b>
<b>66.3</b>	<b>24869.5</b>	<b>62365.1</b>	<b>37495.6</b>	5. حسابات مقابلة
<b>32.7</b>	<b>31454.4</b>	<b>127717.5</b>	<b>96263.1</b>	<b>إجمالي الخصوم</b>

## جدول رقم (44) : مصادر أموال المصارف التجارية واستخداماتها لعام 2010

" مليون دينار "

معدل التغير %	قيمة التدفق	
		<b>أولاً - مصادر الأموال:</b>
		<b>1. الزيادة في الخصوم:</b>
27.0	707.8	- رأس المال المدفوع
14.8	152.9	- الاحتياطيات
18.1	6480.1	- ودائع تحت الطلب
8.3	406.6	- ودائع لأجل
3.9	28.1	- ودائع الادخار
		<b>2. النقص في الأصول:</b>
57.1	47.2	- نقدية بالصندوق لدى المصارف (عملة أجنبية)
12.8	24.6	- ودائع تحت الطلب لدى " مصارف محلية "
100.0	100.0	- ودائع لأجل لدى " مصارف محلية "
78.3	520.5	- ودائع تحت الطلب لدى "المصرف الليبي الخارجي"
8.2	283.4	- ودائع لدى المصارف بالخارج
2.6	31.4	- القروض العقارية
	<b>8782.7</b>	<b>الإجمالي</b>
		<b>ثانياً - استخدامات الأموال:</b>
		<b>1. الزيادة في الأصول:</b>
65.4	335.1	- النقدية بالصندوق لدى المصارف (عملة محلية)
13.9	5369.7	- ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي
5569.8	239.5	- ودائع لأجل لدى المصرف الليبي الخارجي
1.2	7.6	- الاستثمار
9.3	684.8	- قروض للأنشطة الاقتصادية
18.1	578.5	- القروض الاجتماعية
13.7	376.8	- أصول ثابتة
		<b>2. النقص في الخصوم:</b>
3.8	274.8	- التأمينات النقدية
46.0	110.4	- الاقتراض من المصارف
39.6	805.5	- مخصصات عامة وخصوم أخرى
	<b>8782.7</b>	<b>الإجمالي</b>



جدول رقم (45): الوزن النسبي لهيكل الأصول والخصوم في المصارف التجارية

2010	2009	
		<b>الأصول</b>
1.4	1.0	النقدية بالصندوق
67.2	65.6	ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي:
20.2	22.0	- تحت الطلب
47.0	43.6	- شهادات ايداع مصرف ليبيا المركزي
0.3	0.5	ودائع لدى المصارف المحلية:
0.3	0.3	- تحت الطلب
0.0	0.2	- لأجل
0.6	1.1	ودائع المصرف الليبي الخارجي
4.8	5.9	ودائع لدى المصارف الأجنبية
1.0	1.1	الاستثمارات
20.0	20.1	الائتمان:
12.3	12.5	- قروض للأنشطة الاقتصادية
1.8	2.2	- القروض العقارية
5.8	5.4	- السلف الاجتماعية
4.8	4.7	أصول ثابتة أخرى
		<b>الخصوم</b>
5.1	4.5	رأس المال
1.8	1.8	الاحتياطيات
84.6	82.8	الودائع:
64.8	61.0	- تحت الطلب
8.1	8.3	- لأجل
1.1	1.2	- ادخار
10.6	12.2	- التأمينات النقدية
0.2	0.4	الاقتراض من المصارف:
0.0	0.1	- مصرف ليبيا المركزي
0.0	0.0	- مصارف محلية
0.1	0.2	- مصارف أجنبية
8.2	10.5	مخصصات عامة وخصوم أخرى

#### وضع السيولة والاحتياطي النقدي الإلزامي:

بلغ رصيد فائض السيولة لدى المصارف التجارية في نهاية عام 2010 نحو 31126.7 مليون دينار، مقابل 27226.1 مليون دينار في نهاية عام 2009 أي بزيادة قدرها 3900.6 مليون دينار وما نسبته 14.3%. وتحققت هذه الزيادة نتيجة لزيادة الفرق بين رصيد الأصول السائلة الفعلية البالغ 44987.3 مليون دينار ورصيد الأصول السائلة المطلوب قانوناً البالغ 13860.6 مليون دينار، وتجدر الإشارة إلى أن

احتفاظ المصارف التجارية بسيولة مرتفعة تعود إلى أسباب عديدة لعل من أهمها محدودية مجالات توظيف هذه الأموال في غياب البيئة الاستثمارية المناسبة، عدم توفر الضمانات الكافية التي تشجع المصارف على منح المزيد من الائتمان، عدم وجود المنافسة العادلة مع مؤسسات الإقراض الأخرى، الزيادة في معدلات الإنفاق العام، لتوسع في النشاط الاقتصادي وخاصة التجاري فيه.

أما فيما يخص إجمالي الاحتياطي النقدي الإلزامي على الودائع فقد بلغ 11062.6 مليون دينار، أي زيادة قدرها 1328.0 مليون دينار، أو ما نسبته 13.6% عما كان عليه في نهاية عام 2009، وقد بلغت الودائع الفعلية للمصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي نحو 43937.5 مليون دينار، وبالتالي فإن فائض الاحتياطي النقدي الإلزامي بلغ نحو 32874.9 مليون دينار، مقابل 28833.2 مليون دينار في نهاية عام 2009، مسجلاً زيادة قدرها 4041.7 مليون دينار، أو ما نسبته 14.0%.

جدول رقم (46) : وضع السيولة والاحتياطي النقدي الإلزامي

"مليون دينار"

معدل التغير	مقدار التغير	2010	2009	البيان
13.3	6529.6	55442.4	48912.8	الخصوم ائداعية والاقتراض من المصارف
14.0	5533.0	44987.3	39454.3	الأصول السائلة الفعلية:
13.3	1632.4	13860.6	12228.2	- احتياطي الأصول السائلة(*)
14.3	3900.6	31126.7	27226.1	- فائض الأصول السائلة
13.6	6640.0	55313.0	48673.0	الخصوم ائداعية الخاضعة للاحتياطي الإلزامي:
18.1	6480.1	42338.0	35857.9	- الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع
1.2	159.5	12975.0	12815.1	- الودائع لأجل وودائع الادخار(**)
13.6	1328.0	11062.6	9734.6	الاحتياطي النقدي الإلزامي على الودائع(***)
13.9	5369.7	43937.5	38567.8	ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي
14.0	4041.7	32874.9	28833.2	فائض الاحتياطي الإلزامي

(\*) نسبة احتياطي السيولة 25.0% من إجمالي الخصوم ائداعية والاقتراض من المصارف اعتباراً من 2009.

(\*\*) تشمل التأمينات النقدية.

(\*\*\*) تم توحيد الاحتياطي الإلزامي ليصبح 20% على جميع الودائع اعتباراً من شهر الصيف 2008.

## المصرف الليبي الخارجي

أظهر المركز المالي للمصرف الليبي الخارجي (بما في ذلك الحسابات النظامية) ارتفاعاً في نهاية عام 2010 بلغ 28.6%، أي بمقدار 7497.6 مليون دينار ليصل إلى 33716.3 مليون دينار، مقابل 26218.7 مليون دينار في نهاية عام 2009.

وفيما يلي تحليل لأهم بنود المركز المالي :

أولاً - جانب الأصول :

بلغ إجمالي أصول المصرف الليبي الخارجي ( عدا الحسابات النظامية) في نهاية عام 2010 نحو 19884.8 مليون دينار، مقابل 16275.9 مليون دينار في نهاية عام 2009، أي بزيادة قدرها 3608.9 مليون دينار وبنسبة بلغت 22.2% وذلك نتيجة ارتفاع معظم بنود الأصول، وخاصة في جانب الودائع تحت الطلب والودائع لأجل لدى المصارف ، وفيما يلي تحليل لأهم بنود الأصول :

1. نقدية بالخبزينة ولدى المصارف :

ارتفع رصيد نقدية بالخبزينة ولدى المصارف بمقدار 143.6 مليون دينار ليصل إلى 408.0 ملايين دينار في نهاية عام 2010، مقابل 264.4 مليون دينار في نهاية عام 2009، وقد تركز هذا الارتفاع في بند نقدية لدى المصارف بزيادة قدرها 138.7 مليون دينار ليصل إلى 384.8 مليون دينار في نهاية عام 2010، مقابل 246.1 مليون دينار في نهاية عام 2009 ، في المقابل ارتفع رصيد نقدية بالخبزينة بمقدار 4.9 مليون دينار ليصل إلى 23.2 مليون دينار في نهاية عام 2010 ، مقابل 18.3 مليون دينار في نهاية عام 2009 .

2. الودائع الزمنية :

سجل رصيد الودائع الزمنية ارتفاعاً بلغت نسبته 25.6%، أي بمقدار 2883.5 مليون دينار ليصل إلى 14142.6 مليون دينار في نهاية عام 2010، مقابل 11259.1 مليون دينار في نهاية عام 2009 ، وقد تركز هذا الارتفاع في ودائع لأجل لدى المصارف والمؤسسات المالية الدولية بمقدار 2878.5 مليون دينار، أو ما نسبته 25.6% ليصل إلى 14105.7 مليون دينار ، مقابل 11227.2 مليون دينار في نهاية عام 2009، كما ارتفع رصيد شهادات الإيداع بمقدار 5.0 مليون دينار، أو ما نسبته 15.7% ليصل إلى 36.9 مليون دينار في نهاية عام 2010 ،مقابل 31.9 مليون دينار في نهاية عام 2009 .

## 3. الاستثمارات :

بلغ رصيد الاستثمارات 744.9 مليون دينار في نهاية عام 2010، مقابل 749.1 مليون دينار في نهاية عام 2009، منخفضاً بمقدار 4.2 مليون دينار، أو ما نسبته 0.6%، ويعزى ذلك إلى انخفاض رصيد الاستثمارات المالية بمقدار 4.1 مليون دينار، وما نسبته 1.9% ليصل إلى 213.8 مليون دينار في نهاية عام 2010، مقابل 217.9 مليون دينار في نهاية عام 2009.

## 4. صافي القروض والتسهيلات :

شهد رصيد صافي القروض والتسهيلات ارتفاعاً بمقدار 59.8 مليون دينار، أو ما نسبته 3.5% ليصل إلى 1789.1 مليون دينار في نهاية عام 2010، مقابل 1729.3 مليون دينار في نهاية عام 2009 .

## 5. المساهمات وأصول ثابتة وأصول أخرى :

سجل رصيد المساهمات ارتفاعاً بنسبة 23.3% ، وبمقدار 516.6 مليون دينار ليصل إلى 2730.8 مليون دينار في نهاية عام 2010، مقابل 2214.2 مليون دينار في نهاية عام 2009، أما رصيد الأصول الثابتة فقد انخفض بقيمة 1.7 مليون دينار في نهاية عام 2010، وفي المقابل ارتفع رصيد الأصول الأخرى بمقدار 7.9 مليون دينار في نهاية عام 2010.

## ثانياً - جانب الخصوم :

بلغ رصيد الخصوم الايداعية في نهاية عام 2010 نحو 13771.6 مليون دينار، مقابل 11951.5 مليون دينار في نهاية عام 2009، مسجلاً بذلك ارتفاعاً قدره 1820.1 مليون دينار، وما نسبته 15.2%، ويعود ذلك إلى الارتفاع في رصيد الودائع تحت الطلب بنسبة 26.6%، أو بمقدار 1318.0 مليون دينار ليصل إلى 6271.3 مليون دينار في نهاية عام 2010 ، مقابل 4953.3 مليون دينار في نهاية عام 2009 ، وقد شكل رصيدها ما نسبته 45.5% من إجمالي الودائع، كما ارتفع رصيد الودائع لأجل بمقدار 502.1 مليون دينار، أو ما نسبته 7.2% ليصل إلى 7500.3 مليون دينار في نهاية عام 2010، مقابل 6998.2 مليون دينار في نهاية عام 2009، وقد شكل رصيدها النسبة المتبقية من إجمالي الودائع وهي 54.5% .

سجل رصيد التأمينات النقدية ارتفاعاً قدره 366.6 مليون دينار، أو ما نسبته 58.8% ليصل إلى 990.0 مليون دينار في نهاية عام 2010، مقابل 623.4 مليون دينار في نهاية عام 2009، وفي المقابل ارتفع رصيد المخصصات بنسبة 25.5%، أو بمقدار 50.2 مليون دينار في نهاية عام 2010 ليصل إلى 247.1 مليون دينار ، مقابل 196.9 مليون دينار في نهاية عام 2009، وكمحصلة للتغير في هذه الحسابات ارتفع

رصيد مجموع التزامات المصرف بنسبة 17.0%، أو ما مقداره 2188.7 مليون دينار ليصل إلى 15087.6 مليون دينار في نهاية عام 2010، مقابل 12898.9 مليون دينار في نهاية عام 2009 .

كما أظهر بند إجمالي حقوق المساهمين ارتفاعاً بلغت نسبته 41.3%، أو بمقدار زيادة بلغ 1382.7 مليون دينار ليصل إلى 4730.5 مليون دينار في نهاية عام 2010، مقابل 3347.8 مليون دينار في نهاية عام 2009، ويعزى ذلك إلى التغيرات التي طرأت على البنود المكونة لهذا البند، حيث ارتفع رأس مال المصرف بنحو 1275.8 مليون دينار، أو بنسبة 51.6% ويرجع ذلك إلى زيادة رأس مال المصرف ، أما احتياطات المصرف فقد ارتفعت بنحو 113.2 مليون دينار لتصل إلى 821.5 مليون دينار في نهاية عام 2010، مقابل 708.3 مليون دينار في نهاية عام 2009، كما انخفضت أرباح الفترة بمقدار 6.5 مليون دينار، وبنسبة 3.9% لتصل إلى 158.2 مليون دينار في نهاية عام 2010، مقابل 164.7 مليون دينار في نهاية عام 2009، وفي المقابل ارتفعت الأرباح المحتجزة بمقدار 0.2 مليون دينار لتصل إلى 0.8 مليون دينار في نهاية عام 2010 .

## جدول رقم (47) : أصول وخصوم المصرف الليبي الخارجي

" مليون دينار "

نسبة التغيير %	مقدار التغيير	2010	2009	البيان
				<b>الأصول</b>
54.3	143.6	408.0	264.4	1. نقدية بالخبزينة ولدى المصارف :
26.8	4.9	23.2	18.3	- نقدية بالخبزينة
56.4	138.7	384.8	246.1	- لدى المصارف
25.6	2883.5	14142.6	11259.1	2. الودائع الزمنية :
25.6	2878.5	14105.7	11227.2	- ودائع لأجل لدى المصارف والمؤسسات المالية الدولية
15.7	5.0	36.9	31.9	- شهادات الإيداع
0.6-	4.2-	744.9	749.1	3. استثمارات :
1.9-	4.1-	213.8	217.9	- استثمارات مالية
0.0	0.1-	531.1	531.2	- المحفظة الاستثمارية
3.5	59.8	1789.1	1729.3	4. صافي القروض والتسهيلات
23.3	516.6	2730.8	2214.2	5. مساهمات
3.6	1.7	49.3	47.6	6. أصول ثابتة
64.8	7.9	20.1	12.2	7. أصول أخرى
22.2	3608.9	19884.8	16275.9	<b>إجمالي الأصول</b>
39.1	3888.7	13831.5	9942.8	<b>الحسابات النظامية</b>
28.6	7497.6	33716.3	26218.7	<b>إجمالي الميزانية</b>
				<b>الخصوم</b>
15.2	1820.1	13771.6	11951.5	1. مجموع الودائع:
26.6	1318.0	6271.3	4953.3	- ودائع تحت الطلب
7.2	502.1	7500.3	6998.2	- ودائع لأجل
58.8	366.6	990.0	623.4	2. تأمينات نقدية
25.5	50.2	247.1	196.9	3. مخصصات
100.0-	1.0-	0.0	1.0	4. حسابات الاستثمار
37.4-	47.2-	78.9	126.1	5. الضرائب
17.0	2188.7	15087.6	12898.9	<b>مجموع الالتزامات</b>
41.3	1382.7	4730.5	3347.8	6. إجمالي حقوق المساهمين :
51.6	1275.8	3750.0	2474.2	- رأس المال
14.0	44.8	365.3	320.5	- احتياطي قانوني
12.5	16.3	146.2	129.9	- احتياطي الطوارئ
20.2	52.1	310.0	257.9	- احتياطي
33.3	0.2	0.8	0.6	- أرباح محتجزة
3.9-	6.5-	158.2	164.7	- أرباح الفترة
128.4	37.5	66.7	29.2	7. خصوم أخرى
22.2	3608.9	19884.8	16275.9	<b>إجمالي الخصوم</b>
39.1	3888.7	13831.5	9942.8	<b>الحسابات النظامية</b>
28.6	7497.6	33716.3	26218.7	<b>إجمالي الميزانية</b>

المصدر : المصرف الليبي الخارجي .

## المصارف المتخصصة

### ● مصرف التنمية :

يقوم مصرف التنمية بمنح القروض وتمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية الكبيرة والمتوسطة، وذلك بهدف تطوير القطاع الإنتاجي والخدمي وتشجيع المشروعات التي تستخدم الأساليب الحديثة في التصنيع، خاصة تلك التي تقوم باستخدام المواد الخام المتوفرة محلياً، وقد تمّ توسيع دائرة أنشطة المصرف لتشمل: وسائل النقل، الخدمات الصحية والعلاجية، المواد الغذائية والأعلاف، والقيام بدور فاعل في التنمية الاقتصادية، حيث تميز نشاط المصرف خلال عام 2010 بالتركيز على تمويل المشروعات الخاصة بنشاط البناء والتشييد لمواكبة النهضة العمرانية التي تشهدها جميع المناطق، حيث بلغ عدد القروض الممنوحة 123 قرصاً بقيمة 59.0 مليون دينار أي بنسبة بلغت 65.8% من إجمالي القروض الممنوحة، كما أولى المصرف الاهتمام بالمشروعات الإنتاجية والخدمية والتي تساهم في توفير فرص عمل للخريجين الجدد وفتح آفاق جديدة أمامهم، حيث بلغ عدد القروض الإنتاجية والخدمية الممنوحة 135 قرصاً بقيمة 30.6 مليون دينار شكلت ما نسبته 34.2% من إجمالي القروض. وبذلك يكون إجمالي القروض الممنوحة خلال الفترة 258 قرصاً بقيمة إجمالية قدرها 89.6 مليون دينار، بارتفاع قدره 2.8 مليون دينار، أو ما نسبته 3.2% في عام 2010.

والجدول التالي يوضح القروض الممنوحة خلال الفترة موضوع التقرير موزعة حسب الأنشطة:

جدول رقم (48) : عدد وقيمة القروض الممنوحة من مصرف التنمية " بالمليون دينار "

2010		2009		نوع القروض
القيمة	العدد	القيمة	العدد	
59.0	123	65.8	131	بناء وتشبيد
17.3	47	5.0	61	وسائل نقل
4.5	21	6.0	23	غذائية وأعلاف
1.8	30	5.3	48	خدمية
0.8	5	1.4	7	خشبية وورقية
1.2	4	-	-	نسيجية وجلود
1.4	8	1.2	9	بلاستيكية وكيمياوية
0.3	3	0.1	1	خدمات سياحية
0.8	15	1.3	21	معدنية وهندسية
2.5	2	0.7	7	خدمات صحية وعلاجية
<b>89.6</b>	<b>258</b>	<b>86.8</b>	<b>308</b>	الإجمالي

المصدر : مصرف التنمية .

### ● المصرف الزراعي :

واصل المصرف الزراعي تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية ومساهمته في زيادة وتحسين وتنمية الإنتاج الزراعي والحيواني للمزارعين والمربين الأفراد والشركات والتشراكات والمشاريع الزراعية العامة، حيث بلغت قيمة القروض الممنوحة من قبل المصرف خلال العام 2010 نحو 34.0 مليون دينار، مقابل 32.6 مليون دينار في نهاية عام 2009، مظهراً بذلك ارتفاعاً قدره 1.4 مليون دينار. وبتحليل الأهمية النسبية للقروض يتضح إن القروض قصيرة الأجل شكلت ما نسبته 67.9% من إجمالي القروض الممنوحة من المصرف الزراعي، لتصل إلى نحو 23.1 مليون دينار، والقروض متوسطة الأجل شكلت ما نسبته 30.0% من إجمالي القروض الممنوحة من المصرف الزراعي، لتصل إلى نحو 10.2 مليون دينار، في حين شكلت القروض طويلة الأجل ما نسبته 2.1% من إجمالي القروض الممنوحة من المصرف الزراعي، لتصل إلى نحو 0.7 مليون دينار.

جدول رقم (49) : قيمة القروض الممنوحة من المصرف الزراعي

"بالمليون دينار"

السنة	قصيرة	متوسطة	طويلة	الإجمالي
2009	29.3	2.7	0.6	32.6
2010	23.1	10.2	0.7	34.0

المصدر : المصرف الزراعي .

### ● مصرف الادخار والاستثمار العقاري :

بلغ رصيد القروض والتمويلات التي قدمها المصرف ( عقارية، إنشائية ) حتى نهاية عام 2010 نحو 7403.3 مليون دينار، مقابل 6825.9 مليون دينار في نهاية عام 2009، أي بارتفاع قدره 577.4 مليون دينار، أو ما نسبته 8.5%. وقد بلغ رصيد القروض العقارية نحو 5195.7 مليون دينار في نهاية عام 2010 مقابل 4895.8 مليون دينار في نهاية عام 2009، مشكلة ما نسبته 70.2% من إجمالي القروض، في حين شكلت القروض الإنشائية ما نسبته 29.8% من إجمالي القروض لتصل إلى 220.6 مليون دينار.

جدول رقم (50) : رصيد القروض الممنوحة من مصرف الادخار والاستثمار العقاري

" مليون دينار "

السنة	القروض العقارية	مشاريع إنشائية	المجموع
2009	4895.8	1930.1	6825.9
2010	5195.7	2207.6	7403.3



● **المصرف الريفي :**

واصل المصرف الريفي تحفيز ذوي الدخل المحدود والباحثين عن عمل من خريجي المعاهد المتوسطة والعليا والمهنية والحرفية لمزاولة أنشطة اقتصادية إنتاجية وخدمية بمنحهم قروضا صغيرة بشروط ميسرة بهدف رفع مستواهم المعيشي، حيث بلغ عدد القروض الممنوحة من المصرف منذ إنشائه 181,896 قرصاً وبقيمة إجمالية 706.2 مليون دينار وزعت على عدد من المجالات، منها 54,247 قرص بقيمة 293.2 مليون دينار في المجال الخدمي وبنسبة 41.5% من إجمالي قيمة القروض الممنوحة، كذلك و64,666 قرصاً بقيمة 197.1 مليون دينار في المجال الحيواني، بنسبة 27.9% من إجمالي قيمة القروض، و31,673 قرصاً بقيمة 114.4 مليون دينار في المجال الحرفي، بنسبة 16.2% من إجمالي قيمة القروض الممنوحة، فيما وزعت باقي القروض بنسبة 8.4%، و5.1% و0.9% على المجالات الصناعية، الزراعية والبحرية على التوالي.

جدول رقم (51) : عدد وقيمة القروض الممنوحة حتى نهاية عام 2010  
" مليون دينار "

البيان	العدد	القيمة
خدمي	54,247	293.2
الحيواني ( مواشي، نحل، دواجن)	64,666	197.1
حرفي	31,673	114.4
صناعي	17,617	59.0
الزراعي	12,197	36.0
بحري	1496	6.5
المجموع	181896	706.2

## خامساً : المؤسسات المالية غير المصرفية

تعتبر المؤسسات المالية غير المصرفية أحد مكونات القطاع المالي في الاقتصاد الوطني ويتواجد بعضها في شكل صناديق سيادية أوكل إليها استثمار الفوائض من الإيرادات النفطية ، وذلك بهدف تحقيق عوائد مالية تسهم في تنويع مصادر الدخل بما يحقق استقرار الموارد المالية للمجتمع، وتمارس تلك الصناديق نشاطها من خلال محافظ وشركات استثمارية تمتلكها ، منها ما يمارس نشاطه في الخارج ليساهم في تحقيق عوائد مالية في إطار تنويع مصادر النقد الأجنبي ، وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للنقد الأجنبي ، ومنها ما يمارس نشاطه في الداخل في إطار دعم حركة التنمية وتحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية لعل من أهمها توزيع عادل للدخل ومكافحة الفقر ودعم شبكة الأمان الاجتماعي ، ومن المؤسسات المالية المهمة التي تشكل جزء من نشاط القطاع المالي الشركات العاملة في قطاع التأمين والتي شهد نشاطها تطوراً ملموساً خلال السنوات القليلة الماضية ، حيث وصل عدد الشركات العاملة في قطاع التأمين إلى تسع شركات في نهاية 2010 ، وتجدر الإشارة إلى أن معظم تلك الشركات مملوكة للقطاع الأهلي وثلاثة منها مدرجة في سوق الأوراق المالية ، ومن المؤسسات المالية المهمة التي يتوقع لها أن تؤدي دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني سوق الأوراق المالية الليبي والذي واصل نشاطه للعام الخامس منذ تأسيسه ، ويشهد السوق تطوراً تدريجياً في عدد الشركات المدرجة وحجم التداول بالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذل في نشر ثقافة الاستثمار، من خلال سوق الأوراق المالية، بين الأفراد والمؤسسات الاقتصادية في المجتمع .

### وفيما يلي استعراض لأنشطة بعض المؤسسات المالية غير المصرفية : ● المؤسسة الليبية للاستثمار :

ظل الأداء المالي للمؤسسة الليبية للاستثمار متواضعاً خلال العام 2010، ويمكن إيجاز التطورات التي شهدتها أصول وخصوم المؤسسة في ما يلي:

- سجلت أصول المؤسسة في عام 2010 نمواً بلغ 0.3% لتصل في نهاية عام 2010 إلى 65.3 مليار دولار، مقابل 65.1 مليار دولار في عام 2009.
- شهد هيكل أصول المؤسسة إعادة توزيع بين الأصول المتداولة والاستثمارات، حيث انخفض الوزن النسبي لبند الأصول المتداولة ليصبح 51.5% من مجموع الأصول مقابل وزن نسبي أكبر قدره 64.9% في عام 2009، لتصل هذه الأصول إلى نحو 33.6 مليار دولار في نهاية عام 2010، مقابل 42.2 مليار دولار في نهاية عام 2009. وذلك بتراجع هذا البند بحوالي 13.0% في عام 2010، بينما ارتفع الوزن النسبي لبند القروض والاستثمارات بانواعها من 34.9% في عام 2009 إلى حوالي 47.4% في عام 2010، وذلك

- زيادة في هذا البند بحوالي 12.5% في عام 2010، ليصل مجموعه إلى 30.9 مليار دولار.
- ازداد الوزن النسبي للبنود الأخرى، رغم تباين الاتجاهات في مكوناتها، فقد زادت الأصول الثابتة بحوالي 1172.0% خلال عام 2010 لتصل إلى حوالي 417.1 مليون دولار ، مقابل 35.6 مليون دولار في عام 2009، وترجع هذه الزيادة بالدرجة الأولى إلى زيادة بند مشروعات تحت التنفيذ.
  - سجل رصيد الخصوم المتداولة في عام 2010 انخفاضاً كبيراً، نتيجة لانخفاض بند ارصدة دائنة من 617.1 مليون دولار إلى 4.9 مليون دولار فقط في عام 2010.
  - ازدادت حقوق المساهمة خلال عام 2010 بنسبة 1.2% لتصل إلى 65.2 مليار دولار.

جدول رقم (52) : المركز المالي للمؤسسة الليبية للاستثمار في 2010.12.31  
" مليون دولار "

2010	2009	
55,153	389,005	النقدية والحسابات الجارية
19,639,630	31,159,419	استثمارات قصيرة الاجل
12,277,177	9,005,217	موجودات مالية متاحة للبيع
1,643,245	1,655,804	موجودات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
3,319,694	1,414,332	محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية
1,875,599	2,059,214	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
24,587,835	18,177,523	استثمارات في شركات تابعة وحليفة
1,144,375	1,045,102	استثمارات لدى الغير
076,417	35,596	موجودات ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
286,644	108,880	موجودات اخرى
<b>65,246,428</b>	<b>65,060,092</b>	<b>مجموع الموجودات</b>
		حقوق المساهمين
65,265,080	65,265,080	الموارد
184,410	160,790	التغيير في القيمة العادلة
1,370,482	964,692	الارباح المجمعة
(2,456,172)	(2,456,172)	مجمع الارباح الموزعة
877,749	508,633	أرباح الفترة
65,241,548	64,443,023	مجموع الموارد
4,880	617,069	ارصدة دائنة
<b>65,246,428</b>	<b>65,060,092</b>	<b>مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين</b>

## - المحفظة الاستثمارية طويلة المدى :

رغم الظروف الاستثمارية غير المواتية التي سادت الأسواق العالمية خلال عام 2008 وامتدت تأثيراتها إلى العام 2009، فقد تمكنت المحفظة الاستثمارية طويلة المدى من تحقيق أرباح خلال عام 2009 بقيمة 406.4 مليون دولار مقابل 63.5 مليون دولار في عام 2008، كما حققت المحفظة نمواً في أصولها خلال عام 2009 بلغ 6.7%. وقد تغير هيكل أصول المحفظة بصورة ملحوظة عما كان عليه في عام 2008، فقد أصبح بند محافظ الأوراق المالية يشكل 68.3% من إجمالي أصول المحفظة مقارنة بنحو 58.4% في عام 2008، محققاً بذلك نمواً خلال العام بلغ حوالي 24.8%، في الوقت الذي ظل فيه الوزن النسبي لبند المساهمات مستقراً إلى حد ما، حيث أصبح يمثل 6.8% في عام 2009 مقارنة بحوالي 6.2% في عام 2008، محققاً بذلك نمواً بلغ 16.2%، بينما تراجع بندي القروض والحسابات المدينة الأخرى خلال عام 2009 بحوالي 54.2%، و 46.6% على التوالي، وبذلك تراجع الوزن النسبي لبند القروض في هيكل الميزانية بصورة ملحوظة ليصبح حوالي 5.9%، مقابل 13.7% في عام 2008، وفي نفس الوقت تراجع بند حسابات تحت الطلب والودائع بحوالي 4.3% في عام 2009، في الوقت الذي ظل فيه وزنه النسبي قياساً بعام 2008 مستقراً في حدود 17.7% من مجموع الأصول. ويمكن أن يعزى هذا التغير في الهيكلية، إلى جانب استراتيجية الإدارة، إلى التغير في المناخ الاستثماري في نهاية عام 2009 مقارنة بما كانت عليه في نهاية الفترة السابقة وتحسن أداء الأدوات الاستثمارية.

جدول رقم ( 53 ) : توزيع استثمارات المحفظة خلال عامي 2008 - 2009  
" مليون دولار "

2009	2008	
5730.5	4592.7	محافظ الأوراق المالية
569.8	490.5	مساهمات
493.6	1077.7	قروض
1484.8	1551.1	حسابات تحت الطلب
69.5	71.6	عقارات (صافي القيمة الدفترية)
40.9	76.6	حسابات مدينة أخرى
<b>8389.1</b>	<b>7860.2</b>	<b>مجموع الأصول</b>

## - محافظة ليبيا إفريقيا للاستثمار :

تشير البيانات الأولية للمركز المالي لمحافظة ليبيا إفريقيا للاستثمار إلى أن المحافظة حققت نمواً في مجموع أصولها خلال عام 2009 بلغ 1.8%، وقد تركّز هذا النمو في بند ممتلكات ومعدات ومشروعات تحت التنفيذ الذي نما بحوالي 91.1% ليصل إلى 475.2 مليون دولار في نهاية عام 2009، مقابل 47.0 مليون دولار في نهاية عام 2008، وكذلك بند حسابات مدينة الذي حقق نمواً بلغ حوالي 100.5% ليصل إلى 355.8 مليون دولار في نهاية عام 2009، مقابل 177.5 مليون دولار في نهاية عام 2008، كما حقق بند الاستثمارات نمواً بلغ 10.0% ليصل في نهاية فترة التقرير حوالي 2884.1 مليون دولار مقارنة بحوالي 2620.4 مليون دولار في نهاية عام 2008. وفي نفس الوقت تراجعت البنود " نقدية ومصارف" و " ودائع لأجل" و "قروض" بحوالي 58.3%، 85.3% و 7.9% على التوالي مقارنة بما كانت عليه في نهاية عام 2008. وقد حققت المحافظة خلال عام 2009 أرباحاً بلغت حوالي 2.2 مليون دولار، مقارنة بحوالي 57.3 مليون دولار في عام 2008.

جدول رقم ( 54 ) : توزيع استثمارات المحافظة خلال عامي 2008 - 2009  
" مليون دولار "

2009	2008	
10.1	24.2	نقدية ومصارف
119.6	812.8	ودائع لأجل
2884.1	2620.4	استثمارات
683.1	741.6	قروض
1350.2	1350.2	محافظة استثمارية
355.8	177.5	حسابات مدينة
475.2	47.0	ممتلكات ومعدات ومشروعات تحت التنفيذ
<b>5878.1</b>	<b>5773.7</b>	<b>مجموع الأصول</b>

## - الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية :

أظهر المركز المالي للشركة الليبية للاستثمارات الخارجية كما في 2009/12/31 بأن الشركة حققت خلال عام 2009 نمواً في مجموع أصولها بنحو 21.5%، وقد تركّز هذا النمو أساساً في بند الاستثمارات الذي يشمل المشروعات الاستثمارية تحت التنفيذ والاستثمارات لصالح المؤسسة الليبية للاستثمار، حيث حقق هذا البند نمواً بنحو 34.2% مقارنة بمستواه في نهاية العام 2008، في الوقت الذي تراجعت فيه البنود

الأخرى، حيث تراجعت الأصول المتداولة بنحو 24.3%، وتراجع بند الأصول الثابتة وأصول أخرى بنحو 9.5%. وقد قابل نمو الاستثمارات نمو بند خصوم أخرى متنوعة في جانب الخصوم بحوالي 77.7%، ونمو حقوق الملكية بنحو 1.6% في الوقت الذي تراجعت فيه بنود الخصوم الأخرى، وفيما يلي ملخص المركز المالي للشركة الليبية للاستثمارات الخارجية كما في 2009/12/31.

جدول رقم (55): المركز المالي للشركة الليبية للاستثمارات الخارجية  
" بالمليون دولار "

2009	2008	
		الأصول:
314.2	414.8	الأصول المتداولة
3,333.1	2,484.3	الإستثمارات
365.5	403.8	الأصول الثابتة وأصول أخرى
<b>4012.8</b>	<b>3302.9</b>	<b>مجموع الأصول</b>
		الخصوم:
31.4	45.7	الخصوم قصيرة الأجل
1568.6	882.9	خصوم أخرى متنوعة
4.0	4.2	مخصصات متنوعة
2,408.8	2370.1	حقوق الملكية
<b>4012.8</b>	<b>3302.9</b>	<b>مجموع الخصوم</b>

المصدر : التقرير المالي للشركة الليبية للاستثمارات الخارجية .

#### ● سوق الأوراق المالية الليبي :

شهد سوق الأوراق المالية تطور في نشاطه وذلك من خلال زيادة عدد الشركات المدرجة في السوق وحجم التداول وزيادة عمليات الاكتتاب في الشركات المدرجة بالسوق ويمكن تلخيص أهم التطورات خلال عام 2009 في الآتي :-

#### أولاً - الإدراج والتداول :

بلغ عدد الشركات المدرجة بجدول السوق الرئيسي في نهاية عام 2009 عشر شركات، مقابل سبع شركات في نهاية عام 2008 وقد بلغ إجمالي عمليات التداول بسوق الأوراق المالية خلال عام 2009 نحو 65.5 مليون دينار أي بنسبة زيادة قدرها 53.0%، نفذت على عدد 6.2 مليون سهم من خلال 5.9 ألف عملية تداول، مقابل إجمالي عمليات تداول بقيمة 42.8 مليون دينار خلال عام 2008 نفذت من خلال 5.3 ألف عملية تداول، وفيما يلي كشف بأسماء الشركات المدرجة وعدد عمليات التداول وقيمتها وعدد الاسم المتداولة:

جدول رقم (56) : كشف عدد عمليات التداول وقيمتها للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي في عام 2009

" مليون دينار "

الجهة	قيمة التداول	كمية التداول (عدد الأسهم بالآلاف)	عدد العمليات
مصرف الجمهورية	22.4	2239	671
مصرف الصحاري	12.5	871	946
مصرف الوحدة	9.7	572	1318
مصرف التجارة والتنمية	5.7	465	939
مصرف السراي للتجارة والاستثمار	0.06	8	77
شركة ليبيا للتأمين	4.9	483	506
الشركة المتحدة للتأمين	4.1	211	65
شركة الصحاري للتأمين	0.3	20	14
سوق الأوراق المالية	5.8	622	1361
الشركة الأهلية للاسمنت	0.04	3	15
الإجمالي	65.5	549	5912

المصدر: تقرير سوق الأوراق المالية الليبي لسنة 2009.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية تدرج تحت أربع قطاعات رئيسية وهي قطاع المصارف بعدد خمس مصارف، قطاع التأمين بعدد ثلاث شركات، قطاع الاستثمار بعدد شركة واحدة، قطاع الصناعة بعدد شركة واحدة، ورغم التطور الذي شهده حجم التداول في سوق الأوراق المالية، إلا أن نشاط السوق لا يزال محدوداً وذلك بسبب قلة عدد الشركات المدرجة في السوق والانتشار المحدود لتقافة الاستثمار من خلال سوق الأوراق المالية .

#### ثانياً - الاكتتاب :

تمّ خلال عام 2009 الاكتتاب في عدد 2,928,350 سهم من أسهم الشركة الأهلية للاسمنت للبيع بسعر 20 دينار للسهم وهي تعادل 15% من حصة صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وقد تم بيع عدد 96368 سهم بقيمة إجمالية بلغت 1,927,360 دينار، كما تم طرح عدد 3 مليون سهم من أسهم مصرف الجمهورية للاكتتاب بسعر 10 دينار للسهم الواحد وقد تم تغطية الاكتتاب بنسبة 183.1% .

### ● صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي :

يبين الجدول رقم (57) المركز المالي لصندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي كما في 2009.12.31، وكما يلاحظ فقد أظهرت الحسابات الختامية لعام 2009 مقارنة بعام 2008 نمو أصول الصندوق بنحو 21.8%، ويأتي هذا النمو نتيجة النمو القوي في التالية: "نقدية وحسابات مصرفية" و "مدينين وأرصدة مدينة أخرى" و "صافي الأصول الثابتة" و "إجمالي الاستثمارات". وقد تركزت موجودات الصندوق في هذا التاريخ في بند "إجمالي الاستثمارات" والذي شكل حوالي 83.6% من إجمالي الأصول، ويتكون هذا البند من بنود الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية المختلفة التي يحتفظ بها ويديرها الصندوق. أما في جانب الخصوم فقد قابل نمو الأصول نمو بعض الخصوم وتراجع البعض الآخر، حيث نما بند "موارد الصندوق" خلال العام 2009 مسيحي بحوالي 31.8%، في حين تراجعت باقي البنود الأخرى بنسب متفاوتة، فقد تراجع بند "فائض النشاط" والذي يمثل الأرباح المحتجزة بحوالي 92.3%، وتراجع بند "دائنين وأرصدة دائنة أخرى" بحوالي 12.9%.

جدول رقم (57) : المركز المالي صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي لعام 2009  
"بالمليون دينار"

2009	2008	
		<b>الأصول :</b>
547.6	103.8	نقدية وحسابات مصرفية
11461.4	9992.6	إجمالي الاستثمارات
33.3	26.4	صافي الأصول الثابتة
100.4	100.6	مصاريق إيرادية مؤجلة
1560.6	1024.5	مدينين وأرصدة مدينة أخرى
13703.3	11247.9	<b>إجمالي الأصول</b>
		<b>الخصوم</b>
13179	10000	موارد الصندوق
54.8	708.7	فائض النشاط
0.8	0.9	المخصصات
468.7	538.3	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
<b>13703.3</b>	<b>11247.9</b>	<b>إجمالي الخصوم</b>



## ● صندوق التقاعد:

يتركز نشاط الصندوق في تحصيل الاشتراكات الضمانية واستثمار الأموال المحصلة وتقديم المنافع التقاعدية للمستفيدين، وقد وصل الصندوق خلال العام 2010 تحقيق نتائج إيجابية ساهمت في تحسين وضعه المالي ورفع حجم ومستوى جودة الخدمات التي يقدمها للمستفيدين منه، ويمكن إبراز أهم التغيرات المالية التي طرأت على الصندوق خلال عام 2010 في الآتي:

## - أولاً- المصروفات :-

بلغت المصروفات الفعلية لسنة 2010 ما قيمته 1282.3 مليون دينار. مقابل 1180.4 مليون دينار في عام 2009 أي بنسبة زيادة 8.6%. ويرجع سبب الزيادة في المصروفات في عام 2010 إلى زيادة في عدد المعاشات التقاعدية والعسكرية المربوطة ومكافئتها، وإلى صرف مكافآت العمل الإضافي والزيادة في المصروفات الإدارية العمومية وتسوية ديون بعض السنوات السابقة.

## - ثانياً- الإيرادات :-

بلغ إجمالي الاشتراكات الضمانية المحصلة من قبل الصندوق خلال عام 2010 ما قيمته تقريباً 1.78 مليار دينار ، مقابل 1.53 مليار دينار تقريباً خلال عام 2009 أي بزيادة قدرها 12.6% ، ويعزى ذلك إلى الزيادة التي طرأت على هيكل المرتبات في القطاعات المختلفة بالإضافة إلى الزيادة في عدد المضمونين المسجلين خلال عام 2010 وزيادة فعالية وجودة إجراءات تحصيل الاشتراكات الضمانية .

## عوائد استثمار وتشغيل أموال وأصول صندوق التقاعد:-

لصندوق التقاعد محفظة استثمارية تقوم شركة الضمان للاستثمارات بإدارتها وفقاً لاتفاق إدارة وتشغيل أموال وأصول الصندوق ، هذا إلى جانب شركة الخدمات الضمانية الطبية والشركة الوطنية للصيانة والتجهيز. وقد بلغت العوائد المحصلة من استثمار وتشغيل أموال الصندوق خلال عام 2010 نحو 14.1 مليون دينار مقابل نحو 11.5 مليون دينار في عام 2009 أي بزيادة نسبتها 22.6%.

جدول رقم (58) : مقارنة إيرادات الاستثمارات المتوقعة لسنة 2009

البيان	الميزانية التقديرية	المحصلة حسب تقرير نشاط الشركة	المحصلة فعلياً	نسبة التحصيل
عائد استثمار ودائع الصندوق	25.2	0.0	4.9	20%
عائد استثمار الشركات المملوكة للصندوق	62.0	9.0	6.3	10%
إيرادات أخرى	0.2	0.0	0.0	
<b>الإجمالي</b>	<b>87.4</b>	<b>9.0</b>	<b>11.5</b>	<b>18%</b>

المصدر : صندوق التقاعد .

## ● شركات التأمين :

شهدت صناعة التأمين في السوق الليبي تطوراً ملموساً خلال السنوات الأخيرة ويأتي ذلك تمشياً مع احتياجات النمو والتطور في الأنشطة الاقتصادية وقد بلغ عدد الشركات العاملة في قطاع التأمين خلال عام 2009 عدد 9 شركات مقابل 7 شركات في عام 2008 ، وقد دخلت شركات التأمين في مجال التأمين الصحي الذي لم يكن من ضمن أنشطتها في السنوات الماضية والذي يتوقع أن تكون له سوق مهمة خلال السنوات القادمة، والجدول التالي يبين الشركات العاملة في قطاع التأمين حتى نهاية عام 2009.

جدول رقم ( 59 ) : شركات التأمين العاملة في ليبيا حتى نهاية 2010

عدد العاملين	رأس المال (بالمليون دينار)		رقم التسجيل التجاري	سنة مزاولة النشاط	اسم الشركة
	المدفوع	المكتتب فيه			
1025	50.0	50.0	2768	1964	شركة ليبيا للتأمين
202	10.0	10.0	40819	1998	شركة المتحدة للتأمين
118	5.4	10.0	58536	2004	شركة الإفريقية للتأمين
63	15.0	15.0	58969	2005	شركة الصحارى للتأمين
89	3.0	10.0	61803	2005	شركة الليبو للتأمين
73	3.0	10.0	65756	2006	شركة الثقة للتأمين
22	3.0	10.0	67104	2007	شركة التكافل للتأمين
74	10.0	20.0	12060	2009	شركة القافلة للتأمين
71	36.9	100.0	11210	2009	شركة التأمين الصحي
<b>1592</b>	<b>136.3</b>	<b>235.0</b>			<b>الإجمالي</b>

المصدر : هيئة الإشراف والرقابة على التأمين .

وقد بلغ إجمالي حجم اقساط التأمين خلال عام 2009 ما مقداره 372.2 مليون دينار ، مقابل 275.1 مليون دينار في عام 2008 أي بزيادة قدرها (35.2% )، في حين بلغ حجم التعويضات في عام 2009 ما مقداره 27.7 مليون دينار مقابل 110.4 مليون دينار في عام 2009 أي بزيادة مقدارها (15.6% ) .

والجدول التالي يبين تطور اقساط التأمين والتعويضات المسدد خلال الفترة من 2003 - 2009 :

جدول رقم (60) : إقساط وتعويضات شركات التأمين العاملة بالسوق الليبي

" بالمليون دينار "

السنة	الإقساط	معدل النمو	التعويضات	معدل النمو
2000	88.4		88.6	
2001	97.9	9.8	91.7	3.4
2002	146.7	33.3	90.1	1.8-
2003	201.5	27.2	120.2	25.0
2004	166.1	21.3-	79.2	51.8-
2005	192.5	13.7	66.0	20.2-
2006	195.0	1.3	72.8	9.5
2007	192.0	1.6-	82.9	12.2
2008	275.1	43.3	110.4	23.2
2009	372.2	35.2	127.7	15.6

المصدر: هيئة الإشراف والرقابة على التأمين .

يلاحظ من الجدول اعلاه حدوث تطور مهم في نشاط شركات التأمين في ليبيا ، إلا أن الشركات العاملة في قطاع التأمين هي شركات صغيرة ومتوسطة الحجم قد لا تتمكن من توفير خدمات التأمين للمشروعات الكبرى في مجالات الصناعة والمواصلات والنفط والتي غالباً ما يتم التأمين على موجوداتها ونشاطها لدى شركات تأمين عالمية في الخارج، الأمر الذي يدعو إلى التفكير في انشاء شركات تأمين كبرى قادرة على تلبية خدمات التأمين للأنشطة الاقتصادية الكبيرة، وقد يكون ذلك من خلال الدخول في شراكة استراتيجية مع شركات عالمية عملاقة لتطوير صناعة التأمين في ليبيا لتواكب متطلبات التطور في الأنشطة الاقتصادية، وتلبي الطلب المتزايد على خدمات التأمين وتحد من التنامي المتزايد في الطلب على النقد الأجنبي لتسديد اقساط التأمين لدى شركات التأمين في الخارج .